

دوريّة دراسات المرأة

الأسرة - العائلة الفلسطينية
في زمن الاحتلال وظروف الحرب
لميس أبو نحلة

الحركة النسوية الفلسطينية:
إشكاليات وقضايا جدلية
آيلين كتاب ونداء أبو عودة

عمل النساء الفلسطينيات الريفيات في فترة الاستعمار
البريطاني: ما بين البعدين الاقتصادي والثقافي
لينا ماري

المرأة وميدان العمل السياسي
فدوى البلدي

منتدي: الأزمة السياسية الراهنة
بحث حول ثلاثة أحياء
رولا أبو دحوة

سوسيولوجيا القطاع الاقتصادي غير المنظم
خلال انتفاضة الأقصى؛ وسيلة للتكييف والصمود
حسن أحمد لدادوة

دورية دراسات المرأة

المجلد 2 ◆ 2004

**دورية سنوية لدراسات المرأة
والنوع الاجتماعي**

معهد دراسات المرأة

جامعة بيرزيت

المحرران:
جميل هلال (بالعربية)
بني جونسون (بالإنجليزية)

حقوق الطبع محفوظة لمعهد دراسات المرأة

منشورات معهد دراسات المرأة، عام ٤٠٠٢.
صندوق بريدي: ١٤، بيرزيت، فلسطين.
تلفون: ٢٩٨٢٩٥٩ - ٠٢
فاكس: ٢٩٨٢٩٥٨ - ٠٢

للمزيد من المعلومات:
<http://home.birzeit.edu/wsi>

ISBN 9950 - 322 - 00 - 6

السعر:
٢٠ شيكلاً (محلياً)
٨ دولارات (دولياً)

تصميم: Palitra Graphic Design
طباعة: ستوديو ألفا

قائمة المحتويات

5	مقدمة
	مقالات
10	الأسرة – العائلة الفلسطينية في زمن الاحتلال وظروف الحرب لليس أبو نحلة
21	الحركة النسوية الفلسطينية: إشكاليات وقضايا جدلية آيلين كتاب ونداء أبو عودة
37	عمل النساء الفلسطينيات الريفيات في فترة الاستعمار البريطاني: ما بين البعدان الاقتصادي والثقافي لينا معاري
58	المرأة وميدان العمل السياسي فدوى اللبني
74	سوسيولوجيا القطاع الاقتصادي غير المنظم خلال انتفاضة الأقصى؛ وسيلة للتكيف والصمود حسن أحمد لدادوة
	منتدي
84	طاولة مستديرة: الأزمة السياسية الراهنة ودور المجتمع المدني
	تقارير
116	ثلاثة أحياء في زمن الحرب والصراع رولا أبو دحو
120	نحو توسيع الإيرادات العامة للصالح العام وإدارة أفضل للإيرادات والموارد العامة في فلسطين جميل هلال، بني جونسون، رياض موسى
	يمكن إيجاد محتويات هذا العدد باللغة الانجليزية في بداية الجزء الانجليزي

مقدمة

هذا هو العدد الثاني من دورية دراسات المرأة (٢٠٠٣-٢٠٠٤) الذي يصدر عن معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، بهدف تقديم نماذج من أبحاث وكتابات أساتذة وباحثين وخريجي المعهد، وسعياً وراء إلقاء الضوء على بعض أعمال أكاديميين آخرين في فلسطين حول قضايا تمس علاقات النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. ونشر المواد هنا حسب اللغة التي كتبت فيها (عربي أو إنجليزي)، ولهذا يختلف الجزء العربي من الدورية عن الجزء الإنجليزي.

تناول العدد الأول من الدورية الذي صدر في العام ٢٠٠٣ مقالات وأعمالاً أُنتجت في العام ٢٠٠٢ العاصف، وكتب بعضها في ظروف من التحول والحصار. وتؤكد جميعها إصراراً على مواصلة البحث والتدرس تحت أشد الظروف. كما يصعب عزل مواد العدد الثاني عن ظروف إنتاجها في مجتمع يصارع من أجل البقاء والتحرر. ومن دون شك استقبل مجتمع جامعة بيرزيت بشيء من الارتياح إزالة حاجز سرداً بتاريخ ٣ كانون الأول ٢٠٠٣. هذا الحاجز كان سبباً في الكثير من المعاناة والإزعاج والتأخير للطلبة والأساتذة، بالإضافة إلى الآخرين الساعين للوصول لمدارسهم وأعمالهم واحتياجاتهم الأخرى.

لكن هذا لا ينسيا ما يشكله جدار العزل العنصري - الذي أدانته أعلى سلطة قضائية دولية - وهو يتلوى كالأفعى الإسمانية في أراضي الضفة الغربية، من تهديد خطير على التعليم الفلسطيني، وهو يقطع طريق الطلبة عن مدارسهم، وهو يضرب بعرض الحائط لأي أمل بأن يكون القانون الدولي حامياً للمدنيين الفلسطينيين. وجاء مقتل، وبدم بارد، الدكتور خالد صلاح الأستاذ في جامعة النجاح وابنه على أيدي

جنود إسرائيليين اقتحموا شقته في نابلس في السادس من تموز/يوليو ٢٠٠٣، ليذكروا بقصوّة، بأن لا حماية للمدنيين الفلسطينيين ما دام يداس بخفة وفضفاضة القانون الدولي وحقوق الإنسان. ويدين المحرران ومعهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت هذه الجريمة التكرياء، ويقدمون بأحر التعازي لعائلة الشهيد الدكتور صلاح، وكذلك لعموم أساتذة وطلبة وموظفي جامعة النجاح.

يتناول هذا العدد عدداً من الموضوعات تعكس، بأشكال مختلفة، تفاعل الأكاديميين مع الأوضاع المحيطة بهم، ومناقشاتهم لعدد من قضايا رئيسية تواجه مجتمعهم. تتناول مقالة الأستاذة لميس أبو نحلة (في الجزء العربي)، ومقالة الأستاذة ليزا تراكي (في الجزء الإنجليزي) فحصاً لكيفية تأثير الحرب والحاصر والأزمة المتواصلة على المجتمعات المحلية والأسر وعلاقات النوع الاجتماعي، وما تولده هذه من إستراتيجيات ومن مقاومة بين الفلسطينيين. وتقدم رولا أبو دحو، الباحثة في معهد دراسات المرأة، في الجزء العربي من الدورية تقريراً أولياً ومحظلاً يعرّف بم مشروع بحث يشرف عليه المعهد للتعقّل في دراسة هذا الجانب. وتستكشف الأستاذة رima حمامي في الجزء الإنجليزي، والباحثة لدينا معياري في الجزء العربي، جوانب من حرب أخرى، وهي نكبة العالم ١٩٤٨، حضور وغياب النوع الاجتماعي في الخطاب والذاكرة في هذه الفترة المحورية. ويعتني الجزء العربي من الدورية على تكثيف لندوة مستديرة نظمها المعهد في نيسان/إبريل ٢٠٠٤ حول الأزمة السياسية الراهنة التي تواجه المجتمع الفلسطيني، شارك فيها شخصيات نشيطة في مؤسسات المجتمع المدني.

ولعل عمق الأزمة الراهنة هو الذي ولد اهتماماً استثنائياً من عدد من المهتمين في دراسة دور المرأة من منظور التجربة والممارسة، بدلاً عن منظور الخطاب السياسي الرسمي. وهنا نجد، في الجزء الإنجليزي، كلاً من الباحثتين: مرار وشحادة، تصعييان بانتباه إلى النساء وهن يناقشن حياتهن؛ شحادة تصعيي لنساء رفعن قضایاهن إلى المحاكم الشرعية، ومرار لنساء ريفيات ولاجئات يصفن أوضاعهن. وهذا وذاك يثير أسئلة حول إستراتيجيات جديدة ومتعددة للحركة النسوية الفلسطينية. وتواجه الأستاذة آيلين كتاب والباحثة نداء أبو عواد في مقال مشترك، في الجزء العربي، هذه الأسئلة مباشرةً بالاعتماد على لقاءات مطولة مع نساء نشطات في الحركة النسوية.

وتتطرق الأستاذة فدوى البلدي إلى النساء والسياسة في مقال في الجزء العربي، في حين تقوم الأستاذة إصلاح جاد، في الجزء الإنجليزي، بالتأمل في تأثيرات تحول النشاطية النسائية نحو المنظمات غير الحكومية. كما ترحب الدورية بالتقدير الذي وردتها من "الباحثات"، وهي شبكة من الباحثات اللبنانيات، الأمر الذي يوسع آفاق الدورية لما يوفره من فرص للإطلاع على قضايا النوع الاجتماعي وغيرها المطروحة في بلد عربي آخر.

وتتلاقي إسهام اللبدي في الجزء الإنجليزي مع إسهام شحادة في البحث عن طرق جديدة لفهم قانون الأسرة في سياقه الاجتماعي، حيث تقدم اللبدي تحليلاً عميقاً للفتاوى الجديدة حول الزواج المبكر. كلتا الأكاديميتين تهتمان بالعلاقة بين القانون والمجتمع وبالكيفية التي تمكن القانون من مخاطبة الاحتياجات الجديدة للنساء، والرجال، والأطفال في تنمية المجتمع الفلسطيني. كما يشمل الجزء العربي، من الدورية، على خلاصة من دراسة صدرت حول الموارد العامة والتحصصات الاجتماعية في فلسطين شارك في إعدادها محراً الدورية، وكذلك خاتمة لأطروحة ماجستير حول القطاع غير الرسمي في فلسطين للباحث حسن لدادوه.

المحرران

رام الله، أيلول ٢٠٠٤

مقالات

الأسرة - العائلة الفلسطينية في زمن الاحتلال وظروف الحرب^١

لميس أبو نحلة

تقديم

تقدم هذه المقالة تلخيصاً مكثفاً لنتائج البحث الإثنوغرافي الذي أجراه طاقم من الباحثات والباحثين من معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، تناول آثار الاحتلال الإسرائيلي وظروف الحرب التي ولّدها إثر انتفاضة أيلول عام ٢٠٠٠ على الأسرة الفلسطينية. وقد صممت هذه الدراسة لتشكل المرحلة الثانية لمشروع بحث حول الأسرة المعيشية الفلسطينية قام به المعهد ونشر نتائجه الأولية عام ٢٠٠٢ في الجزء الأول من كتاب عنوان:

Inside Palestinian Households: An Initial Analysis

اعتمد التحليل في هذه الدراسة على بيانات إحصائية جمعت عام ١٩٩٩ من ٢,٢٥٤ أسرة موزعة على ١٩ تجمعاً سكانياً في قطاع غزة، والضفة الغربية والقدس الشرقية. اعتمدت الدراسة الأسرة كوحدة للتحليل، ولكن استناداً إلى جمع البيانات تضمنت أجزاء خصبت كل أفراد الأسرة من الإناث والذكور، وتناولت ديمغرافية وبنية الأسرة ورئاستها، والترتيب السككي، والملكية، وعلاقات القرابة، والسلوك الإنجابي، وخصصت أجزاء مفصلة لتحليل فرص التعليم والعمل

والحصول على المساعدات الرسمية وغير الرسمية، وفرص الزواج وتكون الأسرة. كما اهتمت بتشكيل ديناميكيات وعلاقات القوى للنوع الاجتماعي والتقييم الجنسي للأدوار والمسئوليات داخل الأسرة، وبنظرية الآباء والأمهات لمستقبل أبنائهم وبناتهم في التعليم والعمل والزواج والإنجاب. شمل مشروع البحث هذا مرحلة ثانية كان من المتوقع أن تفحص بعض نتائج الدراسة من خلال جمع بيانات إثنوغرافية من عينة من الأسر من السبع عشر موقعاً التي جُمعت منها بيانات المرحلة الأولى من الدراسة. ولكن تدهور الأوضاع السياسية والأمنية التي رافقت تفجير الانفلاحة الثانية عام ٢٠٠٠ منع من تنفيذ مخطط مشروع البحث كما صمم، واضطرب فريق البحث إلى إجراء بعض التعديلات على عينة الدراسة وتوجه البحث.

هدف البحث

تمثل الهدف الأساسي من المرحلة الأولى من الدراسة (مسح الأسرة الفلسطينية) والمرحلة الثانية (الدراسة الإثنوغرافية للأسرة الفلسطينية) في تعميق فهمنا للأسرة الفلسطينية بديناميكياتها الداخلية، وتفاعلها مع العائلة الأكبر ومع مؤسسات ومنظمات المجتمع المحلي الذي يحيط بها، على أمل رفد صناع السياسة والقرار بما يفيد في وضع سياسات عامة. غير أن الظروف المحيطة، وتحديداً استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتزايد العنف والقيود الخانقة التي نتجت عن سياساته وإجراءاته، أعادت الفلسطينيين قاطبة، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الطبقة من أن يعيشوا حياتهم بتفاصيلها اليومية والاعتية، وبالتالي أبىت هذه الظروف إلا أن تلقي بظلالها على مسار البحث. ومن هنا اضطرب فريق البحث

^١ اعتمد التحليل الملخص في هذه المقالة على قصص لسبع أسر فلسطينية كتبها فريق البحث المكون من: ليانا ميعاري، ولميس أبو نحلة، ونداء أبو عواد، ورولا أبو دحو، ورهام البرغوثي من معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، وياسر شلبي من مؤسسة ماس في رام الله. وقد استخدمت هذه القصص السبع في كتابة فصل سيسندر في كتاب من تحرير ليزا تراكي، حالياً تحت الطياعة في دار النشر - جامعة سيراكيوز في الولايات المتحدة. كما اعتمد، وإن بشكل أقل، على ورقة بحث أحرتها بني جونسون ولميس أبو نحلة لاجتماع الإسكوا بعنوان "الاجتماع العربي للتقييم العشري للسنة الدولية للأسرة" والذي أشرف عليه وحدة المرأة في الإسكوا في بيروت بين ٦-٧ أكتوبر ٢٠٠٣. لجميع الباحثات وللباحث جميل هلال الذي قام بمراجعة هذه القصص السبع وافق الشكر والامتنان لما قدمته / قدموه من إسهام ذي بعد خاص بجمع البيانات وبعد متعلق بالتحليل العميق مما أسمه في إثراء الدراسة.

إلى إجراء تعديلات كان من أهمها إدخال بعدين على التحليل: الاحتلال المستمر وظروف الحرب التي عاشت وما زالت تعيش في ظلها العائلات والأسر الفلسطينية، وفحص وتحليل تأثير ذلك على حياة الأسرة والعائلة والأفراد فيها. فبالإضافة إلى فحص المؤشرات والتائج التي صدرت عن المرحلة الأولى من الدراسة تحول تركيز البحث باتجاه استكشاف:

١. التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية على الأسرة كوحدة اجتماعية، وعلى الأفراد فيها باختلاف الجنس والعمر.
٢. الظروف المعيشية للأسرة والأفراد، كيف يتكيفون معها ويخططون (إن كان هناك مجال للتخطيط) للحركات الاجتماعية وللمستقبل؟ وما إستراتيجياتهم للمقاومة والتكيف مع الواقع الجديد، وللتفاوض حول التغيرات التي طرأت على فرصهن/فرصهم في العمل والتعليم والزواج، وأدوار ومسؤوليات ومصادر وعلاقات النوع الاجتماعي؟
٣. اختلاف أو ثبات الديناميكيات وال العلاقات، وتقسيم العمل والمسؤوليات والفرص في الحياة بشكل عام، وفرص التعليم والعمل والزواج والحياة بشكل خاص لأفراد الأسرة (الصغار والشباب والبالغين من الإناث والذكور) في ظل ظروف الاحتلال الطويل الأمد، وظروف الإغلاق والحرصار التي تفرضها سياساته وظروف الاجتياح التي شنها جيشه في ٢٠٠٢ على المدن والمخيمات والقرى الواقعة تحت الحكم الفلسطيني في الضفة الغربية.
٤. مصادر الدعم الاقتصادي والاجتماعي وال النفسي (الرسمية وغير الرسمية) المتوفرة للأسر والعائلات الفلسطينية في ظل الظروف الجديدة.

المنهجية

اعتمدت منهجية البحث منحى الدراسة الأنثروبولوجية-الإثنوغرافية لعائلات/أسر من منطقة الوسط. واستهدف الاختيار شمولها عائلات/أسر متوسطة أو كبيرة الحجم تتالف من عدة أجيال، على أن تبيّن من حيث التكوين الطبقي ومكان الإقامة (مدينة، قرية، مخيم). لكن جاء اختيار عينة الدراسة مقيداً بظروف الإغلاق والحرصار الخانقين ومنع التجوال الذي قيد الحركة بين الواقع وداخلها. لذا اقتصر البحث على عينة محدودة العدد من الأسر/ العائلات. وبالتالي لم يعد الهدف من الدراسة التوصل إلى فهم عميق لأوضاع وдинاميكيات الأسر بعرض التعميم والمقارنة بين التجمعات السكانية الجغرافية (الضفة الغربية، والقدس

الشرقية، وقطاع غزة، أو المحافظات الشمالية والجنوبية والوسطى)، يقدر ما بات الاهتمام يركز على الكيفية التي باتت الأسر تدير بها حياتها وشؤونها في ظروف الحصار . وببناء عليه تم اختيار سبع أسر/عائلات: واحدة من القدس الشرقية، ويحمل أفرادها الهوية الإسرائيلية، وثانية من قرية صغيرة تعتمد على الزراعة وتربية الدواجن والمواشي، وثالثة من بلدة يعتمد أهلها على العمل في الزراعة والحرف وقطاع الخدمات، ورابعة من قرية تعتمد على التحويلات من الخارج وعلى العمل في إسرائيل، وخامسة من مخيم للاجئين، وأخيراً أسرتين حضريتين .

اشترك في الدراسة خمس باحثات وباحث، تخصص كل منهم بأسرة/عائلة، حيث قامت/قام بإجراء لقاءات عديدة مع كل أفراد الأسرة الذكور والإإناث، بلغ عمر أصغرهم ١٣ عاماً، وأكبرهم ٧٧ عاماً. وقد أجريت هذه اللقاءات ما بين حزيران ٢٠٠٢ وآذار ٢٠٠٣ باستخدام أسلمة بحث مفتوحة تدور في إطار حده فريق البحث، وتم الاتفاق على الالتزام به، وقد تسنى لفريق البحث فرصة البحث بالمشاهدة والمشاركة، كما عمل على جعل اللقاءات مريحة ومرنة متىحين الفرصة لمن تم اللقاء بهم/بهن ليس للإدلاء بمعلومات ووصف الحقائق حول ظروف حياتهم وتطورها فحسب، بل تفسير وتحليل سلوكاتهم وخياراتهم وقراراتهم والآثار المترتبة عليها. وقد استخدم فريق البحث أثناء اللقاءات أسلوب تسجيل الأحاديث على أشرطة صوتية، ومن ثم تفريغها وإعدادها لكتابه قصة الأسرة/العائلة كما جاءت على لسان أفرادها، حيث تضمنت التاريخ الاجتماعي للأسرة والعائلة الأوسع، يعود البعض منها إلى فترة ما قبل نكبة عام ١٩٤٨ ، وبعضاً يبدأ بمرحلة ما قبل الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧) وحتى هذا التاريخ. ويحدّر بالذكر أن القصص للأسر السبع لا تركز على الجانب المأساوي والدرامي والمعيشي المباشر للاحتلال الإسرائيلي، وال الحرب التي شنها جنوده على المجتمع الفلسطيني، بل عمّدت القصص إلى إظهار جوانب حياتية غير مرئية لتأثير الاحتلال وال الحرب وتأثيرات الأزمة المعقدة والطويلة الأمد التي حلّت بالمجتمع الفلسطيني، وانعكست على أسلوب حياة العائلات والأفراد.

نتائج رئيسة

أكّدت نتائج الدراسة على الكثير من القضايا التي حرّجت بها الدراسات الكمية ودراسات البحث السريع بالمشاركة التي كان هدفها تحديد تأثيرات ظروف الانتفاضة الفلسطينية وتأثير السياسات الإسرائيلية على العائلات والأسر الفلسطينية، واكتشاف إستراتيجيات الأسرة في مواجهة الظروف الجديدة، والخروج ب建議ات لرسم سياسات

الإغاثة والمساعدات الإنسانية للأسر والعائلات المتضررة. ولكن الدراسة أضافت إلى ذلك فهماً أوسع للظروف المعيشية للعائلات والأسر، وخرجت بنتائج تشير إلى انعكاسات اتجاهات وдинاميكيات هذه الظروف على العلاقات والتفاعلات على العلاقات داخل الأسرة والعائلة، وعلى تعاملاتها وتفاوضها ووحدة وأفراداً مع النظام العائلي الأبوي، ومع تنظيمات ومؤسسات المجتمع الذي تعيش فيه. من أبرز هذه النتائج:

استراتيجيات التكيف والمقاومة من أجل البقاء والحراث.

استخدمت الأسر والعائلات الفلسطينية التقليدية التي سبق أن استخدمتها في أزمات سابقة، التي تضمنت تجميع المداخل، وخفض الإنفاق والاستهلاك، وتأجيل أو وقف الاستثمار والبناء، وتأجيل دفع فواتير الخدمات الأساسية، واللجوء إلى طلب المساعدات والدين من مصادر غير رسمية، والاعتماد على تحويلات من الخارج، وبيع مجوهرات النساء، وبيع ممتلكات أخرى، وإعادة توزيع الموارد والعمل والمسؤوليات والمحضنات، والعودة إلى الاقتصاد والإنتاج المنزلي، وانتظار الحصول على مساعدات نقدية وأو عينية من مصادر الدعم الرسمية، والعودة إلى السكن والعيش ضمن الأسرة الممتدة. ومع تزايد تضييق الخناق على حرية التنقل والحركة وفقدان دخل الأسرة بسبب بطالة المعيل الرئيس أخذت الأسر والعائلات الفلسطينية في مط هذه الإستراتيجيات إلى أقصى حدّ ممكن، وحتى النفاد. فمثلاً لم يعد بعضها قادرًا على توفير المصارف اليومي للأطفال رغم ضآلة قيمته، وأنجذب تقلص استهلاكها الغذائي، وانسحبت انسحاباً شبه كامل من الحياة الاجتماعية وتقوّعت على نفسها، وبات بيع المدخلات أو الملكيات يقتصر على مقتنيات صغيرة كجهاز جوال أو محرك سيارة مثلاً، أو بيع كمية لا بأس بها من الماشية التي تشكل مصدر رزق الأسرة لعدم تمكّنها من توفير الماء لسقيها أو المراعي لرعيها. كما أصبح الحصول على القروض أو الشراء على الدين صعب المنال، إما لأن الدائنين لم يعد لديهم فائض، أو لأن المستدينين لم يعد لديهم ضمان لتسديد الديون.

بالنسبة لإستراتيجيات الأسرة وإستراتيجيات أفرادها للتكييف مع فقدان المعيل الرئيس لعمله، فقد أظهرت دراسة أوضاع الأسر/ العائلات السبع نتائج موازية لتصنيف أو كسفام للأسر الفلسطينية وفق إستراتيجيتها للتكييف مع فقدان المعيل لعمله ودخله. فهناك من المعيلين من لم يتأثر وضعهم كثيراً، لكنهم يشغلون وظائف في القطاع العام أو قطاع وكالة الغوث، وبالتالي يحصلون على راتب ثابت، ولا يواجهون مشاكل إعالة حقيقة إلا عند تأخر دفع رواتبهم. وهناك الذين يلتحقون إلى البحث عن عمل في القطاع غير الرسمي، فمنهم

من يحقق نجاحاً و منهم من يفشل ، وفي الغالب كان مصير المشاريع الصغيرة الفشل بسبب الحصار والإغلاق و تعطيل حركة و تنقل الفلسطينيين ، وبالتالي عدم التمكن من الوصول إلى الأسواق ، سواء لتسويق الإنتاج أو للحصول على المواد الخام والطعام للماشية في حالة تربتها . وهناك من المعيلين من يحاول أن يتحقق بصفوف الباحثين عن عمل يومي ، ومن يتضرر حتى يعود لعمله (كالعاملين في إسرائيل والمستوطنات) وبالتالي يعتمد على مدخلاته الشخصية ، والقليل منهم يخطط للهجرة .

الصراعات الداخلية للأسرة وأزمة المعيل الرئيس

بالرغم من أن إستراتيجيات التكيف الأنفقة الذكر تدل على علاقات أسرية وعائلية يسودها التعاون والدعم المتبادل ، إلا أنه ساد داخلها علاقات وديناميكيات أشارت إلى وجود صراعات على المصادر وعلى السلطة ، التي لم يكن بالإمكان اكتشافها من خلال مسح كمّي . هناك ثمة ما يشير إلى اختلاف نسبي بين تكيف النساء والرجال مع أزمة فقدان المعيل لعمله ، وبالتالي تقلص أو فقدان دخل الأسرة . وبرز هذا في غالبية الأسر المبحوثة حيث تبين أن النساء هن من استوعبن الصدمة ، وتحملن بشكل رئيس عباءة الإعالة ، فمنهن من لجأ إلى العمل الإضافي ، أو إلى الإنتاج المنزلي بقصد الاستهلاك البيتي ، أو البيع أو لغرض تقديم هدايا في المناسبات الاجتماعية ، ومنهن من اضطر لتأجيل كل ما يتعلق بتوفير حاجاتها الخاصة والأساسية منها (كالغذاء واللباس) ، وتحملن بشكل أساسى عباءة التقنيين وإدارة موارد الأسرة التي أخذت تتقلص يوماً بعد يوم .

وفي المقابل فإن المعيل الفاقد لعمله قد يجتهد في البحث من أجل الحصول على مصدر لإعالة الأسرة ، ولكن في حالة عدم توافر فرصة عمل أو موارد خارجية للاعتماد عليها يواجه أزمة المعيل العاطل عن العمل ، حيث تهتز صورته الاجتماعية كرجل حام لأسرته وموفر لها الحياة الكريمة ، الأمر الذي ينعكس على تقديره لذاته الذي ينعكس بدوره على علاقاته بأفراد الأسرة والعائلة . ولكن في الغالب واجه المعيلون مشكلة إما في عدم توافر فرص العمل ، أو في قبول فرص عمل لا تليق بمكانتهم التي اعتادوها سابقاً . فمن المعيلين من لجأ إلى كل أصناف المساعدات والاقتراض بعد أن نفذت مدخلاته ، واقلع عن التدخين وارتياح المقهى ، وانسحب من الحياة العامة والنشاطات المجتمعية لكونها مكلفة ، ومنهم من انعزل عن العائلة والمجتمع المحظوظ وحاول التعامل مع أزمته بسلبية ، ومنهم من عكس أزمته في تعامله مع أفراد أسرته . وبغض النظر عن الإستراتيجية التي استخدمها المعيل العاطل عن العمل (الانعزال ، الهروب ، العنف ، التجنب) فقد صار غالبيتهم ضد ما يعتبروه فقداناً

لرجلولتهم وللحافظة على مكانهم كمعيلين وأرباب لأسرهم وأصحاب سلطة وقرار. وواجهوا ردود فعل مختلفة من النساء في الأسرة، فمن النساء من راعين شعورهم، واحترمن مكانهم، وحافظن عليها رغم أنها كانت شكلية، ومنهن من قاومن وفرضن أمراء واقعا جديدا وتوزعوا جديدا للسلطة والموارد، ومنهن من تحملن العبء، وبقين خاضعات للسلطة الذكورية.

ديناميكيات وعلاقات النوع الاجتماعي وحدود النظام العائلي الأبوى

لم تقتصر إستراتيجيات الأسر والعائلات الفلسطينية على التقنيين وإعادة توزيع الموارد المادية، بل ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك. فقد اضطر بعض الآباء والأمهات وكذلك الأبناء، وبشكل خاص البنات إلى تأجيل مشاريعهم/مشاريعهن للمستقبل أو التنازل عنها كلّياً. وقد بدا جلياً أن الزواج المرتقب يشكل أحد أهم الإستراتيجيات للتكيف والحركة وخصوصاً ترتيب زواج الفتيات، أما بالنسبة للأولاد فالإستراتيجية تمثل في إخراجهم من المدرسة بغرض العمل وإعاقة الأسرة، وفي أخذهم دور القيادة والحماية رغم صغر سنهم. فعلى سبيل المثال رغم أن البعض من الوالدين كان ينوي/تتوبي عدم تزويج البنات إلا بعد الانتهاء من التعليم الثانوي وبعد بلوغهن سن الثامنة عشرة، إلا أن الظروف أجبرته/ها على العدول عن ذلك، مما أدى إلى سحب الابنة الكبرى من المدرسة لتوفير تكلفة تعليمها وتنقلها من القرية إلى المدرس، والقبول بتزويج اثنتين من البنات في سن الثالثة عشرة والخامسة عشرة إلى أقارب في الخارج، حيث إن ذلك سيتيح للوالد والأخوة فرصة الهجرة والعمل والتعلم في الخارج. وفي حالة إحدى الأسر التي تتكون من ثمانية أفراد بينهم ذكر واحد في سن الثالثة عشر والتي كانت قد فقدت معيلها الرئيس في بعد تفجير الانتفاضة الثانية وبعد أن تعرضت للقصص المباشر، توجب على ابن الوحيد أن يتقلد مكانة والده في البحث عن عمل في العطل المدرسية، ومواجهة جنود الاحتلال لحماية والدته وأخواته، والعمل على تهذيب أخواته لكونه المسئول عن سلوكيهن، وحماية الحيّ عندما أخذ هذه الجنود الإسرائيليون درعاً بشرياً، وعندما كان عليه مواجهة المقاتلين الفلسطينيين لمنعهم من التمركز في باحة المنزل.

بعيداً عن إستراتيجيات الأسر والأفراد للتكيف مع شروط الأزمة التي يمرّ بها المجتمع الفلسطيني عامة، تبرز قصص الأسر السابع، تعكس مفاوضة الأفراد ومقاومتهم لحدود النظام العائلي الأبوى أو تكيفهم/تكيفهن معه والاستفادة من ما يوفره من إمكانيات ودعم. لم تظهر هذه القصص أن النساء وصغار السنّ يخضعون تماماً لسلطة مطلقة في ظل هذا النظام وأنهم

ضحايا بنيته، بل أظهرت أن النساء والرجال فاعلون فيه، يعززون من قيمه، ويعيدون إنتاجها، أو يتفاوضون على حدودها وإمكانية تغييرها. وهذا التوجه الثاني يبرز بوضوح في أسرة تغيب عنها رب الأسرة ومعيلها قسراً بعد أن قضى في الأسر مدة تزيد عن العقد. فقد ترك غياب رئيس الأسرة الزوجة والابنة الكبيرة في وضع اضطررت فيه لأنحد زمام الأمور وتدير معيشة الأسرة، وبالتالي التحرك في الحيز العام، وأخذ كل القرارات بنفسهما. أحد تأثيرات سياسة الاعتقال تمثل في فرض قسري "لتنظيم الأسرة" على زوجين في أحد الأسر المبحوثة حيث اضطرراً لإنجاب أبنائهم وبناتهم السبع على مراحل في فترات ما بين الاعتقال والاعتقال الذي يليه، مما أوجد ثلاثة أجيال من الأبناء والبنات في الأسرة. هذا بالإضافة إلى أن وجود غياب رب الأسرة عنها، ولد ديناميكيات وعلاقات تتميز بتوزيع للأدوار والموارد وللسلاطة مختلفاً عن ما هو مألوف يميل لصالح الإناث (الأم والابنة الكبرى)، ويشكل علاقة غير مرنة ومنسجمة بين الأب وأبنائه وبناته سوى الصغيرات بينهم. فالجيلان الأول والثاني من أبنائه ولدوا وكبروا في غيابه، وبالتالي كانت علاقتهم وثيقة بوالديهم، وعلاقة بعيد الغائب بوالدهم. يضاف إلى هذا أن العلاقة الزوجية بين الزوجين باتت شبه معدومة.

ديناميكيات التفاعل بين ثلاثة أطراف: الاحتلال الإسرائيلي ونمو وتطور الحركة الوطنية السياسية والظام العائلي الأبوى

أظهرت قصص الأسر الفلسطينية السبع الآثار المرئية وغير المرئية للاحتلال الإسرائيلي، ونمو وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية في مقاومته التي تربت على حدود النظام العائلي الأبوى وتفاعلاته مع المجتمع المحلي بمؤسساته ومنظماته الرسمية وغير الرسمية. من الآثار الواضحة لهذه العلاقة الديناميكية لجوء الأسر والعائلات إلى الزواج المبكر للفتيات خوفاً من أن يشكل الاحتلال الإسرائيلي خطراً على مستقبلهن، وتحديداً فرصهن في الزواج والتفريق القسري بين الزوج والزوجة وبين الأب والأبناء بسبب الاعتقالات السياسية للرجال، أو اضطرارهم للعيش في الخفاء (تحت الأرض) خوفاً من الاعتقال ومن أجل الاستمرار في النضال. أدت هذه الديناميكيات في بعض الأحيان إلى نتائج عميقة وغير واضحة للعائلات، كتمزيق النسيج العائلي/الأسرى، ودمير علاقات الزواج وعلاقات الآباء بالأبناء كما تم التوضيح فيما تقدم.

لطالما شكلت الأسرة/العائلة الإناء الذي ينقل القيم والمبادئ الدينية والثقافية والسياسية - الوطنية والأبوية إلى الأجيال الشابة. وباعتبار هذه الوظيفة للعائلة، تبين أن الحركة الوطنية والحركة السياسية - الاجتماعية عاشت حالات من المدّ والجزر في

علاقات وأدوار ومسئوليّات النوع الاجتماعي عبر الأجيال، وفي قدرة الجيل الشاب وتحديداً البنات والنساء في التفاوض على حدود السلطة في نظام العائلة الأبويّة وفي مقاومتها أو الخضوع لها. فقد أظهرت حالة أسرتين أن قدرة النساء على التفاوض على حدود السلطة الأبويّة تميّز بالمقاومة والصراع في أعوام السبعينيات والثمانينيات - مرحلة مدّ الأيديولوجية اليسارية العلمانية التي سيطرت على حركات التحرر الوطنيّة والأحزاب السياسيّة - بينما أدى المدّ الديني الشعبي السياسي في أعوام التسعينيات إلى تراجع في قدرة النساء على التفاوض والصراع. في المرحلة الأولى كانت أفاق نجاح محاولات الصراع والتفاوض واسعة، ولكن تبيّن أيضاً أن القضايا التي نجحت النساء في التفاوض عليها كانت تلك المرتبطة بالقضية الوطنيّة - وتحديداً مقاومة الاحتلال، كالتحرك بهدف التنظيم والعمل الجماهيري السياسي، بينما فشلت محاولات التفاوض على القضايا التي تعتبر ذات صلة وثيقة بثقافة النوع الاجتماعي، كتسجيل وكالة الأرض، والبناء باسم الزوجة في فترة وجود زوجها في المعقل.

الأسر والعائلات الأكثر تعرضاً لخطر العدمية

تشير قصة الأسرة من مخيم اللاجئين إلى نموذج الأسر والعائلات التي تعد ضحية التفاعل بين الظروف الاجتماعيّة الثقافية للمجتمع الفلسطيني والظروف الاقتصاديّة والسياسيّة - الأممية التي تفرضها سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي وال الحرب التي يشنها جنوده. قد يقود بحث قضايا العنف الذكوري وتحرّم المرأة وحماية شرف العائلة بشكل كميّ ومقنن إلى تعميم انتشارها دون إثباتات قاطعة، وقد يساء تفسير الدافع التي تقود إليها متخذين عامل "الثقافة والعادات والتقاليد" (جونسون ٢٠٠٤) تفسيراً لوجودها في المجتمع وتحديداً في المناطق الريفية ومخيّمات اللاجئين. غير أنّ قصة الأسرة أظهرت وجهاً آخر لتفسير ظواهر كهذه. إن العائلات التي تتعرّض لخطر بقائهما والمحافظة على وجودها وتماسكها هي العائلات المعدمة، كتلك التي تسكن مخيّمات اللاجئين الفقيرة، وهي عادة تكون كبيرة الحجم، ويكون رجالها وشبابها القادرون على العمل عاطلين عنه، وغالباً لا تعمل نساؤها، وتعيش على المساعدات الشحيحة من مصادر عدّة، ومحددة بمساحة فيزيائية واجتماعية ضيّقة، تقيّد حركتهم وحرارتهم. وفي ذات الوقت تعتمد هذه العائلات على وجودها مندمجة ومنسجمة في مجتمعها المحلي الذي يتشكّل من عائلات تتصل بصلة القرابة، أو باشتراكها في مكان سكنها أو بلدتها الأصلية (عادة هذه المجتمعات هي أحياء ضمن المجتمع الأوسع في المخيّم) للحصول على الدعم الاجتماعي والاقتصادي

والسياسي أحياناً، ولكن يغيب عنها أشكال الدعم الرسمية المناسبة لانتشالهم من دائرة الفقر المدقع، كما تغيب سيادة القانون ونظام قضائي نافذ وفعال. إن وضع البحث في هذا السياق وهذه البنية والتشكيل يسهم في توضيح درجة الشرف والفخر والاعتزاز التي يتحلى بها رجل فقير، معدم، فقد للتعليم والعمل والدخل، جرده الاحتلال وظروف القهر من رجولته، فقد للاعتراف الاجتماعي به، ومقيد بشتى الطرق، لكونه يعيش محدوداً بالظروف التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، عندما يفرح لإصابة ابنه برصاص جنود الاحتلال، وعندما يزعم تقلد قيادة عملية قتل شقيقته على أساس حماية شرف العائلة.

خلاصة

عيّرت امرأة من أسرة مدنية من بين الأسر السبع عن رأيها في العائلة قائلة: "العيلة قلب كبير بيُوسع الجميع" ولكن إلى متى يمكن للعائلة الفلسطينية أن تشكل هذا القلب؟ اعتبرت العائلة الفلسطينية على مرّ السنوات العديدة الماضية الوعاء الرئيس "لامتصاص الخدمات" التي تتحت عبر تاريخ من حروب وترحيل وتهجير واقتلاع وتمييز. غير أنه بات واضحًا يوماً بعد يوم بأن هذه الصورة المثالية التي رسمت للعائلة الفلسطينية أخذت تتلاشى، خصوصاً أنها لم تعد قادرة على توفير الحماية والدعم والأمان والمعيشة لأفرادها في زمن هم بأمس الحاجة لهذه، ويتوقعون منها أن تكون "ملجأهم الأخير". وبات دورها هذا وصورتها المثالية مهددين بالخطر. يمكن القول إن العائلة الفلسطينية أدت عبر النصف الثاني من القرن الماضي دورها، وقامت بوظائفها في ظل غياب الدولة الوطنية الفلسطينية، حيث وفرت الحماية لأفرادها، وفتحت لهم مسارات للحركة الاجتماعي، بل وعملت أيضاً على إعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني وإحياء الهوية الفلسطينية. وفي الوضع الراهن تواجه العائلات الفلسطينية مصاعب وأخطاراً جمة تضعها أمام تحديات كبيرة لا بل مستحيلة، وتظهرها عاجزة عن تقديم الحماية لأفرادها، وخاصة في المناطق المنكشفة والأكثر عرضة للمخاطر، وبخاصة أنها تعيش تحت وطأة المحاولات الإسرائيلية المتواصلة والرامية إلى تفكيك المجتمع الفلسطيني وتشتيت أفراده. وبالرغم من أن العائلات الفلسطينية لا تأخذ دور المترفج والعاجز عن مواجهة تحدي خطير بقائهما وفقدان مصدر عيشها، إلا أنها قطعاً بحاجة إلى التوجيه والدعم المؤسستي في زمن أخْ فيه هذا الدعم والتوجيه يتلاشيان. وفي ظل الأزمة الراهنة تفتقر السلطة الوطنية الفلسطينية لإمكانية توفير الحماية للسكان المدنيين، وهي سلطة محاصرة ومستضعفة. كما أن كل المواثيق الدولية التي تلتزم بتقديم الحماية للسكان الواقعين تحت الاحتلال دولة خارجية تتحطم على صخرة التحالف

الإسرائيلي الأميركي. يواصل المجتمع الدولي جهوده لتوفير مساعدات إنسانية ومساعدات طارئة تخفيفاً لمعاناة الناس من الدمار الواقع على الأرواح والممتلكات والمؤسسات والبنية التحتية. لكن المطلوب هو أولاً، وقبل كل شيء، إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإعطاء الفرصة للفلسطينيين شعباً وقيادة لتقرير مصيرهم، وتشييد دولتهم المستقلة، بما يتيح لهم ولها رسم سياسات تنمية بعيداً عن الاحتلال والاستيطان والقتل اليومي.

الحركة النسوية الفلسطينية: إشكاليات وقضايا جدلية

آيلين كتاب - الأستاذة المساعدة، ونداء أبو عواد الباحثة ومساعدة التدريس
في معهد دراسات المرأة - جامعة بيرزيت

تقديمت هذه الورقة في مؤتمر نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) في بيروت بتاريخ ٤-٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٣ ، واستهدف المؤتمر مراجعة وتقسيم ما تم تفزيذه بالنسبة للنهوض بالمرأة العربية عشرة أعوام منذ مؤتمر بيجين. تناولت الورقة مشكلات الحركة النسوية الفلسطينية المعاصرة، وصولاً إلى مشكلاتها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد اخترقنا الورقة إلى ثلثي حجمها الأصلي بحکم القيود المفروضة على حجم الدورية.

تقديم

يصعب دراسة تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية بمعزل عن حركة التحرر الوطني الفلسطيني، إذ لا يمكن الحديث عن تحرر اجتماعي للمرأة الفلسطينية بمعزل عن نضالها الوطني والطبيقي. وعموماً، تتشابه بدايات الحركة النسوية الفلسطينية في سماتها العامة مع الحركة النسوية العربية، كونها انطلقت جزءاً من الحركة الوطنية في سياق نضالها ضد المستعمر الأجنبي. وتؤكد إحدى الباحثات أن برامج وطروحاتحركات النسوية في مجتمعات العالم الثالث التي تقاوم شعوبها الاستعمار الغربي، هي أساساً جزءاً عضوياً

من عملية التحرر الوطني التي تخوضها شعوبها. وعليه فإن حركات تحرر المرأة في هذه المجتمعات تنبثق من رحم وجذور الواقع المركب الذي تعيشه نساء شعوب العالم الثالث المستعمرة، وليس فكرة غربية مستوردة من تجربة نساء المجتمعات الغربية (Jayawardena, 1986).

وبالرغم من أن مشاركة المرأة في النضال الوطني، شرّعت مشاركتها في المجتمع، إلا أنه حد من قدرة الحركة النسوية على تطوير البرنامج النسوي الاجتماعي المتوازن مع القضايا الوطنية، حيث كان الانشداد في الغالب لصالح العمل الوطني.

كان للأوضاع السياسية في المنطقة انعكاسات على العمل النسائي، حيث انبثقت الحركة النسوية الفلسطينية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، عندما تم إنشاء الاتحاد النسائي في القدس عام ١٩١٩ (أبو نحلي وأنجريات، ١٩٩٨). ونشطت النساء منذ عشرينيات القرن الماضي في تنظيم المظاهرات ورفع المذكرات الاحتجاجية في مواجهة الحكومة البريطانية وسياساتها الرامية لبناء وطن قومي لليهود على حساب طرد الفلسطينيين وتشريدهم. وقامت النساء بتنظيم برامج مقاطعة البضائع الإسرائيلي والأجنبية، خصوصاً في ظل الإضراب الشامل الذي عم فلسطين عام ١٩٣٦ لستة أشهر متالية. وقد اقتصرت هذه النشاطات على قلة من النساء المتعلمات من العائلات الثرية والوسطى. ففي ثورة البراق عام ١٩٢٩، استشهدت ٩ نساء من بين ١٢٠ شهيداً، مما يشير إلى نشاط المرأة النضالي (غازي، ١٩٧٧)، وقامت النساء بالاستمرار بعقد مؤتمر النساء العربيات في القدس في ٢٦ تشرين الأول عام ١٩٢٩، حضرته ٢٠٠ امرأة، معظمهن من قريات القيادات الوطنية. ويعتبر هذا المؤتمر الأول بمثابة نقطة انطلاق للنساء في المجال السياسي، وبمثابة تعبير عنوعي ذاتي لدورهن المحدد في الثورة الوطنية (فليشمان، ١٩٩٥). وشاركت المرأة الفلسطينية في عدة مؤتمرات نسائية عربية كان أبرزها مؤتمر الشرقيات، أو نساء الشرق الذي نظمته السيدة هدى شعراوي في عام ١٩٣٨ لدعم قضية فلسطين (منشورات مؤتمرات بالعربي، ص ١٧٠ - ١٧٢).

أما نساء الريف الفلسطيني فقد طoron أشكالاً أخرى للمشاركة السياسية النضالية خلال ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، ولم يقتصر نشاطهن على التظاهرات والاحتجاج بل شملت مساعدة الثوار بنقل السلاح والتموين، إلا أن مشاركتهن كانت عفوية، وشملت حالات فردية حملت فيها المرأة السلاح. ولكن دور المرأة كان في الأغلب محضاً وداعماً للرجال في القتال (الخليلي، ١٩٧٧). وتشير إحدى الباحثات مستندة لما ورد في بعض الصحف ومقابلات للتاريخ الشفوي إلى "أن الريفيات خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت. فتعرف الآن عن نساء لبسن الزي العسكري، وتدربن على المقاومة المسلحة، و Ashton كن بالفعل فيها... الخ" (جاد، ١٩٩٩).

أما في غرة فكانت الظروف العامة أصعب مما هي عليه في الضفة الغربية، نظراً لصعوبة

ظروفها الاقتصادية، وتقليدية بنيتها الاجتماعية. فعلى المستوى السياسي شاركت بعض النسوة في الأحزاب السياسية المذكورة سلفاً، ومثلماً حصل في الضفة الغربية كانت العضوية منتشرة بين صفوف المتعلمات والطالبات وقربيات القيادات. وفيما عدا ذلك كان هناك بعض جمعيات خيرية نسوية تقوم بتقديم الخدمات المختلفة لتحفيظ المعاناة عن الأسر الفلسطينية المنكوبة.

في عام ١٩٦٥، وبعد الإعلان عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، بادر عدد من النساء الفلسطينيات لتنظيم مؤتمر نسائي في القدس، انبثق عنه تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كتنظيم شعبي هدفه تنظيم وتعبئة المرأة الفلسطينية لخدمة القضية الوطنية (الخليلي، ١٩٩٧ ص ١٠٥). وتبعد أهمية تأسيس الاتحاد من كونه، أولاً قد شكل مظلة عامة لكل النساء في الشتات وفي داخل فلسطين، وثانياً، لأنه ربط النساء الفلسطينيات بحركة المقاومة، حيث مثلت عضوات الاتحاد تنظيمات وفصائل الثورة التي انتسبن إليها. وقد مثل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية داخل المجلس الوطني الفلسطيني كغيره من الاتحادات الشعبية، إلا أن المرأة الفلسطينية بقيت معية عن الهيئات القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وفي هذا المضمون يمكن إجمال المظاهر الأساسية للحركة النسائية في هذه الفترة:

١. كان تشكيل الجمعيات والنادي النسائية وسيلة لتقديم خدمات إلى الأسر المحتاجة، وهذا بحد ذاته له دلالات إيجابية في بعده الوطني، لكنه لم ي تعد ذلك.
٢. كانت منظمة التحرير الفلسطينية الحافر الأساسي لتشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

٣. لم تقدم الأحزاب السياسية للمرأة الشيء الكثير. وبرغم ذلك لعبت الكوادر النسائية دوراً طليعياً في مرحلة ما بعد عام ١٩٦٧. فانخرطت المرأة في الأحزاب السياسية كان إيجابياً، لأنه عكس نفسه على مستوى وعي المرأة بأهمية انخراطها في الأحزاب السياسية.

تناقض وجهات النظر هنا حول تأثير الاحتلال الإسرائيلي للضفة وقطاع غزة على المرأة الفلسطينية، فهناك من يقول: إن الاحتلال الإسرائيلي فتح المجال أمام المرأة إلى الخروج لسوق العمل، وإخراجها من بيئتها الاجتماعية التقليدية. في حين تشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى تدهور المشاركة الاقتصادية للمرأة ما بين العام ١٩٦٨ والعام ١٩٩٣ وبشكل خاص في قطاع غزة، حيث حرمت المرأة من ممارسة مشاركتها التقليدية في العمل الزراعي بعد استيلاء قوات الاحتلال على مساحة كبيرة من الأراضي الخصبة وتدمير القطاع الزراعي عموماً (حمامي، ١٩٩٨). بالإضافة لذلك، لم تتمكن المرأة من الانخراط في سوق العمل الإسرائيلي نظراً لتركيز الأعمال أساساً في قطاع البناء، حيث يتجاوز يوم العمل الشهري

ساعات مما يجعل من الصعب على النساء مجاراة هذا الوضع نظراً لمسؤولياتهن الإنحاجية، وفي مجال الرعاية (جاد، ٢٠٠٠). على كل الأحوال لم تعكس مشاركة المرأة المحدودة في سوق العمل أي تغيير في مكانة المرأة أو رؤية المجتمع لها.

كما استمرت سيطرة نمط عمل الجمعيات الخيرية على العمل النسوي في الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة في السنوات العشر الأولى للاحتلال الإسرائيلي، وتركز اهتمام الجمعيات على معالجة مشاكل الأسر المتضررة وتحفيض وطأة الظروف الاقتصادية القاسية التي أفرزتها حرب ١٩٦٧. لكن هذه الخدمات اقتصرت على نطاق المدن مهملةً أقلية النساء في الريف والمدينتين. وبقيت البرامج النسائية أسيرة القضايا الوطنية، وبالتالي كانت محدودة الفعالية في إحداث تغيير نوعي في وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي. فقد افتقدت هذه البرامج لمنظور نظري لقضية المرأة، وأهملت بالتالي العلاقة بين التحرر الوطني والاجتماعي. ويمكن أن نعرو السبب الأساسي لهذا لطبيعة الاحتلال الاستيطاني الكولونيالي الذي يستهدف الاستيلاء على الأرض وتشريد الشعب. هذا النوع من الاحتلال أفقد الحركة النسوية محركاً للتطور. كما لم تسمح الخلفية الطبقية للقيادات النسائية آنذاك من تطوير الأجندة النسوية. انخرطت النساء في النضال الوطني بأشكال مختلفة، وتعرض العديد منها لإجراءات تعسفية من الاحتلال، من اعتقال، وإبعاد، وإقامة جبرية.....الخ. لكن بقيت السمة الغالبة لنشاطات الحركة النسائية السياسية حتى السبعينيات تدور في إطار الهبات الجماهيرية العامة أو المبادرات الفردية المحدودة ذات الطابع العفوبي، متمثلة في أشكال مختلفة مثل الاعتصام، ورفع المذكرات، وإرسال البرقيات، والمشاركة في إضرابات ومظاهرات. وبقي عدد النساء المشاركات في الحركة السياسية محدوداً، ومحصوراً، في الغالب في زوجات وأمهات المتضررين مباشرةً من الاحتلال مثل المعتقلين والشهداء والمبعدين، أو النشطات في الجمعيات الخيرية النسائية وفصائل القوى الوطنية.

ولكن زاد انخراط المرأة في الأحزاب السياسية، وإن لم ترق هذه المشاركة إلى درجة وصولهن لمراكز صنع القرار داخل هذه الأحزاب، أو حتى لتبني تلك الأحزاب لبرنامج اجتماعي واضح تجاه قضايا تحرر المرأة. في هذه الأثناء استمر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية بالعمل بشكل سري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، مستنداً في نشاطه على الجمعيات الخيرية التي اعتبر عملها في مجال المساعدات المادية والخدمات الاجتماعية والتدريب على بعض المهارات المقدمة للفقراء من النساء وأسر الشهداء والمعتقلين.

دفتر العمل النسوى

وضع الاحتلال الإسرائيلي مهمة الاستقلال الوطني على رأس جدول أعماله، فانظرت قضية المرأة ونضالها من أجل المساواة والتحرر كرافد للتحرر السياسي ومهمة من مهامه. فالتناقض الأساسي بقي بين المحتل والشعب بكل فئاته وشرائحه الاجتماعية، مما حيد النتايج الاجتماعية من طبقية ونوع اجتماعية. ولكن من الصعب أيضاً أن تغاضي عن واقع إدراك الحركة النسوية خصوصية قضایاها وخصوصاً عندما وجدت نفسها محاطة بكثرة من المعوقات البنوية والثقافية (كتاب، ١٩٩٦).

فرض الاحتلال معطيات جديدة جعلت من الضروري أن يأخذ النضال الوطني بعداً ديمقراطياً لمواجهة التغيير الجندي الذي أصاب المجتمع بكل قطاعاته الاجتماعية. ففي أواخر السبعينيات، تبلورت مؤسسات من نمط جديد كان هدفها تعية وتنظيم القطاعات الشعبية من شباب وعمال ونساء وطلاب لمواجهة التحديات. وجاء تشكيل هذه الأطر على قاعدة فكرية ديمقراطية تنطلق من الفهم الجدللي للتحرر الوطني والديمقراطي وما يترتب عليه من ترسیخ للمساواة والعدالة الاجتماعية (كتاب، ١٩٩٦). جاء تأسيس الأطر النسوية بمبادرة من النساء في الأحزاب اليسارية، ثم توسع ليشمل مختلف التنظيمات والأحزاب الرئيسية العاملة في منظمة التحرير الفلسطينية (تراكي، ١٩٩٠). وجاء تشكيلها كتعبير عن أحد أشكال الصراع بين الجيل القديم للحركة النسوية وبين جيل جديد لم يجد فرصته في الأشكال التنظيمية القديمة لنشاط المرأة السياسي (جاد، ٢٠٠٠).

ارتبطة عضوية الإطار إلى حد كبير بالعضوية الفعلية للحزب فتشكلت ثلاثة إطار جماهيرية نسوية أخرى هي لجنة المرأة العاملة في عام ١٩٨٠، ولجنة المرأة الفلسطينية في عام ١٩٨١، ولجنة المرأة للعمل الاجتماعي عام ١٩٨٢. ومما ميز هذه الأطر عن الجمعيات الخيرية النسائية كان قاعدتها الفكرية التي انطلقت من الفهم الجدللي للتحرر الوطني الديمقراطي وموقع فعلها النسوبي. ومع أن الحركة النسوية تجزأت بسبب الفئوية السياسية إلا أنها أبقةت حداً من التنسيق والتعاون بعكس الأطر الجماهيرية الأخرى من نقابات، وأطر طلابية وشبابية وعمالية.

الانتفاضة الجماهيرية ١٩٨٧ - ١٩٩٠

شكلت الانتفاضة نهوضاً وطنياً عاماً اندساد المرأة الفلسطينية إلى النضال الوطني. فقد نظمت النساء الفلسطينيات المظاهرات والاعتصامات، وسقطت الشهيدات، وتم اعتقال العشرات من قوات الاحتلال الصهيوني. بالإضافة إلى المهام الوطنية التي التزمت بها، قامت المرأة في سد الفجوات التي شكلها غياب الزوج أو الأب بسبب الشهادة أو الاعتقال، في إعالة الأسرة أو خدمة التنظيم من خلال تشكيل أدوات تنظيمية شعبية مثل لجان الأحياء واللجان الشعبية. ولكن في أواخر عام ١٩٨٩ وما بعد، بدأ منسوب الانتفاضة بالهبوط بسبب زيادة بطش الاحتلال، وضرب اللجان الشعبية، مما أدى إلى فقدان الانتفاضة لجماهيريتها، وعاد الفعل النسوي ليكون نخبويًا عاجزاً عن التعامل مع هموم النساء وتطلعاتهن المستقبلية (كتاب، ١٩٩٦).

قراءة نسوية لمرحلة أوسلو

مثلت مرحلة أوسلو تراجعاً للانتفاضة الجماهيرية، فبدأت أزمة الأحزاب السياسية عامة والحركة النسائية خاصة بالتكشف، وأصبحت علاقة الأطر الجماهيرية، بما فيها النسوية، مع الأحزاب السياسية علاقة بيروقراطية. وظهرت في هذه الفترة توجهات وممارسات سلفية فكرية ترفض انخراط المرأة في الثورة الوطنية والحياة العامة (كتاب، ١٩٩٩). ومن الجدير بالذكر أن الأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة لم تر خطورة هذه المرحلة، وبالتالي لم تتفاعل معها بجدية ومسؤولية، فساومت على حقوق النساء الأساسية بمبررات مفادها أن المرحلة مرحلة تحرر وطني، وبالتالي يستلزم توحيد الجهود لمواجهة العدو الرئيسي.

بروز مؤسسات نسوية تخصصية

وسط هذا التراجع والتناقض، سارت العملية التفاوضية والدبلوماسية بدون حماية شعبية، فأصبحت هي الأداة الأساسية في حل القضية الوطنية. كما برزت مؤسسات تنمية ونسوية تخصصية ذات استقلالية عن الأحزاب السياسية تبنت قضايا المرأة الاجتماعية، وتفعيل الجدل والنقاش الديمقراطي حول قضايا المرأة. وعملت هذه المؤسسات على ردم الفجوة بين الباحثات والأكاديميات الفلسطينيات والحركة النسوية. وجرى تأسيس مراكز تخصصية

مختلفة مثل: مركز الدراسات النسوية في القدس، ومركز المرأة للإرشاد القانوني، وأصبحت هذه المراكز منابر لطرح القضايا النسوية والاجتماعية عامة. كانت انطلاقه هذه المراكز مفيدة، لأنها استطاعت أن تضع القضايا النسوية على أجندة الحركة النسوية. ومع البدء في تطبيق اتفاق أوسلو ومرحلة الحكم الذاتي الفلسطيني أصبحت هذه المؤسسات تعمل معتقدة أن الدولة الفلسطينية المستقلة على "مرمى حجر". فتبينت هذه المؤسسات مفهوماً للتنوع الاجتماعي مسلوباً من بعده السياسي، وكانت النتيجة عزل المساواة وقضايا النوع الاجتماعية عن المفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي والحكم ككل (Hammami وكتاب، ١٩٩٩).

ملامح العمل النسووي في مرحلة أوسلو

بعد أوسلو أخذ العمل النسووي أشكالاً تمحور معظمها حول قضايا نسوية ذات طابع اجتماعي منسجم مع مرحلة بناء الدولة. فانصب اهتمام النساء حول التشريعات، وتمثيل النساء في مراكز صنع القرار، والحقوق المدنية والاجتماعية، وجميعها كانت قضايا مهمة على أجنددة الحركة النسائية ما قبل أوسلو.

وجاءت هذه المبالغة بالقضايا النسوية الاجتماعية، تعبيراً عن:

١. ضعف الأحزاب السياسية الذي دفع الحركة النسائية في رد فعل معاكس انطلق من تجاهل للبعد الوطني.
٢. تشكيل طاقم شؤون المرأة كأحد اللجان الفنية التخصصية في أواخر عام ١٩٩٢، من بعض ممثلات الأطر النسائية المؤيدة لعملية السلام وقلة من النساء المستقلات. وبما أن الطاقم كان تشكيلياً سياسياً نسرياً جديداً، فإنه أضعف، ولو بشكل نظري، الأطر النسائية غير المنطوية تحت مظلته لكونها معارضة لعملية السلام، وبالتالي تم تجزئة العمل النسووي.
٣. أسهمت مؤسسات التمويل الأجنبي في تحديد أولويات الحركة النسوية بشكل عام لتنسجم مع مرحلة ما بعد أوسلو. فمعظم البرامج التي تم دعمها كانت غير مربطة بالبعد الوطني الديمقراطي العام.
٤. جاء قبول السلطة الفلسطينية للنشاط النسووي على خلفية موقف غير جدي تجاه قضية المرأة. بالإضافة إلى انسجام أجنددة الحركة النسوية الجديدة مع مواقف وشروط مؤسسات التمويل الأجنبية. وفي هذا السياق، عملت السلطة الفلسطينية على تشكيل دوائر المرأة في وزارات السلطة، وعيّنت وزيرة وأحياناً وزيرتين داخل المجلس الوزاري، وفي الوزارة الأخيرة تم استحداث وزارة خاصة بالمرأة.

ومن هنا كان من إشكاليات الحركة النسوية الفلسطينية تبنيها لمفهوم النوع الاجتماعي المسلوب من بعده السياسي الوطني، في الوقت الذي كان من الضروري أن تتوحد الجهود النسوية حول برنامج وطني يبني مضمونه مفهوم النوع الاجتماعي، ولا ينسليخ عن القضية الوطنية. كما امتنعت الحركة النسوية عن طرح مسألة النظام السياسي باعتبارها أساسية للمساواة النوع الاجتماعية. وأدى ظهورها بمظهر المدعومة من النظام كمحصلة ل موقفها الاحتاجامي وليس لاختيارها الوعي.

الانتفاضة الثانية: دور غير مرئي للمرأة وغياب لحركة نسوية فاعلة

عاد بعد الوطني مجدداً ليفرض ذاته على المرأة الفلسطينية عموماً والحركة النسوية على وجه الخصوص. فقد تأثرت أوضاع المرأة الفلسطينية إلى حد بعيد بالحرب التي فرضتها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية. فقد تفجرت الانتفاضة الثانية، في أواخر أيلول ٢٠٠٠، بعد فشل المفاوضات السياسية الفلسطينية- الإسرائيلية، وبفعل استمرار السياسات والإجراءات العدوانية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين رغم اتفاقيات أوسلو. وفي محاولتها لقمع الانتفاضة، قامت إسرائيل بعميق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني أصلاً. فقد أثرت عمليات القصف العنيفة وتدمير الممتلكات العامة والخاصة والبنية التحتية، والاحتياج الواسع للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وفرض منع التجوال، وسياسات الحصار وإغلاق الطرق الداخلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإغلاق المعابر، وتجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وهدم البيوت السكنية (والعديد من المنشآت الصناعية، بشكل واسع في مختلف مناحي حياة الشعب الفلسطيني).

وهكذا وجدت المرأة الفلسطينية نفسها في مواجهة أوضاع في غاية الصعوبة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. فسقطت الآلاف من الشهداء وعشرات الآلاف من الجرحى، واعتقال ما يزيد عن ٧٥٠٠ أسير خلال الأعوام الثلاثة الأولى للانتفاضة، وضع المرأة أمام مهام وأدوار جديدة، بالإضافة للمعاناة النفسية لفقدان الزوج أو ابن اضطر العديد منهم للقيام بدuty معيل الأسرة، وكان عليها أن تقوم بمعظم أعمال الرعاية، ومتابعة أوضاع الأسرى وزيارتهم. وتحملت مسؤولية كبيرة في التكيف وتدبير متطلبات الأسرة مع حالة الفقر الشديد التي يعاني منها حوالي ثلثي الأسر الفلسطينية. وكان الوضع أشد قسوة على النساء اللواتي فقدن منازلهن بعد أن دمرها الاحتلال الإسرائيلي، حيث بات ما يزيد عن ١٦ ألف فلسطيني من دون مأوى.

يسهم هذا التوصيف للأعباء التي وقعت على عاتق المرأة الفلسطينية في هذه المرحلة في توضيح بعض من أشكال المساهمة غير المرئية للمرأة في العملية النضالية التي فرضتها شراسة القمع الإسرائيلي للانتفاضة.. ورغم مشاركة المرأة في عدد من فعاليات الانتفاضة في شهرها الأولى، وبالتالي في المظاهرات الجماهيرية، إلا أن مشاركتها في الأنشطة النضالية المباشرة ضد الاحتلال لم تكن بمستوى متطلبات الحدث، وبمستوى أدنى بكثير من مشاركتها في الانتفاضة الأولى. ويمكن أن نعزّو ذلك إضافة لدورها النضالي غير المباشر السابق إلى طبيعة المواجهة مع قوات الاحتلال التي كانت تتطلب الوصول إلى حواجز الاحتلال على مداخل المدن الفلسطينية، ولسياسات الحصار وإغلاق الطرق بين المدن. ومع التحول في طبيعة الانتفاضة للمقاومة المسلحة توقفت مشاركة المرأة في الفعاليات النضالية، مع استثناءات محدودة لمشاركة بعض الفتيات في تنفيذ عمليات استشهادية. وسقط خلال الانتفاضة ١٨٢ امرأة، بعضهن استشهدن أثناء تقليلهن على الحواجز، وبلغ عدد الأسيرات حوالي ٧٥ أسيرة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني)، بعضهن قاصرات، أو سيدات متزوجات، وبعضهن حوامل وضعن أطفالهن في السجون الإسرائيلية. كما اعتقلت نسبة منها على خلفية محاولة طعن جنود إسرائيليين، فيما اعتقل البعض منها كأدلة للضغط على أقاربها من الذكور المطاردين.

وعلى مستوى الحركة النسوية الفلسطينية لوحظ تراجع حاد في مشاركتها مقارنة بدورها في الانتفاضة الأولى، وتفسر كتاب (٢٠٠٣) هذا التراجع بالتحولات التي طرأت على بنية وبرامج الأطر والمؤسسات المشكّلة للحركة النسوية الفلسطينية في مرحلة أوسلو وما بعد أوسلو. فقد تحولت هذه الأطر من منظمات جماهيرية، تعمل على الاستجابة لمتطلبات النساء في الاستقلال بمعناه الشامل، عبر الجمع ما بين نضالات التحرر الوطني والاجتماعي بالاعتماد على بنيتها الامر葵ية، إلى أطر ومؤسسات معزولة عن الجماهير النسائية ومطالبها الآنية المتمثلة بالتحرر الوطني.

مكونات الحركة النسوية الفلسطينية المعاصرة

ت تكون الحركة النسوية لفلسطينية المعاصرة من أشكال مختلفة من التنظيمات، تربطها علاقات تسيقية متجانسة وقوية نسبياً. وتتوزع هذه التنظيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً للتالي:

١. الأطر والجمعيات النسوية:

ظهرت كلجان تابعة للتنظيمات السياسية الفلسطينية المنضوية في منظمة التحرير،

وتشكل نواة الحركة النسوية الفلسطينية المعاصرة، ويمكن أن يضاف إليها بعض الجمعيات النسوية الإسلامية التابعة لحركة حماس والجهاد الإسلامي.

٢. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية:

شكل في الستينيات كذراع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وله فروع في معظم التجمعات الفلسطينية. اضطررت قيادة فرع الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ للعمل بشكل سري نظراً لحظره من سلطات الاحتلال.

٣. الجمعيات الخيرية النسائية:

شكلت بدايات العمل النسووي. وقد تجاوز عدد هذه الجمعيات ٨٢ جمعية نسائية خيرية في العام ١٩٩٣. ومن المرجح أن عددها قد ازداد بعد دخول السلطة، وهي تتضوّي تحت مظلة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ويتمركز معظمها في المدن.

٤. المراكز والمؤسسات النسوية المهنية والمتخصصة، وهي:

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ومركز الدراسات النسوية، وطاقم شؤون المرأة، ومركز مشرقيات، وجمعية المرأة العاملة للتنمية، ومركز شؤون المرأة.

٥. أنوبي العمل النسوى:

تجمعات نسوية صغيرة بُرِزَتْ حلال الاتفاضة مثل نواة، ونساء تحت الحصار. تتكون عضويتها من نساء مثقفات.

قضايا حوارية داخل الحركة النسوية الفلسطينية

يدور حدل واسع داخل الحركة النسوية الفلسطينية حالياً حول عدد من القضايا المهمة المتعلقة بواقع الحركة النسوية، تتناول هذه القضايا ما يلي:

دفترطة العلاقة داخل الأطر والمؤسسات النسوية: لا يمكن للحركة النسوية أن تصبح أداة للتغيير الاجتماعي ما لم يتم تعزيز مفهوم الديمقراطية وعيها وممارسة داخل الأطر النسوية نفسها. فما الشوط الذي قطعه الأطر والمراكز في هذا الاتجاه؟ يمكن قياس مستوى تبني المنهج الديمقراطي داخل هذه الأطر والمؤسسات عبر خمس قضايا أساسية، هي؛ شروط العضوية لهذه الأطر؛ والانتخابات الداخلية، وعقد المؤتمرات؛ وآليات صنع القرار؛ ومستوى مشاركة جمهور النساء في وضع البرامج والخطط الخاصة بهذه الأطر والمؤسسات، ونوع العلاقة مع الممولين.

بشكل عام يتباين مستوى حضور هذه القضايا بين الأطر والمؤسسات والمراكز النسوية

والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. ومع أن تغييراً إيجابياً طرأ على عضوية الأطر النسوية مع بدء الانتفاضة الثانية، إلا أنه لم يكن بمستوى الامتداد الذي حصل في الانتفاضة الأولى. وتتفقر المراكز والمؤسسات النسوية للعضوية والامتداد الجماهيري، وربما يشذ عن ذلك نسبياً طاقم شؤون المرأة باعتباره ائتلافاً يعتمد في تنفيذ برامجها على عضوية الأطر المكونة له. أما عضوية الاتحاد العام والجمعيات الخيرية فهي اسمية. وتقوم العضوية في الأطر النسوية والجمعيات على الانتماء التطوعي، وليس على التعيين أو التوظيف كما هو الحال في المؤسسات والمراكز النسوية. وعموماً لا تستهدف المراكز والمؤسسات النسوية تنظيم النساء، الأمر الذي يحد من مشاركتهن. كما أن النظم والبرامج الداخلية للعديد من الأطر بقيت على حالها منذ فترة الثمانينيات، ولم يطرأ عليها أية تعديلات تتوافق والتحولات في الساحة الفلسطينية.

وفي مجال الانتخابات وعقد المؤتمرات لم تعقد معظم الأطر النسوية مؤتمراتها، ولم يتم انتخاب الهيئات القيادية منذ منتصف التسعينيات نتيجة حالة التراجع التي أصابتها. وفي الحالات التي جرى فيها انتخابات أعيد انتخاب معظم الهيئات القيادية القديمة، يعني ذلك، أن الأطر لا تزال تدار من القيادات القديمة.

ونجد مرونة أعلى وديمقراطية العلاقات أوسع داخل الأطر النسوية مما هو موجود في الجمعيات الخيرية والمراكز النسوية، حيث تتولى رئيسة الهيئة الإدارية للجمعية الخيرية أو مديرية المركز والمؤسسة مسؤولية اتخاذ القرارات.

مظهر آخر لغياب ديمقراطية العلاقة داخل الأطر والمؤسسات النسوية تتعلق بمسألة كيفية رسم البرامج، إذ غالباً ما يتم وضع برامج الأطر النسوية بناءً على توجهات الإطار، وتتفقر الخطط بالغالب لمشاركة النساء من الفئات المستهدفة. وفي المؤسسات والمراكز النسوية توضع الخطط من موظفات المؤسسة، وقد ترتبط هذه البرامج بتوجهات الجهات المانحة، وتعتمد أحياناً على بحوث سريعة لتحديد احتياجات النساء المستهدفات.

أما الشكل الأخير للديمقراطية العلاقة داخل الأطر والمؤسسات النسوية فيتمثل بطبيعة العلاقة مع مموليه وأنشطة وفعالياته هذه الأطر والمؤسسات، فقد تميزت الفترة الأولى من حياة الأطر النسوية في الاعتماد على الدعم الحزبي للإطار، واعتبرت الميزانيات من المسائل السرية، فحرمت عضوات الأطر من الإطلاع على موازنة الأطر، ومن الاستقلالية النسبية عن الإرادة الحزبية الداعمة لها. ومع تراجع الأحزاب السياسية بрез الاعتماد على التمويل الخارجي بشكل نسبي من الأطر النسوية والاتحاد العام، وبشكل كلي من المؤسسات والمراكز النسوية، وأصبحت ملتزمة في رفع تقاريرها إلى الجهة الداعمة. ويثار هنا تساؤل حول نوعية العلاقة التي تربط الجهات المانحة بالمؤسسات المتلقية للمساعدات، ومدى تدخل هذه الجهات في تحديد برامج وأنشطة الأطر والمؤسسات المدعومة.

قضايا وحقوق المرأة وانعكاسها في البرامج والأنشطة والمشاريع: ما مدى ارتباط مشاريع وبرامج الأطر والمراكز النسوية بحقوق وقضايا المرأة الاستراتيجية المتعلقة بتحقيق المساواة بين النساء الرجال، وتمكين النساء للمشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي؟ في الواقع جرى بعض التحول على برامج ومشاريع وأنشطة الأطر ما بين الانفاضة الأولى والثانية، عكست برامج الأطر الأولى التأكيد على المطالب الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني مع تركيز طفيف على الجانب الاجتماعي العام والنسوي. وبعد أوسلو تراجع وضع الأطر النسوية، وقد تبيّن الأطر لهذا الوضع خاصة بعد ظهور المراكز والمؤسسات النسوية المتخصصة والمهنية، فحافظت على نمط عملها القديم، وأضافت إليه بعض التعديلات. فقد استمرت بتقديم خدمات وتوفير التدريب والتأهيل للمرأة، وحافظت على أدوار المرأة التقليدية. إضافة إلى تشجيع النساء على إقامة مشاريع إنتاجية يقوم معظمها على التصنيع الغذائي والتقطير. لكنها بدأت بإعطاء ثقل أعلى للمسألة الاجتماعية، وانصبّت أنشطتها على قضايا مثل دورات النوع الاجتماعي والمشاركة في أنشطة مراجعة القوانين. واهتمت الأطر بتنمية النساء، وتعريفهن بحقوقهن المدنية والسياسية، وشاركت في تنظيم مجموعة من الأنشطة لرفع السن القانوني للزواج، وتعديل قانون الأحوال الشخصية. ولكن لا يزال مستوى اهتمام هذه الأطر بهذه البرامج مرتبطة بفعالياتها المراكز والمؤسسات النسوية المتخصصة بذلك. وتخدم هذه هدف الأطر الأساسي المتعلق بتنمية وتمكين المرأة وتوسيعيتها بحقوقها، وبأهمية مشاركتها في بناء مجتمع مدني ديمقراطي.

كما حدث تطور في برامج ومشاريع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ولكن ذلك لم ينتقل بعد للجمعيات الخيرية المنضوية تحت مظلته، مما زالت أعمالها تتسم بالطابع الخيري، مع استثناء الجمعيات الإسلامية التي تبني برنامج سياسي إسلامي. وفي الوقت الذي يمتد فيه وجود الأطر النسوية من المدن إلى الأرياف والمخيمات ينحصر تواجد المراكز والمؤسسات النسوية في المدن.

تنمية أم تمويل: يرتبط مستوى نجاح الأطر النسوية والمؤسسات في إشراك المرأة في عملية التنمية على وعيها لدورها في عملية التنمية، وكيف تعكس ذلك في برامجها وأنشطتها المختلفة من جهة، وفي توافر التمويل اللازم وغير المشروع لتنفيذ هذه المشاريع من جهة أخرى؟ فعلى صعيد القضية الأولى المتعلقة بوعي دورها في التنمية، وكيف تعكس ذلك في برامجها؟ نلاحظ أن الجهد المبذول في هذا المجال ما زال متواضعاً من حيث النوعية. فقد تراجعت البرامج كما تراجعت بعض الأنشطة النسوية كcriaps الأطفال والدورات التدريبية بسبب تراجع التمويل، وتوجيه معظم الدعم للمراكز والمؤسسات النسوية ولصالح مؤسسات السلطة الفلسطينية. أما أنشطة المراكز والمؤسسات النسوية فتحتقر على التدريب على قضايا النوع الاجتماعي، ودورات الضغط، والتأثير، والتشييك.

على صعيد آخر تفتقر الأطر النسوية للتمويل اللازم لتنفيذ مشاريعها، خاصةً أن تمويل النسبة الأعلى من البرامج يأتي عبر منظمات غير حكومية أجنبية. وتحصل المراكز والمؤسسات النسوية على الحصة الكبرى من التمويل من المنظمات الأجنبية غير الحكومية، بينما تنخفض حصة الأطر النسوية، وتکاد حصة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وغيره من الجمعيات الخيرية لا تذكر. ويرى البعض أن السبب في ذلك يعود إلى تطابق برامج المراكز مع طبيعة المشاريع التي تدعمها المنظمات الأجنبية، وأن المراكز والمؤسسات النسوية تدار من كادر من الموظفات المهنيات اللواتي يمتلكن مهارات تعليمية وتنظيمية وإدارية تساعدهن على تنفيذ المهام، وعلى بناء شبكة علاقات واسعة مع الجهات الداعمة، وعلى توفير شروط ومتطلبات الجهات المانحة. فيما يرى البعض الآخر أن ذلك يتعلق بسياسات الجهات المانحة، وعدم رغبتها في تقديم الدعم للجهات المسيحية. وترى أخرىات أن السبب يعود لاستعداد المراكز والمؤسسات تبني البرامج المقدمة من المانحين بعض النظر عن توافقها مع سياسة وأهداف المؤسسة، فالمهم هو التمويل، وليس مدى إسهام المشروع في إحداث التنمية في المجتمع.

التحول نحو المؤسسة: منذ أواخر الانتفاضة الأولى برزت المؤسسات النسوية التخصصية المستقلة عن الحركة الوطنية ردة فعل على الأحزاب السياسية وموقعها من قضايا المرأة، وللإفلات من سيطرة الأحزاب السياسية، وبعد فشل الأطر النسوية في تحقيق استقلالية نسبية عن هذه الأحزاب، وعلى تبني برنامج نسوي اجتماعي وفرضه على التنظيمات السياسية. إضافة لتزايدوعي وخبرة النساء الحزبيات تجاه قضية المرأة والعمل السياسي خلال مشاركتهن في الانتفاضة الأولى. من جهة أخرى رأت بعض الكوادر النسوية بأن هناك ضرورة لتلبية الاستحقاقات التي فرضها التحول الذي طرأ على الوضع السياسي الاجتماعي الاقتصادي بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤. وبالرغم من اختلاف المراكز والمؤسسات النسوية من حيث: النشأة، والأهداف، وطرق العمل، وفي درجة ارتباطها بالأطر النسوية وأحزابها السياسية، إلا أن نجاح تلك المؤسسات أسهم في إغناء العمل النسووي في فهم واقع المرأة الفلسطينية من خلال الأبحاث والدراسات. وأسهمت في إيصال أصوات النساء للمرأة العليا لاتخاذ القرار، ونسجت علاقات واسعة مع المؤسسات المحيطة مثل: منظمات حقوق الإنسان، والمجلس التشريعي، والأحزاب السياسية.

وما بين الانتفاضة الأولى والثانية جرى تأسيس جمعيات جديدة ذات توجه إسلامي سياسي، في حين أفرزت الانتفاضة الأولى المراكز والمؤسسات النسوية، أفرزت الانتفاضة الثانية أنوية لأشكال جديدة للعمل قادتها مجموعة من الكوادر المثقفة الشابة لا تزال في طور النشوء. كل ذلك عكس ذاته على الأطر النسوية ظهرت تساؤلات مهمة حول: ما الشكل

الأنسب لتنظيم النساء؟ وهل الأطر النسوية قادرة على طرح القضايا الخاصة بالمرأة، إضافة لل برنامـج الوطني مع محافظتها على استقلالية نسبية عن الأحزاب السياسية؟ وهل يشكل الاتحاد العام في ظروفـه الحالية المظلة التي تستوعـب كل النساء؟ وما شكل العلاقة التي يجب أن تجمع الأطر النسوية والمراـكز والاتحاد العام؟ علماً بأنـ الأطر النسوية، وبالرغم من الاختلاف السياسي بينـها، إلا أنها حافظـت على حد أدنـى من التنسيـق فيما بينـها.

النسوي والوطني على أجندـة الحركة النسوية

يمـكن تمـيـز العلاقة بينـ النسوـي والوطـني على مـستـوى البرـامـج التي تـبنـىـها الأـطـر والـمـؤـسـسـات النـسوـية منـ جـهـةـ، وـعـلـى مـسـتـوى العـلاـقةـ معـ التـنـظـيمـاتـ السـيـاسـيـةـ وـمـسـتـوىـ الـاستـقلـالـيـةـ عـنـهـاـ. عـلـىـ المـسـتـوىـ الـأـوـلـ نـجـدـ أنـ الـاتـحـادـ الـعـامـ لـلـمـرـأـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ نـشـأـ كـأـحـدـىـ أدـوـاتـ منـظـمةـ التـحرـيرـ، وـانـصـبـ اـهـتمـامـهـاـ عـلـىـ النـضـالـ الـوطـنـيـ، وـلـاحـقاـ نـشـأـتـ الأـطـرـ النـسوـيةـ الـجـمـاهـيرـيـةـ فـيـ أحـضـانـ فـصـائـلـ الـمـقاـومـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ، وـتـرـكـ اـهـتمـامـهـاـ فـيـ تـنـفـيـذـ الـبـرـامـجـ الـوطـنـيـةـ السـيـاسـيـةـ لـتـلـكـ الـفـصـائـلـ. وـخـالـلـ الـانتـفـاضـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ الـأـوـلـيـ بـدـأـتـ بوـادرـ الـخـالـفـ بـيـنـ عـدـدـ مـنـ الـقـيـادـاتـ النـسوـيـةـ فـيـ الأـطـرـ الـجـمـاهـيرـيـةـ وـتـنظـيمـاتـهـاـ السـيـاسـيـةـ عـلـىـ أـرـضـيـةـ رـفـضـ الـكـادـرـ النـسوـيـ لـسـيـطـرـةـ الـأـحـزـابـ السـيـاسـيـةـ عـلـىـ الأـطـرـ النـسوـيـةـ وـتـحـكـمـهـاـ فـيـ اـخـتـيـارـ الـقـيـادـاتـ وـتـحدـيدـ الـبـرـامـجـ، وـلـتـهمـيـشـ دـورـ الـكـادـرـ النـسوـيـ دـاخـلـ الـأـحـزـابـ السـيـاسـيـةـ وـإـبعـادـهـنـ عـنـ مـرـاكـزـ صـنـعـ الـقـرارـ. وـبـرـزـتـ أـصـوـاتـ تـطـالـبـ بـالـنـفـصـالـ عـنـ الـأـحـزـابـ، وـطـالـبـ بـعـضـهـنـ بـتـشـكـيلـ حـزـبـ نـسوـيـ بـعـيـدـ عـنـ سـيـطـرـةـ الـرـجـالـ وـأـحـزـابـهـ. فـيـمـاـ طـالـبـتـ أـخـريـاتـ بـتـأـسـيسـ مـرـاكـزـ وـمـؤـسـسـاتـ نـسوـيـةـ مـسـتـقلـةـ عـنـ الـأـحـزـابـ السـيـاسـيـةـ. وـبـرـزـتـ تـسـاؤـلـاتـ جـديـةـ حـولـ مـدـىـ تـأـهـيلـ الـأـطـرـ لـلـتـعـاملـ مـعـ قـضـاءـيـاـ الـمـرـأـةـ. وـطـرـحـتـ مـسـأـلـةـ الـاسـتـقلـالـيـةـ قـضـيـةـ أـخـرىـ حـولـ مـدـىـ قـدـرـةـ الـأـطـرـ وـالـمـؤـسـسـاتـ النـسوـيـةـ مـنـ دـونـ الـأـحـزـابـ السـيـاسـيـةـ عـلـىـ مـواجهـةـ الـظـرـوفـ الـجـديـدةـ الـتـيـ فـرـضـتـهـاـ الـعـولـمـةـ وـانـحـسـارـ دـورـ الـدـولـةـ، وـتـرـاجـعـ إـنـفـاقـهـاـ عـلـىـ الـقـطـاعـ الـعـامـ وـالـخـدـمـاتـ الـعـامـةـ، وـتـأـثـيرـ هـذـهـ عـلـىـ وـاقـعـ وـحـقـوقـ الـمـرـأـةـ.

العلاقة مع السلطة شراكة، أم تعارض، أم تكامل؟

للـدـوـلـةـ دـورـ أـسـاسـيـ وـمـهـمـ فـيـ الـمـوـضـوعـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـحـقـوقـ النـسـاءـ، سـوـاءـ عـلـىـ مـسـتـوىـ التـشـريعـاتـ أـمـ عـلـىـ مـسـتـوىـ الـسـيـاسـيـاتـ وـالـخـدـمـاتـ. وـيـطـرـحـ السـؤـالـ هـنـاـ حـولـ إـمـكـانـيـةـ أـنـ

نصنف علاقة الأطر والمؤسسات النسوية في سياق الشراكة مع السلطة، أم في سياق التعارض والصراع معها. تشير الأديبيات إلى أن العلاقة خليط من التعاون والصراع، فمنذ تشكيلها عمدت السلطة الفلسطينية إلى الاعتراف بجميع الأطر والمؤسسات النسوية التي برزت كقطب مناهض للاحتلال في محاولة منها لإعطاء الشرعية لوجودها. كما بادرت السلطة لتشكيل دوائر المرأة في الوزارات في الفترة ما بين ١٩٩٥ - ١٩٩٨، وقد تم تعيين عدد محدود من النساء بوظيفة مدير عام، أو مدير لهذه الدوائر، وذلك وفقاً لاعتبارات سياسية لا تمت أحياناً بصلة لمتطلبات العمل الوظيفية المهنية، لكنها تسجّم مع خطاب التمويل. وقد ارتبطت بعض دوائر المرأة بصلات واسعة مع الأطر والمؤسسات النسوية وتحديداً في تفييد بعض البرامج، وسعت لبناء نوع من الشراكة مع هذه الأطر. ويمكن اعتبار تشكيل دوائر المرأة في وزارات السلطة نوعاً من القضايا التي يتم التعاون في إطارها مع السلطة الفلسطينية. وقد برز التعارض مع السلطة في مجال مشاريع القوانين المطروحة كما هو الحال في قانون الأحوال الشخصية، وقانون الضمان الاجتماعي، و موقفها من البرلمان الصوري، وما تبعه من حملة تشويه من قبل التيارات الإسلامية ضد المؤسسات والنساء المشاركات فيه، حيث لم تحرك السلطة ساكناً لحماية النساء. ويبقى الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية يراوح بين التبعية للسلطة أو الانحياز للموقف الجماهيري النسوبي.

لا يزال تمثيل النساء اللاجئات مغيباً عن اللجان المعنية بمتابعة قضايا اللاجئين، ويستمر تغيب حقوق المرأة اللاجئة، حيث تضفي وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين صفة اللجوء على المرأة من خلال قريب ذكر، وتقوم بسحب بطاقات اللاجئين من النساء اللواتي تزوجن من رجال غير لاجئين، علماً بأن هناك كثيراً من الأسر التي باتت ترأسها نساء في مخيمات اللجوء في لبنان.

المراجع:

1. Jayawardena, Kumari (Ed), 1986. Feminism and nationalism in the Third World. London: Zed Books.
2. Taraki, Lisa. 1990. The Development of Political Consciousness Among Palestinians in; Palestinians at the Crossroads the Occupied Territories 1967-87, Nassar Heacock, Intifada. Praeger.
3. Zaccai, Yitzhak: Judea, Samaria and the Gaza District 1967-1987, Twenty Years of Civil Administration, Office of the Coordinator of Government Operations in Judea, Samaria and Gaza District, Carata, Jerusalem, 1987.

- .٤ أبو نحلة، لميس، وأخريات. (١٩٩٩). نحو مساواة النوع الاجتماعي في المناطق الفلسطينية: ملف علاقات النوع الاجتماعي. معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت وسيدا. فلسطين.
- .٥ تقرير حول الأسيرات الفلسطينيات منشور على الإنترنت.
- .٦ جاد، إصلاح. (١٩٩١). تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية حتى الانتفاضة. مجلة شؤون المرأة، الطبعة الأولى. نابلس.
- .٧ جاد، إصلاح. (١٩٩٩). الأطر النسوية والمنظمات النسوية غير الحكومية. الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي، وإستراتيجيات مستقبلية. وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن المعتقد في رام الله بالتعاون مع معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت ١٧ - ١٨ كانون الأول ١٩٩٩. رام الله. ص ٦٧ - ٨٢.
- .٨ جاد، إصلاح. (٢٠٠٠). المرأة والسياسة. المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن (٧). معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت. فلسطين.
- .٩ حمامي، رima. الاقتصاد والعمل، الفصل بين الجنسين في الحياة الاقتصادية. المرأة الفلسطينية: الوضع الراهن (٤). برنامج دراسات المرأة، جامعة بيرزيت. فلسطين.
- .١٠ حمامي، رima، وأيلين كتاب. (١٩٩٩). إستراتيجيات جديده لعمل الحركات النسائية باتجاه التحول الديمقراطي والتحرر. ما بعد الأزمة البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وأفاق العمل. وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن ٢٣ - ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٨. ص ٢٦٥ - ٢٧٨ .٢٧٨
- .١١ الخليلي، غازي. (١٩٧٧). المرأة الفلسطينية والثورة: دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية. مركز الأبحاث الفلسطيني. بيروت.
- .١٢ فليشمان، لين. (١٩٩٥). التنظيمات النسائية في القدس في فترة الانتداب البريطاني في العشرينيات والثلاثينيات. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
- .١٣ كتاب، أيلين. (١٩٩٩). القومية النسوية: التحريرية الفلسطينية. الحركة النسائية الفلسطينية: إشكاليات التحول الديمقراطي، واستراتيجيات مستقبلية. وقائع المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن المعتقد في رام الله بالتعاون مع معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت ١٧ - ١٨ كانون الأول ١٩٩٩. رام الله. ص ١١٥ - ١٢٧ .١٢٧
- .١٤ كتاب، أيلين. (٢٠٠٣). الانتفاضة الفلسطينية في ظل العولمة. دورية دراسات المرأة ٢٠٠٢. معهد دراسات المرأة. جامعة بيرزيت.
- .١٥ كتاب، أيلين. (١٩٩٦). الحركة النسائية في فلسطين: توجهات وتحديات مستقبلية. المرأة العربية في مواجهة العصر: بحوث ونقاشات الندوات الفكرية التي نظمتها نور - دار المرأة العربية للنشر.
- .١٦ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. (٢٠٠٣). تقرير حول خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار والإغلاق والعدوان الإسرائيلي خلال الفترة من ٢٠٠٠/٩/٢٩ - ٢٠٠٣/٩/٢٨ .٢٠٠٣/٩/٢٨
- .١٧ مكاوي، إبراهيم. (٢٠٠٣). جدلية الوطني والنسوي في نضال المرأة الفلسطينية في الداخل. كنعان، العدد (١٠٩).
- .١٨ منشورات مؤتمرات - بالعربية، ص ١٧٠ - ١٧٢

عمل النساء الفلسطينيات الريفيات في فترة الاستعمار البريطاني: ما بين البعدان الاقتصادي والثقافي "قرية البروة نموذجاً"

لينا معايри، باحثة ومساعدة تدريس في معهد دراسات المرأة-جامعة بيرزيت

المادة التالية جزء من بحث مطول، تناول نشاط النساء الفلسطينيات الريفيات في مجال العمل في قرية البروة، والتحولات التي طرأت عليه بعد النكبة، أعدته الباحثة لينا معايري استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في معهد دراسات المرأة-جامعة بيرزيت. وقد تم، بحكم القيود المفروضة على حجم المجلة، حذف الجزء النظري والتاريخي والحواشي والمراجع من هذا الجزء من البحث، وأبقينا على الجزء الذي يشمل رواية أهل القرية (بلغتهم المحكية) لتاريخهم خلال فترة الاستعمار البريطاني.

مقدمة

تشكل هذه الدراسة محاولة لكتابه التاريخ الاجتماعي للنساء الفلسطينيات الريفيات من قرية البروة، بالتركيز على نشاطات العمل وأبعادها الاقتصادية والثقافية. ومن الواضح أن دراسة التاريخ الاجتماعي للنساء ونشاطات عملهن، لا تنفصل عن تاريخ المجتمع ككل، ولذا وجب موضعتها في السياق الاقتصادي السياسي للمجتمع الفلسطيني الفلاحي

آنذاك. اعتمد البحث على التاريخ الشفوي، من خلال مقابلات معمقة، تسرد من خلالها النساء والرجال الذين عاشوا في قرية البروة قبل عام ١٩٤٨ تجاربهم الحياتية، وخصوصاً نشاطات عمل الأسرة بشكل عام، ونشاطات النساء بشكل خاص خلال الفترة التي عاشوها في البروة. روايات هؤلاء الرجال والنساء تشكل المصدر الوحيد المتاح لكتابه التاريخ الاجتماعي للنساء الفلسطينيات الريفيات التابعات.

تمت مقابلات بين منتصف عام ٢٠٠٣ ومنتصف عام ٢٠٠٤ في قرى: المكر، والجديدة، وكفر ياسيف، حيث قابلت عشرين فرداً (عشرة رجال وعشرون نساء)، جرت على حدة، في غرفة في بيت المُقابل أو في ساحة الدار، وأحياناً جرت مقابلة الاثنين معاً، الأمر الذي أغنى الحوار من خلال تبع الذكريات المشتركة، وإثارة الجدل بين المقابلين. وجرى تسجيل جميع المقابلات ومن ثم تفريغها حرفياً. هذا ورغم أن البعض قد عكس صورة رومانسية عن الحياة في البروة، إلا أن آخرين تحدثوا أيضاً عن صعوبة حياة الفلاحين في تلك الفترة. هذا وكانت مقارنة الوضع آنذاك بالوضع الحالي موضوعاً حاضراً في غالبية المقابلات.

تواجه منهجية البحث المتبعة، بعض الإشكاليات، أهمها أن المقابلات من خلال التسجيلات والتقارير التي تسجل لا تعطي صورة حقيقة عن الحياة الحية المعيشة بتركيبتها وشموليتها. كما يحمل تحويل روايات النساء والرجال الذين قابلتهم إلى بحث أكاديمي مكتوب في طياته إشكالية صياغة حياة النساء بصورة بعيدة عن نمط حياتهن الفعلي. ومن هنا يعتمد البحث بشكل رئيسي على نقل روايات الرجال والنساء كما جاءت على لسانهم/ن، كمحاولة لنقل أصواتهن بدقة، وإبقاء الجوانب التحليلية مفتوحة للنقاش....

تقع قرية البروة على بعد ٩ كم شرقي مدينة عكا. وترتفع ٦٠ متراً عن سطح البحر، وقد قامت أجزاء القرية الشرقية والشمالية والجنوبية على تلة صخرية، أما القسم الغربي فسهلي. يحد البروة من الجنوب وادي الحلزون الذي تصب مياهه في نهر النعامين. وتقع القرية على هضبة واسعة وعالية تشرف على سهل عكا. بلغت مساحة القرية ٥٩ دونماً، أما مساحة الأراضي التابعة لها فكانت ١٣,٤٨٣ دونماً، منها ٣,٠٣١ دونماً من الأراضي غير الزراعية، والباقي وهو ١٠,٤٥٢ دونماً، أراض زراعية يزرع فيها القمح والشعير والذرة والسمسم والبطيخ. ويكسو نحو ١,٥٠٠ دونم من الأراضي أشجار الزيتون. ولم تتعد مساحة ما امتلكه الصهاينة من أراضي القرية في عام ١٩٤٥ أكثر من ٥٤٦ دونماً، في حين كان الباقى للفلسطينيين العرب. وبلغ عدد سكان البروة في أواخر القرن التاسع عشر ٧٥٥ نسمة، وأصبح في عام ١٩٤٥ نحو ١,٤٦٠ نسمة. غالبية سكان القرية كانت من المسلمين (حوالي ١٣٣٠ نسمة عام ١٩٤٥) وأقلية من المسيحيين (حوالي ١٣٠ نسمة عام ١٩٤٥). اعتمد أهل البروة في معيشتهم على زراعة الحبوب والخضروات وتربية الماشي والطرش

على مختلف أنواعها، وكانوا يبيعون معظم منتجاتهم في سوق مدينة عكا. احتلت القوات الصهيونية القرية يوم ٢٤/٦/١٩٤٨، وطردوا سكانها ودمروها. وتشردت أسر البروة وانتشرت في مناطق مختلفة.

نماذج لأسر سكنت قرية البروة

يتبيّن من المقابلات مع الرجال والنساء الذين عاشوا في قرية البروة وجود تباين في نشاطات العمل حسب الوضع الاجتماعي والطبيقي للأسرة. ويمكن الإشارة إلى ثلاثة مستويات اجتماعية في قرية البروة، اعتماداً على مساحة الأرضي التي تمتلكها الأسرة. هناك أسر ذات ملكية كبيرة، وأسر ذات ملكية متوسطة، وأسر لا تملك أراضي. تحوي هذه الشرائح على نماذج كثيرة للأسر التي عاشت في القرية. وبالتالي فإن النشاطات الإنتاجية لأفراد الأسرة تختلف وفقاً لمساحة الأرضي، بالإضافة إلى عوامل أخرى كتركيبة الأسرة المعيشية، وحجم القوى العاملة فيها، وكذلك حسب أجيال أفراد الأسرة.

تظهر الروايات التنوع في مساحة الأرضي المملوكة، وفي تركيبة الأسر المعيشية في البروة، من ناحية حجمها وأجيال أفرادها. هذا التنوع يعكس على أدوار ونشاطات أفراد الأسرة. بالإضافة لذلك يبرز تأثير التحول في دورة حياة الأسرة والتغيرات التي تدخل على تركيتها من حيث أجيال أفرادها وعدهم، والذي يتغير بفعل الزواج، إما باتجاه نقصان الأيدي العاملة عند زواج البنات، أو عمل الأبناء خارج القرية، أو باتجاه زيادة القوى العاملة من خلال زواج الأبناء.

يقول أبو سعود من مواليد عام ١٩١٥، وكان يبلغ الثالثة والثلاثين عاماً عند النكبة:

"البروة كانت بلداً زراعية، وفيها مواشي، بقر وأغنام وماعز وجمال. كانت الناس تستغل بالزراعة ورعاية المواشي، والبعض أصحاب وظيف، وكان في مخاتير.. الناس كانت ثلاث درجات، جزء عندهم ملكية كبيرة، جزء عندهم ملكية متوسطة أو صغيرة، وجزء ما يملكونه أراضي. اللي ملكيته صغيرة أو متوسطة كان يزرع أرضه، وبالإضافة كان يضمّن أرض أو يزرع أرض على حصة. اللي ما عندهوش أرض كان يستغل عند اللي إلهم أراضي، نسوان ورجال كانوا يستغلوا بالزراعة. إحنا كانت ملكيتنا متوسطة، كان عنا يبحي ٢٠ دونم، ونؤخذ أرض على ضمان وعلى حصة، من أراضي الملاكين الكبار اللي ما كانوا يفلحوا أرضهم، مثل الشيخ إبراهيم العكي من عكا، ودار بيضون، اللي كانوا يملكون أراضي في البروة. كان إلهم وكلاء في البروة يوزعوا الأرض.. الضمان معناه نزرع الأرض ونؤخذ جزء من المحصول.. قبل ثورة الـ ٣٦ كل العيلة نشتغل بالأرض، أهلي وخواتي التنتين وإنجذبي التنتين وأنا، وبعد ما خواتي

اتجروا وإخوتي الاثنين توظفوا في البوليس في حيفا وطوباس، عشت مع امي وأبوي. أهلي صاروا ختيرية، وصرت أنا المسئول عن الأرض. إحنا لأنو منتوجنا كثيـر، كـنا نـوخد اللي نـحتاجـه من المنتوجـ والباقي يـجيـ تـجـارـ من عـكـاـ يـشـتـرـوـهـ. كلـ منـتـوجـ كانـ الـهـ تـجـارـ، الـبـطـيـخـ مـثـلاـ الـهـ تـجـارـ، يـجيـوـ بـوقـ المـوـسـمـ يـشـفـوـ مـئـاثـيـةـ الـبـطـيـخـ بـالـسـهـلـ، يـسـأـلـوـ النـاطـورـ عـنـ صـاحـبـ الـأـرـضـ وـيـجيـوـ عـالـيـيـتـ تـيـشـتـرـوـ مـنـهـ. أماـ الفـضـلـةـ مـنـ الـبـعـيـعـ كـانـ إـنـزـلـهـ إـحـناـ عـلـىـ الدـوـابـ عـالـحـسـبـةـ فـيـ عـكـاـ، وـنـبـيـعـهـ هـنـاكـ لـتـجـارـ. أناـ بـنـفـسـيـ كـنـتـ أـحـمـلـ الـبـطـيـخـ عـلـىـ الـجـمـالـ وـإـنـزـلـ عـلـىـ عـكـاـ".

أم غازي التي كانت تبلغ ست سنوات عند النكبة، تستحضر تفاصيل الحياة في البروة من أحاديث الكبار، تقول:

"أنا بـعـرـفـ تـفـاصـيـلـ الـبـرـوـةـ مـنـ خـرـارـيـفـ اـمـيـ وـأـبـويـ وـعـمـيـ وـعـمـيـ. كـنـتـ عـاـيـشـةـ مـعـ اـمـيـ وـأـبـويـ وـأـخـتـيـ، كـانـ عـنـاـ كـثـيـرـ أـرـاضـيـ، حـوـالـيـ ١٧٠ دـونـمـ.. غـيرـ الـأـرـضـ الـلـيـ بـقـولـلـهاـ الـعـرـيـضـ (الـعـرـيـضـ) هوـ جـبـلـ يـقـعـ شـمـالـ قـرـيـةـ الـبـرـوـةـ، حـيـاةـ عـمـيـ وـمـرـتـ عـمـيـ حـكـوـ اـنـوـ كـانـ حـوـالـيـ ٤٥٠ دـونـمـ، لـدـرـجـةـ اـنـوـ لـمـ طـلـعـ مـمـثـلـ الـمـنـدـوـبـ السـامـيـ بـدـوـ يـسـجـلـ الـأـرـاضـيـ بـأـسـمـاءـ أـصـحـابـهاـ، قـالـواـ لـأـهـلـ الـبـلـدـ، الـلـيـ بـحـبـ يـسـاعـدـ دـارـ حـمـدانـ يـطـلـعـ عـالـجـبـلـ يـسـاعـدـهـمـ وـيـحـكـرـ، يـعـنـيـ يـزـرـعـ دـالـيـةـ أوـ رـمـانـهـ أوـ خـرـوبـهـ، لـأـنـهـ كـانـواـ إـنـجـلـيـزـ الـأـرـضـ الـلـيـ بـلـاقـوـهـاـ مـزـرـوـعـةـ يـسـجـلـوـهـاـ، وـفـعـلـاـ طـلـعـ النـاسـ، عـلـىـ حـكـيـ الـكـبـارـ، وـالـلـيـ قـدـرـ يـسـاعـدـ سـاعـدـ.. أـرـضـنـاـ كـانـتـ كـبـيـرـةـ كـنـاـ زـارـعـينـ قـمـحـ وـشـعـيرـ وـذـرـةـ وـزـيـتونـ وـتـينـ، وـكـانـ عـنـاـ جـمـالـ وـبـقـرـ وـطـرـشـ".

أبو عفيف، من مواليد عام ١٩٢٩، كان يبلغ التاسعة عشرة من العمر عند النكبة، وكان ينتهي لأسرة يقول إنها تمتلك مساحة كبيرة من الأرض:

"كانـ عـنـاـ فـدـائـيـنـ اـتـيـنـ، الـلـيـ كـانـ عـنـدـهـ فـدـائـيـنـ اـتـيـنـ مـعـنـاهـ اـنـوـ أـرـضـيـاتـهـ بـحـرـزوـ، وـبـكـونـ فـلاحـ كـبـيـرـ، جـوزـ الـبـقـرـ كـانـواـ يـسـمـوـهـنـ فـدـانـ، لـأـنـوـ جـوزـ الـبـقـرـ بـحـرـثـواـ مـسـاحـةـ فـدـانـ، يـعـنـيـ بـدـكـ تـقـوليـ كـانـ عـنـاـ بـيـجـيـ ٨٠ دـونـمـ سـهـلـيـةـ، كـنـاـ نـزـرـعـهـاـ قـمـحـ وـشـعـيرـ وـذـرـةـ، وـآخـرـ فـتـرـةـ زـرـعـنـاـ سـمـسـمـ، الـحـنـاوـيـ وـالـمـصـلـ، هـادـاـ بـالـإـضـافـةـ لـأـرـضـ أـخـرـيـ، وـعـرـيـةـ، كـنـاـ نـمـلـكـهـاـ مـزـرـوـعـةـ زـيـتونـ.. لـأـنـهـ إـخـوـتـيـ كـانـواـ صـغـارـ وـأـمـيـ ماـ تـلـحـقـ شـغـلـ الـبـيـتـ، كـنـاـ مـشـغـلـيـنـ عـنـ حـرـاثـ وـقـطـرـوـزـ، الـلـيـ كـانـ يـطـلـعـ الـبـقـرـ وـيـسـرـحـ فـيـهـمـ، يـعـنـيـ كـانـ أـبـويـ وـحـرـاثـ وـقـطـرـوـزـ يـشـتـغلـوـ بـالـأـرـضـ، بـسـ فـيـ الـمـوـاصـمـ فـيـ وـقـتـ الـقـطـيـفـةـ كـانـ يـجـيـ عـلـىـ الـبـرـوـةـ رـجـالـ وـنـسـاءـ مـنـ كـلـ الـقـرـىـ، وـحتـىـ مـنـ جـنـوبـ لـبـانـانـ، كـانـ كـلـ رـجـلـ يـحـبـ مـنـجـلـ وـيـقـطـفـ، إـحـناـ كـنـاـ نـشـغـلـ مـنـ هـادـوـلـ فـيـ الـمـوـسـمـ، فـيـ مـوـسـمـ الـزـيـتونـ كـانـ الـكـلـ يـنـزـلـ وـكـانـواـ يـسـتـأـجـرـوـ جـوـالـاتـ.. لـأـنـهـ أـرـضـنـاـ كـبـيـرـةـ كـنـاـ نـوـخدـ مـوـنـتـنـاـ مـنـ الـمـنـتـوجـ، وـالـبـاقـيـ يـجيـوـ تـجـارـ مـنـ عـكـاـ وـالـنـاصـرـةـ وـيـحـمـلـوـ بـالـسـيـارـاتـ".

الحاجة ثريا، من مواليد عام ١٩٣٠، وكانت تبلغ الثامنة عشرة عند النكبة، كانت ابنة أسرة مقتدرة نسبياً، حيث كان والدها "زعيم عيلة دار الكيال" (عائلة كيال هي أكبر عائلات قرية البروة). وكان منزل الأسرة يضم مضافة كبيرة مليئة بالحصص للضيوف. ملكت أسرة الحاجة ثريا أراضي واسعة، وحوالي ثلاثة رأس ماعز، لكن الأسرة لم تعمل بالزراعة. كان والدها

يضم الأرض محاصصة لمزارعين من القرية:

"أبوي ما زرعش هو أرضه، لأنه ما فاش عنده عيله كبيرة، والفالحة بدها الحراثة والدارس وبدها كتير شغل، ولأنه عيلتنا صغيرة وإخوتي صغار وما كان عنا كتايin يساعدونا فأبوي كان يضمن الأرض.. وكان يشغل راعي للمواشي. بعدين أبوبي كان قائد في ثورة الـ ٣٦ وكان عضو اللجنة القومية في البلد، يروح كثير على الشام وبيروت.. وأمي ما اشتغلت بالزراعة، كانت ربة بيت، تعجن وتخبز وتطبخ للضيوف اللي دائمًا عنا". تستذكر الحجة ثريا المضافة: "الاوضة الشمالية من البيت كانت المضافة، هاي بقت خارج الدار شوية، وكانت كلها مفروشة بالحصر، ونودي عليها الأكل والشرب". هذا ويضيف أبو سعود معلومات عن وظيفة المضافة أو الديوان: "إحنا كان عنا ديوان وكان يصل مفتوح للضيوف، ويصير فيه تداول للأتجار وللي بصير في البلاد الثانية. يجي مثلاً واحد من نحف، ويقول شو صار بنحف، صارت طوشة أو عملية مثلاً. بتعريفي انه ما كان وقتها مواصلات زي اليوم، وحواديث البلاد كانت تتقلل من خلال الدواوين".

أبو إسماعيل، من مواليد عام ١٩٢٢، حيث عاش ستة وعشرين عاماً في البروة قبل النكبة، كان ينتمي لأسرة فلاحين كما يقول:

"إحنا من البروة، كنا ساكدين في الحارة الشرقية، غالبية بيوت البروة كان في عندها بير صغیر للمواشي، تبقى في المي شحیحة، فكانت الناس تجيب مي من العينين، من عین المغير وعین الغربي، بعض البيوت كان عندها حمار تملئه المي، والنساء تحمل عروضها الجرار وتعي من عيون المي.. صنعتنا كانت فلاحين، كنا ملاكين أراضي زي غالبية أهل البروة. كان عنا أرض سهلية وأرض وعرية، كان عنا حوالي ٢٥٠ دونم في موقع مختلفة.. ما كان في آلات زراعية في البروة، ما كان في ولا تراكتور، لا بالبروة ولا بغير البروة، أنا فريت فلسطين كلياتها بزمان الإنجليز ويعرّفها، كان في عند اليهود تراكتورات صغيرة وبسيطة. ولا كان في سيارات، في الفترة الأخيرة أبو أحمد سعد جاب سيارة وكانت الوحيدة في البلد.. أنا ما وعيت على أمي وأبوي، توفوا وأنا في جيل حوالي خمس سنوات، وعشت مع إخوتي، كنا أربع إخوان وأخت، أنا كنت الصغير ياخيتي.. كل العيلة كانت تشتبّل بالأرض خصوصاً في وقت الحصيدة. وأخوي الكبير كان المشرف الأول على الأرض ويدير شؤونها بعد وفاة أبي، أنا اشتغلت كمان موظفة في البوليس الإنجليزي. لما كبرنا وإخوتي تزوجوا، كبرت العيلة والأرض ما عادت تكفيينا، فصرنا نضمن أرض من دار بيضون: من ملاكين الأرضي في البروة. كان في عنا مواشي، كانت أختي ونسوان إخوتي تحلبها لستهلكها والباقي نوزعه عالقراب والجيران والأصحاب. إجمالاً الفلاح العربي كانت حياته صعبة كبير، بس كان مستور الحال، كان في تعاون بين الفلاحين، وفي المواسم كان الفلاح يبحّب".

أم إسماعيل، من مواليد عام ١٩٣٦، وقد عاشت في البروة اثنى عشر عاماً قبل النكبة: "كنت عايشة بالبروة أنا وأبوي وأمي، كنا أختين وأخ. أخوي كان أكبر مني أنا وأختي بكثير، أمي جابت أخي الكبير وصارت بعدين تجيب ولاد وبنات ويموتوا، أهلي جوزوا أخي وهو

صغير منشان يخلف لأنه هني ما عاشلها نش ولاد. قعدت مرت اخوي أربع سنين لحبت، بعد ما خلفت مرت أخوي، امي حبت وجابتني أنا، وبعدين أختي اللي أصغر مني، فانا وأختي كنا صغار ودولعات وما اشتغلنا بالسهل. أبي كان إمام البلد وأخوي الله أربع ولاد وثلاث بنات، وكانوا ساكنن معنا. دور أعمامي كانت قرية من دارنا. كان عنا أرض محبحة وكان يشتغل فيها أبي وأخوي ومرت أخوي. امي كانت مرة كبيرة وما تروحش عالفلاحة. أنا كنت صغيرة وأفضل بالبيت احمل ولاد أخوي. كان عنا بير جنب البيت، وبقيت أروح مع الملابس أجيبي مي، كان عنا حماره وكانت أملبي عليها. كان عنا كتير مواشي وكانت امي ومرت أخوي تطعمها وتحلبهما. وبقت امي تعمل لبنة وجبنة وسمنه. ومرت اخوي لأنها بقت صبية وقوية، كانت تنزل عالسهل كل يوم".

أم أحمد، التي تقدر عمرها بالاثنين والعشرين عاماً، حسب ما أخبرتها خالتها، عند النكبة، عاشت في قرية البروة مع أسرتها الأصلية، ومن ثم انتقلت إلى أسرة زوجها، الذي كان ابن عمها. تصف أم أحمد حياتها في أسرتها الأصلية:

"أنا كنت عايشة مع امي وأبوي، وكنا أربع بنات. ما اليش إخوة صبيان، أهلي أحاجم أربع صبيان وماتوا. كانوا الولاد يموتوا والبنات يضلوا. كان عنا أرض، بس أبيي لأنو ما كانش عنده ولاد كان يعطيها لحدا يزرعها عضمان. بس عند دار عمي هناك الزرع والقلع. أبيي كان ختيار وما كان يزرع ويفلح كتير، وباع شقفة أرض من اللي التا، كانت مزروعة زيتون، وصار يصرف علينا منها. لما كبرنا أنا وإخوتي صرنا نشتغل بالأرض ونصرف على حالتنا، اشتربينا قطعة أرض، حوالي ١٥ دونم واشتعلنا فيها، أنا وآخراتي وأبوي وأمي، سنسلناها بأيدينا وزرعناها لوز ودوالي ورمان وزبانون وعدس.. إحنا ما كان عنا دواب، دار عمي كانوا يحرثونا أرضنا ببقراتهم. المنتوج اللي كان يطلع من الأرض كان نستهلكه إحنا، لا بعن ولا شربينا، دار عمي اللي كانوا بيععوا. دار عمي كانت أرضهم كبيرة، كان عندهم ١٣ شقفة أرض. مرت عمي ما الهاش إخوة، مات أبوها وأمها وما ضلش حدا من ذكرتها، وهالأراضي اللي لأبوها اخدتهم هي، وكان لعني أرض كمان وصاروا يفلحونها". أما عن حياة أم أحمد بعد زواجهما من ابن عمها، فتقول: "بعد ما تزوجت ابن عمي سكت معهم بيجي أكثر من سنتين، وبعددين بیننا اوضة لحال. زوجي كان الله اخوين، كان الله أخوات ماتوا وهنی صغاري، وكان الله أخت متزوجة وماتت، ابها عاش مع أبوه لحد ما تزوج، وبعد ما مات أبوه، جابتني مرت عمي وربته هي. عمي، أبو زوجي كان متوفي قبل ما تزوج. إخوة زوجي كمان تزوجو، وصرنا كلنا مرت عمي وزوجي وآخرته والكتانين نشتغل بالأرض. كانا نشتغل وإحنا مبسوطين كبير، كانت الغناني والزغاريد والقيامة قايمة، لما كانا نقدر نحصد القمح أو نقلع الحمص أو نقطع البطيح أو نغمر الذرة، كانت تقوم الغناني والزغاريد. كانا نحصد القمح بأيدينا، ما كان في مياكن وقهها. كانا نبيع من اللي يطلع من الأرض، كان بيجو تجار يحملوا بالأوتومبيلات، والباقي نبيعه لتجار في السوق في عكا".

ال الحاج احمد، من مواليد عام ١٩٣٦، وكان يبلغ الثانية عشرة عند النكبة، أخبرني عن حياته في البروة:

"كنت عايش مع أمي وأبوي وإنجتي، كنا أربع إخوة وأربع خوات، كنا عايشين في بيت لحالنا، كنا نعيش من الفلاحة، كان عنا سهل، وكان عنا وعر، السهل كنا نزرعوا قمح وبطيخ وذرة، والوعر كنا زارعينه عنب وتين وزيتون.. عنا وراق طابو مسجل فيها ٨٠ دونم بالسهل، هاي طبعاً غير الوعر.. كان عنا اكتفاء ذاتي من الأرض وكنا نبيع لتجار من عكا وحيفا.. أمي وأبوي وأنا وإنجتي كنا نشتغل مع بعض بالأرض، أنا كنت أتعلم في مدرسة القرية".

تظهر النماذج السابقة التنوع في تركيبة الأسر، وحجمها، وأجيال أفرادها، ومقدار حيازتها للأرض.

ويعد الأبناء والبنات مصدرًا مهمًا للدخل، فحقيقة كون الزراعة زراعة بسيطة، تستخدم المحارات اليدوي والدواب، لعدم توافر الآلات الزراعية، تؤكد الحاجة لقوة عمل بشريّة، خصوصاً في المواسم. وقد شكلت النساء جزءاً من قوة العمل هذه. وبالتالي يصبح عدد الأبناء والبنات، وأجيال أفراد الأسرة، وقدرتهم على العمل، من العوامل المهمة المحددة للنشاط الإنتاجي للأسرة.

الأسر الكبيرة التي تملك قوة عمل، تقوم بفلاحة أرضها من خلال قوة العمل العائلية، وأحياناً تقوم الأسر بتوسيع مساحة الأرض المفلوحة من خلالأخذ أرض على نظام الحصة أو الضمان. الأسر التي لا تملك قوة عمل، تقوم إما بتشغيل حراث وقطروز وراغ أو تقوم بتضمين أرضها إلى أسر أخرى.

تعيش الأسر من متوج الأرض والمواشي، فهي مكتفية ذاتياً، وفي حال وجود فائض من حاجتها، يتم بيعه للتجار الذين يأتون إلى القرية في المواسم، وما تبقى يتم نقله إلى سوق عكا لبيعه هناك.

النظام الاجتماعي القائم هو نظام خط النسب الأبوي (patrilineal)، حيث تنتقل المرأة بعد زواجها للعيش عند أسرة زوجها، وتُصبح جزءاً من قوة عمل أسرة الزوج، من هنا أهمية "الكنة" التي تشير إليها الحجّة ثريا. بالنسبة للنساء نجد أن جيل المرأة وقوتها يحدّدان دورها الإنتاجي، فالمرأة الكبيرة السن تقوم بالأعمال المنزليّة ورعاية الأطفال، أما المرأة القوية فهناك حاجة لقوة عملها الإنتاجية في الفلاحة.

خلال دورة حياة الأسرة، تطرأ تحولات على نشاطات أفرادها. عندما يكبر الوالدان، يصبح الأخ الأكبر مسؤولاً عن إدارة الأرض، وفي حال غياب الأخوة للعمل خارج القرية، يتم الاعتماد على قوة العمل المتبقية. ومع ازدياد حجم الأسرة تصبح الأرض غير كافية، مما يضطر الأسرة إلى محاولة توسيع حيازتها من خلال نظام الضمان أو الحصة، أو من خلال عمل أحد أفراد الأسرة خارج القرية، خصوصاً في الفترة التي بدأت تتناقص فيها مساحات الأرضي المتاحة نسباً لعدد السكان. ويؤثر زواج المرأة على نشاطاتها، نلحظ ذلك في التحول الذي طرأ على أم أحمد، بعد زواجها من ابن عمها، حيث تملك أسرته مساحات

كبيرة من الأرض مقارنة بأسرتها الأصلية، الأمر الذي انعكس على أدوارها.

في فترة الاستعمار البريطاني أخذت طبقة أخذت طبقة الفلاحين التي لا تملك أراضي تزداد في البروة. عن كيفية تدبير أمورهم حدثني أبو عفيف:

"الناس اللي ما عندهمش أراضي كانوا يشتغلوا عند اللي لهم أراضي، حراثين، حصادين، وكانت كمان النساء تشغلهن جوالات مثلا.. وفي ناس من اللي ما عندهم أراضي كانوا يلقطوا قمح ويتبعرو زيتون، يعني يعشاو من ورا الفلاحين".

ويروي أبو سعود عن قيام أسرته بتشغيل مجموعة من الذين لا يملكون الأراضي:

"إحنا كنا مشغلين عنا في الأرض ٧ رجال دائمين، حراثين ورعيان وقطروز وطراش يهتم بالخيل، وعلى المواسم كنا نشغل كمان نسوان. اللي كانوا يشتغلوا مزارعين في أرض الغير في منهم كان يوحد مصارى، مثلاً يشتغل السنة بسبع ليوات، وفي يوحد حصة مثلاً ربع المنتوج. إذا الفلاح قوي وبصحته وبشتغل عند ناس أرضهم كبيرة كان يطعم بالربع احسنله من مصارى".

وتضيف أم أحمد:

"اللي ما لهمش أراضي كانوا يشتغلوا شو ما كان، عنا إحنا بعد ما تزوجت والأرض كبيرة، رجال اشتغلوا ونسوان اشتغلوا عنا. يعني إذا بدننا نروح نعمر ذرة، أو بدننا نحرث، كنا نوحد معنا ناس ونعطيهم أجارهم".

يؤكد أبو إسماعيل قساوة حياة الفقراء في البروة، لكنه يشير إلى التعاطف والمساعدة التي كانوا يحصلون عليها:

"كان في حب كبير وتعاطف مع العائلة الفقيرة، لأن الحياة كانت قاسية معها. أنا بذكر كنا نزرع الخضرة وما نبيعها ولا نعرف الكيلو، أختي كانت تحملهم على الحمار، وأحياناً على رأسها بالقففة وتجيئهم عاليت، ما ينوبناش إحنا بيتنا مثل ما ينوب جيرانا اللي ما عندهمش، كنا نقسمهم".

نستنتج مما ذكر أنه كان في البروة ترتيب يستطيع من خلاله من لا يملكون أراضي كسب الرزق، وذلك إما من خلال العمل الدائم، وعادة كان الرجال يعملون في العمل الدائم إما كحراثين، أو قطاريز، أو رعيان، عند الأسر التي تملك أراضي. أو من خلال العمل الموسمى، عند الحصاد، أو في موسم قطف الزيتون. وقد كانت النساء اللاتي لا يملكن أراضي تشارك في هذا النوع من العمل. من جهة أخرى كانت الكثير من الأسر التي لا تملك الأرضي، تعيش على ما تجمعه من بقايا منتوج الأرضي، أو من خلال مساعدات يقدمها لها الميسرون على شكل منتوج. كان في البروة أسر ترأسها نساء، بسبب وفاة الزوج. عن هذه الأسر تقدم أم سعود، من

مواليد عام ١٩٣٤، وكانت تبلغ الرابعة عشرة من العمر عند النكبة، نموذجاً:

"أنا ما وعيت على أبيي، مات وهو عمري بحوزه ٤ سنين. عشت مع أمي وإخوتي. كنا أربع خوات وأخ، بالإضافة لأخ تاني من أبيي قبل ما يتزوج أمي. أمي كانت غريبة عن البلد، كانت من قرية سحماته، ترملت وهي صبية وربتنا. أمي أخذت عن أبيي أرض حوالى ١٢-١٠ دونم، وكان عنا شوية طرش. ما كانتش سهلة العيشة على اللي يموت جوزها. أمي فلحت الأرض، ولأنها الأرض صغيرة وبتضييش، كانت أمي كمان تشتغل عند الفلاحين، تحش أو تجول زيتون بالمواسم. أنا واخوتي كنا نساعد أمي بالشغل في الأرض، البنت من وهي القد صغيرة كانت تشغلي. أنا بذكر كنت أشتغل مع أمي بالأرض من وعمرى ٦ سنين. أمي اضطربت تبيع جزء كبير من الطرش اللي عنا، وكان عنا ٦-٥ بقرات حلات، كانت تحلب منهن وتبيع ولادهن العجول. متوج الأرض كان قليل وانجأ يكيفينا. أهل أمي كانوا أحياناً يساعدوها، يحنو عليها، تروح عندهم على سحماته وتحبيب قمح وسميده وعدس، أهل أمي كانوا فلاحين".

وتروي أم نايف من مواليد ١٩٣٨، التي عاشت في قرية البروه مع والدتها ووالدها وأختيها وأخويها، عشر سنوات قبل نكبة ١٩٤٨، قصة حيتها أم أنها التي ترملت وهي صغيرة:

"ستي، أم أمي أصلها من قرية سحماته، كانت متزوجة وعايشة مع جوزها في أبو سنان، وإلها ولدين وبنتين صغار، لما مات زوجها، أجرت هي وولادها على البروه، ما راحت عند أهلها على سحماته لأنو ما كان في إمكانيات شغل في سحماته. في البروه كانت تعيش على تلقيط القمح من ورا الحصادين، يعني تلقط القمح اللي بظل ورا الحصادين، وفي موسم الزيتون كانت تشغلي لم الزيتون عند اللي إلهم كروم زيتون وتوخذ بالمقابل قمح وذرة".

أم العبد التي تقدر عمرها ثمانية عشر عاماً عند النكبة، كانت تعيش مع والدتها وأخيها وأختها في البروه:

"كنت عايشة مع أمي وأختي وأخوي، أبيي مات وأنا عمري ٧ أشهر. أهلي خلفوا كثير قبلي، بس كانوا يموتو. كنا نعيش على قطعة أرض من ورثة ابونا، الأرض ما كانت كبيرة ولا صغيرة. كان يشتغل فيها أمي وأخوي وأختي، ولما كبرت صرت أشتغل معهم. كنا نزرع قمح وذرة وسمسم وشعير وعدس وفول وحمص، ونوخذ منه مونتنا، ما كان عنا فضلة، وكان عنا بقرة حلاة وشوية معزة نعيش منهم.. على زمان أبيي وسيدي كانت الأرض كبيرة، وكانوا مشغلين فيها حراث وقطروز وراعي، كانت الأرض أكبر وكانت العيلة أكثر، وكان عندهم كمان طرش، بذكر كانوا يقولولي إنه طرش دار سيدي بقت لما تطلع الشلعة تقطي عين الشمس، بس لما تزوج أبيي وأعمامي وتفرقوا، تقسمت الأرض وصار كل واحد ماله لحاله.." .

وأخبرتني الحجة ثريا عن النساء الفقيرات والأرامل:

"النسوان اللي ما الهمش جيزان وما الهمش أراضي، كانوا يستغلوا بالأجار، إحنا كنا نستاجر

السوان اللبنانيات يروحو يردو لنا اللبن على عكا".

تظهر نماذج الأسر التي ترأسها نساء، التي أتى ذكرها آنفاً أن تلك النساء كن يعملن في قطعة الأرض الخاصة بهن إن وجدت مع أولادهن وبناتهن، وكذلك يقمن بالعمل عند الآخرين في المواسم، أو في عملية نقل اللبن إلى سوق عكا. هذا وقد كان يتلقين المساعدة من أسرهن الأصلية. وتظهر رواية أم نايف عن جدتها، التي انتقلت إلى قرية البروة بعد وفاة زوجها، وعدم رجوعها إلى قرية سحماته، مكان عيش أسرتها الأصلية لعدم توافر العمل هناك، المسؤولية التي كانت تحملها النساء لإعالة أسرهن، وال الحاجة إلى إيجاد فرص عمل.

"عملية "البلترة"

مع نقصان مساحات الأرض، واتساع حجم الأسر في فترة الاستعمار البريطاني، كان الكثير من أهالي البروة قد توقفوا عن العمل بالزراعة كعمل وحيد، أو العمل عند المزارعين مالكي الأراضي، وبدأوا الانتقال إلى المدن للعمل في أعمال متاحة، خصوصاً في مشاريع شق وتعبيد الطرق، أو في معسكرات الجيش البريطاني. وهكذا بدأت عملية تحول المزارعين إلى عمال، أي عملية البلترة.

عن عملية التحول إلى العمل المأجور، أخبرني أبو يسار:

"كان هناك ثلاثة مجالات رئيسية للعمل، أولاً عملية شق الطرق من أجل استعمال الجيش البريطاني. شق الطرق كان يتم بطريقة بدائية، ما فش آلات وكان بحاجة إلى أيدي عاملة كثيرة. مجال العمل الثاني كان في مخيימות ومعسكرات الجيش، كانت هناك الشرطة. كان الشيء يسموه بوليس civil يعني مدني، وفي بوليس إضافي، الإضافي اللي هو بعده مش متركمز بالشرطة ويشتغل كحارس، وفي ناس عملت في الخدمات داخل الجيش، تنظيف ونقل أشياء، وكانت ما يسمى بكامبات الجيش تستوعب عاملين بالإضافة لمن عمل في السلك الرسمي للشرطة برتب عالية. مجال ثالث للعمل كان في الميناء منذ عام ٣٦ وفي الريفيري. إما المجال الإضافي للعمل فهو الوظائف الحكومية والمصالح العامة، بس هاي كان الطلب عليها كثير، وكان الدخول إلى هاي الوظائف بالواسطة، ولكن كان صار في نوع من المجال المفتوح انه الناس تحاول انه تجد عمل من هاي العملية.. كان إيجاد وظيفة لأحد أبناء الأسرة مصدرًا للبهجة والفرح. أذكر حضوري احتفال أسرى بمناسبة إيجاد أحد أبناء الأسرة كعامل في فباريكة الشحاط (مصنع لعيدان النقاب) في عكا".

عن انتقاله بين الأعمال المختلفة أخبرني أبو عفيف:

"كان في كثير من عنا من البروة يشتغلوا عند الإنجليز، اشي بوليس إضافي يعني مؤقت، اشي اشتغل بالحراسة أو التنظيف أو الطبخ.. حياة عمي توفيق انتقل للناصرة واشتغل في البوليس، وأنا انتقلت على حيفا واشتغلت بالناففة.. بعد الحرب العالمية الثانية، الإنجليز فتحوا للعائلات اللي كانوا بشغلو موظفين في الجيش البريطاني كاننيات أسمها الناففة، زي family shop، اشتغلت فيها مدة وعملت مشاكل وبعدها انتقلت من شغله لشغله، لحد ما صرت أوزع مؤن لكمبات الجيش.. كنت أساعد أبي بالأرض بالبروة في المواسم، بس الشغل برة أربع وأربع".

اما أبو إسماعيل فيتذكر:

"في البروة أنا كنت أشتغل في البوليس الإنجليزي، وكان عندي رتبة. بقى اللي يشد عمره عن العشرين في البروة يتوجه على الأشغال في الشوارع وغيره. أنا اشتغلت في البوليس الإنجليزي من عام ١٩٤٢، في قسم السجون. واخوي كان يشتغل أشغال كثيرة حول القرية، ترفيت شوارع وغيره".

وأخبرتني أم احمد عن أقارب زوجها:

"ابن أخيه لجوزي اشتغل بالبوليس واشتغل كمان بالريفيري (مصنع تكرير البترول في حيفا)".

كما حدثني أم العبد عن أخيها:

"بالي المدة وإحنا بالبروة، قبل ما نطلع بأربع أو خمس سنين، اخوي صار يشتغل بالريفيري، لما كبرت العيلة بعد ما اخوي تزوج، وبطلت الفلاحة تكفي راح يشتغل بالريفيري، كانت كثير ناس في حينها من البروة بشت تشتغل بالريفيري وفي المصانع بربت البلد.." .

هناك واقعة شهيرة برويها أهل البروة الذين عملوا في الريفيري، عن معركة وقعت بين العمال العرب واليهود الذين كانوا يعملون في مصافي البترول في حيفا، عند بدء الصراعات في أوائل عام ١٩٤٨ ، التي سقط خلالها عدد كبير من العمال من الطائفين. ويتناخر أهل البروة لكون العمال العرب قد تغلبوا على العمال اليهود، وعلى الإنجليز الذين ناصروهم. الأمر الذي يشير إلى توثر العلاقات بين العمال العرب واليهود في تلك الفترة، والى إدراك العمال العرب خطورة المشروع الصهيوني وتهديده لمصالحهم.

لقد ازدادت عملية البلترة، بفعل عوامل عددة، منها عدم وجود مساحات كافية من الأرضي، التي بدأت بالتركيز في أيدي المالك الكبار واليهود من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع عدد السكان، أدى إلى نقص في الأرضي. مما أدى بالأسر إلى بعث ابن أو أكثر، للعمل خارج القرية، وفي حال الاحتياج لهم في الزراعية، فإنهم يستمرون في العمل في الفلاحة في فترة الموسم فقط. هذا ويفصل البعض كأبي عفيف، العمل خارج إطار الفلاحة بأنه أكثر راحة وربحًا.

يبدو أن عملية البلترة لم تقتصر على الرجال وإن كان حجمها أوسع لدى الرجال. عمل النساء كان ضرورياً في أي عمل متاح، وليس فقط في الزراعة، حيث أخبرتني الحاجة ثريا عن نساء كن يعملن في رصف الشارع القريب من البروة:

"لما الإنجليز فتحوا شارع صفد اللي بمر من جنب البروة، كان في وكيل يجي على البروة ويؤخذ رجال ونسوان يستغلوا في الشارع. بذكر كان يستأجر فوق العشرين تلاتين بنت يستغلوا في زق الحجار، والشباب كانوا يكسرموا الحجار عشان يعملوا صرار ويرصفوا الشارع. المسؤول عن العمال والعاملات كان يقولوه الشاويش، هو اللي يجبي المصاري من الوكيل ويوزعها، كان الرجال والنسوان يسجلوا كل يوم يستغلوا ويقضوا حسب أيام الشغل".

التقسيم الجنسي لنشاطات العمل

لقد كان هناك تقسيم شبه واضح لنشاطات عمل كل من النساء والرجال. كانت هناك نشاطات عمل خاصة بالرجال، ونشاطات عمل خاصة بالنساء، ونشاطات عمل مشتركة لكليهما. فالنساء مثلاً لم يقمن بنشاطات حراثة الأرض وبذر البذور، التي كانت مصنفة على أنها أعمال الرجال. من جهة أخرى لم يقم الرجال عادة بالأعمال المنزلية كالطبخ والتنظيف أو جلب الحطب أو الماء من البئر الغربي أو بئر المغير.

عن تقسيم العمل أخبرني أبو عفيف:

"النسوان كانوا مسؤولات عن إدارة الدار، التضييف والطبخ، وكانوا في أعمال بقوموا فيها النساء عادة مثلاً جلب الماء والخطب، الاعتناء بالطرش، حلب البقر والمعزة وتزويب اللبن، وكانت النساء يحملن اللبن على راسهم وينزلوا بيعبوه لتجار في عكا، النساء كانوا يقلو ويعيشوا، وفي أعمال يعملوها النساء والرجال مع بعض، مثل الحصيدة ولم الزيتون في الموسم". وتأكد أم نايف على هذا التقسيم بقولها: "الحراثة والزرع كان شغل الرجال. النساء شغلنها الحليمة والتعشيب وحلب المواشي، والنسوان والرجال بقوا ينزلوا مع بعض عالحصيدة، وبجد الزيتون كمان، بقا الكل رجال ونسوان وولاد ينزلوا بالموسم ويجهولوا".

بالنسبة لجلب المياه تذكر أم نايف كيف كانت تذهب على حمار دار عمها لجلب الماء:

"النسوان كانوا يحملون الجرار والجلان على روسهن، إلا إذا كان عندهم حمار. إتنا كنا نوخد حمار دار عمي ونروح نعيي مي".

أما أم أحمد فتقول:

"كنت أنا أروح أمري مي نقلة، وسلفتي تملـي نقلة، الرجال ما كانواش يملوا، خطـرات نو خـد لـحـمار نـحـط عـلـيـه اـشـيـ بـسـمـوه مشـتـيلـ، من كـلـ جـهـةـ تـنـكـةـ وـتـرـوحـ الـواـحـدةـ مـنـاـ، وـخـطـراتـ نـرـوحـ الـكـلـ نـمـلـيـ عـلـيـ روـسـناـ، كـنـاـ نـرـوحـ ثـلـاثـةـ أـرـبـعـةـ مـعـ بـعـضـ، وـالـطـرـيقـ تـكـونـ مـلـانـهـ، مـاـ نـقـطـعـشـ شـيـلـةـ، كـلـهـ رـايـحـ يـمـلـيـ، الليـ رـايـحـ وـالـليـ جـايـ. كانـ فيـ زـلـمةـ يـشـتـغلـ عـلـىـ الـبـيـرـ الغـرـبـيـ اسمـهـ رـجاـ عـبـدـ الغـنـيـ، كانـ سـقاـ، وـأـنـاـ زـلـمـتـيـ اـشـتـغلـ عـالـبـيـرـ أـخـرـيـ بـيـجيـ سـتـينـ".

عن تقسيم العمل يقول أبو يسار:

"الـشـغـلـ الزـرـاعـيـ بـحـدـ ذـاـتهـ يـعـنيـ كـمـاـ هوـ وـاقـعـ وـكـمـاـ طـوـرـ الـوضـعـ فـيـ الـقـرـىـ، كـانـ كـلـ أـبـنـاءـ الـعـائـلـةـ يـعـمـلـونـ فـيـ الـزـرـاعـةـ، كـلـ فـيـ مـهـمـةـ خـاصـةـ بـهـ. مـثـلاـ عـمـلـيـةـ حـرـثـ الـأـرـضـ قـلـيلـ جـداـ أنـ تـجـدـ اـمـرـأـ تـأـخذـ الشـيرـانـ وـالـبـقـرـ وـتـنـزـلـ تـرـحـثـ، لأنـهـاـ شـفـلـةـ صـعـبـةـ جـداـ، بـدـكـ تـمـسـكـ الـعـودـ وـتـرـفـعـهـ وـتـنـزـلـهـ وـحـتـىـ مـنـ نـاحـيـةـ طـاـقةـ صـعـبـةـ. عـمـلـيـةـ جـمـعـ الـمـحـصـولـ بـمـاـ فـيـهاـ الـحـصـادـ، وـفـيـ مـوـسـمـ الـزـيـتونـ بـمـاـ فـيـهاـ كـلـ الـأـعـمـالـ التـيـ تـبـعـ إـعـادـهـ الـمـحـصـولـ حـتـىـ يـصـبـحـ صـالـحـاـ لـلـأـكـلـ وـالـاستـعـماـلـ، هـنـاكـ مـشـارـكـةـ لـلـنـسـاءـ. عـمـلـيـةـ الـحرـاثـةـ وـالـبـذـرـ يـقـومـ بـهـاـ زـرـاعـ رـجـالـ، اـمـاـ هـمـ أـنـفـسـهـمـ أـصـحـابـ الـأـرـضـ أـوـ حـرـاثـيـنـ وـمـسـتـأـجـرـيـنـ يـقـومـوـ بـهـذـهـ الـعـمـلـيـةـ. لـكـنـ عـمـلـيـةـ تـعـشـيبـ الـأـرـضـ، وـهـيـ الـعـمـلـيـةـ التـيـ تـحـدـثـ عـنـدـمـاـ يـخـضـرـ الـزـرـعـ وـيـخـالـطـهـ أـشـيـاءـ غـرـبـيـةـ، مـثـلاـ الـقـمـحـ كـانـ يـطـلـعـ فـيـ إـشـيـ اللـيـ اـسـمـهـ زـيـوانـ يـقـولـوـ بـدـنـاـ نـرـوحـ تـرـدـنـ يـعـنـيـ وـاضـحـ اـنـ هـاـيـ الـعـمـلـيـةـ النـسـاءـ كـانـتـ تـقـومـ بـهـاـ. النـسـاءـ كـانـتـ تـشـارـكـ فـيـ عـمـلـيـةـ الـحـصـادـ، الـحـصـادـ يـتـأـلـفـ مـنـ شـغـلـتـيـنـ، اـنـ تـضـرـبـ فـيـ الـمـنـجـلـ وـتـقـصـ ثـمـ اـنـ تـأـتـيـ وـتـرـبـطـ وـتـجـمـعـ. الرـجـالـ وـالـنـسـاءـ كـانـوـاـ هـمـ اللـيـ يـحـصـدـوـاـ، وـلـكـنـ جـمـعـ الـغـمـرـ وـإـعـادـهـ لـلـنـقـلـ كـانـتـ هـاـيـ مـنـ اـدـوارـ النـسـاءـ. كـلـ الـعـائـلـةـ كـانـتـ تـنـزـلـ حـتـىـ فـيـ بـعـضـ الـأـحـيـانـ الـأـوـلـادـ كـمـانـ كـانـوـاـ يـنـزـلـوـاـ وـيـسـاعـدـوـاـ فـيـ هـذـهـ الـعـمـلـيـةـ، حـتـىـ يـصـلـ الـمـنـتـوـجـ إـلـيـ الـبـيـدـرـ. عـلـىـ الـبـيـدـرـ مـنـ يـدـرـسـ الـغـلـالـ عـلـىـ الـحـيـلـ وـعـلـىـ الـلـوـحـ الـدـرـاسـ الـلـوـرـجـ، مـعـظـمـهـمـ كـانـوـاـ مـنـ الـشـيـابـ اللـيـ كـانـوـاـ يـقـومـ بـهـاـيـ الـعـمـلـيـةـ، بـعـدـيـنـ كـانـ يـحـصـلـ الـفـرـايـ يـعـنـيـ اللـيـ يـذـرـيـ الـمـنـتـوـجـ، يـعـنـيـ فـصـلـ الـتـبـنـ وـالـزـوـائدـ عـنـ الـحـبـ، كـانـ عـمـلـ رـجـالـ، اـمـاـ الـتـبـنـ اللـيـ بـطـلـعـ اـنـتـ بـحـاجـةـ إـلـهـ لـأـنـهـ عـلـفـ لـلـمـوـاشـيـ، وـكـانـ فـيـ مـحـلـاتـ اللـيـ إـسـمـهـاـ الـتـبـانـ يـعـنـيـ مـنـ يـنـقـلـ هـذـهـ الـأـمـورـ مـنـ الـبـيـدـرـ حـتـىـ الـتـبـانـ اوـ إـنـكـ بـدـكـ تـغـرـبـلـهـ عـشـانـ تـفـصـلـ الـتـرـابـ وـإـلـيـ آـخـرـهـ فـالـنـسـاءـ كـانـتـ تـسـاعـدـ فـيـ هـذـهـ الـعـمـلـيـةـ. وـهـذـاـ عـمـلـ مـشـبـشـ كـانـ عـمـلـ مـشـروـعـ، إـنـمـاـ كـانـ النـاسـ تـبـاهـيـ بـهـ، وـكـانـ فـيـ نـوـعـ مـنـ التـنـافـسـ اـنـ قـدـيـشـ إـنـتـ أـجـاـكـ قـمـحـ، صـلـيـبـيـةـ الـقـمـحـ اللـيـ عـنـدـكـ أـكـبـرـ وـإـلـيـ آـخـرـهـ، كـذـلـكـ مـثـلاـ لـمـ بـدـكـ تـقـطـعـ الـبـطـيـخـ، الـبـطـيـخـ بـدـكـ تـرـقـهـ اـمـاـ عـلـىـ الـجـمـالـ أـوـ عـلـىـ الـحـمـيرـ، وـكـانـ الرـجـالـ وـالـنـسـاءـ يـقـومـوـ بـهـاـيـ الـعـمـلـيـةـ. الـمـوـسـ فـيـ الـبـرـوـةـ كـانـ مـهـمـ جـداـ، مـثـلاـ مـوـسـ السـمـسـ كـانـ مـشـهـورـ جـداـ، اـنـتـ بـتـحـيـبـوـ أـخـضـرـ بـتـعـمـلـهـ ضـمـمـ وـبـتـرـبـهـ عـلـىـ الـبـيـدـرـ، وـبـتـكـونـ سـاحـاتـ كـبـيرـةـ وـعـنـدـمـاـ يـجـفـ بـدـكـ تـيـجيـ تـضـرـبـهـ. مـثـلاـ الرـجـالـ هـمـ اللـيـ كـانـوـاـ يـعـمـلـوـاـ هـاـيـ الـعـمـلـيـةـ، لـكـنـ أـخـدـ عـيـدانـ السـمـسـ الـفـاضـيـةـ عـشـانـ اـسـتـعـمـالـهـ لـلـحـطـبـ فـهـاـيـ كـانـ النـسـاءـ هـيـ اللـيـ تـيـجيـ تـغـرـبـلـهـ عـشـانـ تـفـصـلـ بـيـنـ الـزـوـائدـ وـتـقـومـ بـعـمـلـيـةـ التـعـبـاـيـ، وـبـعـدـيـنـ تـحـمـلـهـ عـلـىـ رـاسـهـاـ، اللـيـ مـاـ فـشـ عنـدـهـ دـوـابـ يـنـقـلـهـ فـالـنـسـاءـ كـانـتـ تـقـومـ بـعـمـلـيـةـ. اـذـاـ عـمـلـ وـمـشـارـكـةـ النـسـاءـ كـانـتـ مـشـارـكـةـ جـديـةـ فـيـ هـاـيـ الـعـمـلـيـةـ".

وعن نشاطات عمل النساء يقول ابو سعود:

"النسوان كانت تعمل شو بلزم، عشابة، تردن، انكاشة، حلية، تبين، يعني يعبوا التبن على البيادر وينقلوا على روسهن. وكانت النساء تحلب كمان، وتتروب البن وتنزل فيه على راسها عشان تبيعه في الحسبة بعكا، يعني تكون ماسكة لبان في السوق بتوديله البن. النساء كانوا يستغلوا بشكل دائم، والموجود في البيت تكون مسؤولة عن الصغار. الخيار اللي في البيت تدير بالهنا على الصغار، أو ان كان لها جيران أو أهل أو عيلة، بديروا بالهن عالصغار، أو الصغار يديروا بالهن على بعض. اللي قوية بتروح عالشغل. بالنسبة أنا كان عننا عمدة اسمها عمتي أمينة، هادي خيارة صارت وما تزوجت ظلت بنت، كانوا كنانينها يجيبيوا ولادهم ويحطوهن عندها لما ينزلوا على الشغل." ويضيف ابو سعود: "اللي كانوا فقراء كان يجيبي ابوها لهالبنت ويقول ان صار عندك شغالة يابا ابعث للبنت بتيجي تشغل معك، كان ابوها يدور لها على شغل يعني. ما كان عيب، هيكل كان الواقع، تفتخر هي لما تلاقي شغالة. كان اللي به يعمرله خشه يجحب واحدة تساعد، او اذا بدأ يبحش بير او ينقل اشي من محل لمحل يجيب بنات.. إحنا كنا نستأجر لباتنات يودوا البن على عكا، يومية الباوه كانت قرشين ونص. اللي كان بدو يريح مرته كان يستأجر لباتنات، عكا كانت بعيدة شي عشرة كيلو عن البروة والمشوار مش سهل. امي مثلاً ما كان عندها وقت اتدشن البيت، كانت تعمل اكل للشغيلة والرعيان وللضيوف. إحنا ما كان في يوم نخلி من الضيوف لأنو كان عننا ديوان".

تذكرة أم سعود نشاطات العمل التي كانت تقوم بها النساء:

"إحنا ما خصناش بالحراثة والبذر، بس لما يصير الموسم نروح نحلش العدس، الكرصةنة للدوااب، هادا بقوا يعملوه علف، نحصل قمح بالمنجل، قبل ما نزلت الحصادات. نرق التبن على روسنا للدوااب ونخزنه".

كانت الأعمال المصنفة رجالية بحت، هي: الحراثة والبذر، والأعمال المصنفة نسائية بحت هي: الأعمال المنزلية، وجلب الماء والخطب. وفي عملية الحصاد، التي يشارك فيها النساء والرجال، كان تقسيم العمل أيضاً في جميع مراحل الحصاد، كان الرجال والنساء يحصلون معاً بالمنجل، والنساء تقوم بعملية التغمير ونقل المحصول.

لكن تقسيم نشاطات العمل لم يكن صارماً، كما يتبيّن من المقابلات، إذ أحياناً كان الرجال يقومون بجلب الماء، أو جمع الخطب، وكما تقول أم زهير من مواليد عام ١٩٣٥ وعاشت في البروة حوالي ثلاثة عشر عاماً قبل النكبة:

"النسوان عادة هن المسئولات عن جلب الخطب، كانوا يقطعوا الخطب بالمنكوش، ومرات الزلام بقت تروح كمان تلم الخطب، كانت مرات تروح الوحدة هي وجوزها، بس قليل كانت الزلام تروح تحطب"

أما أبو إسماعيل فيقول:

"المي كانت حسب الظروف النساء والأولاد تعبي مي، وأحيانا رجال، اما الزلمة ما كان يتعطل لشغله المي، اذا عنده شغله تاني يعملها". كما وأخبرتني أم احمد: "كان عنا بقر، كنت أنا أحلب، وجوزي يحلب، ومرت عمي تحلب، حسب الظروف".

تقسيم نشاطات العمل إذن لم يكن صارما، ونجد مرونة ومشاركة حتى في الأعمال المصنفة رجالية بحث أو نسائية بحث. وهناك نماذج لنساء من قرية البروة كانت تقوم بحراثة الأرض وبذر البذور. حدثتني أم احمد عن حماتها، والتي كانت زوجة عمها أيضاً:

"أنا مرت عمي، اسمها فاطمة الزهراء إبراهيم الحجو، لما مات جوزها و كانوا ولادها صغار، هي اللي كانت تحرث الأرض على القلاب، وتستعمل البقر للحراثة.. وتمسك المذراري وتصير تذري مثل الزلمة.. وكان عندها فرس تركبها مثلها مثل الرلمة. بنص الليل تتروح عالسههل وتتروح علينا وإننا قاعدين، وكانت كمان تنزل على عكا وتعامل مع التجار. وأنا كمان صرت متلها وأقطع منها. كنت أخد معي خروش أو بطيخ أوتين أو صبر وأنزل على الحمارية أبيعه لتاجر في عكا".

هذا وتشير أم احمد إلى أن جميع أهالي القرية كانوا يقدرون زوجة عمها.

القيمة المرتبطة بالمرأة و عملها

رغم عمل المرأة ومشاركةها الفاعلة لاقتصاد الأسرة، كانت هناك قيمة أعلى للذكور في ظل مجتمع البروة ذي السمة الذكورية. تذكر أم زهير رواية رويت لها عن يوم مولدها:

"نا ولدت يوم عرس محمد الطه، قالو لي انه يوم ما ولدت كان نازل على عكا ييشترى أغراض للعرس، قال لأهلي مالكم متجمعين، قالوله والله موت خالك عم بتقاسي بدها تجيب، قالهم ان جابت ولد حلاوة لكم علي وان جابت بنت والله ما بتندوقوه.. وراح على عكا ورجع لاقاني مشرفة وقالهم روحوا راحت عليكم".

من ناحية أخرى نجد آخرين لا يفرقون بين الذكر والأنثى، حيث حدثتني أبو يسار عن والده:

"لما انولدت أختي فاطمة، أبي جاب ملبس وطوفي يوزعها على النساء والأولاد، وصارت النساء تقوله، ليش بتفرق ملبس، ما عرفت انو أجيت بنت، فاجابهن بعرف انها بنت وأنا ما بميز بين الولد والبنت".

بإمكان لمس القيمة العالية لعمل النساء وتقدير إسهامهن في الإنتاج الزراعي الذي عبر عنه كل من الرجال والنساء، بالذات إسهام النساء اللاتي يتمنين إلى أسر ذات ملكية متوسطة، والنساء اللاتي يتمنين إلى عائلات لا تملك أراضي. فعمل النساء الزراعي كان ذات أهمية بالغة لحياة الأسرة وبقائها، بالذات نتيجة للحاجة الاقتصادية لعملهن. وقد أشارت بعض النساء إلى أن هذا العمل لم يكن خياراً بل كان واجباً مفروضاً أحياناً.

لقد حدثني أبو سعود حول أهمية عمل المرأة:

"السوان والرجال كانوا يستغلوا مع بعضهم. كانت المرة توقف قدم الزلمة وتشتغل يخلاص مسؤولية.. ما كانت السوان تشتغل من الشغل، مش مثل اليوم".

أما أبو إسماعيل فيؤكد:

"شغل السوان كان الله أهمية كبيرة، كانت شريكة بالحياة مية بالمية، شغل المرة ما كان عيب أبداً، بالعكس". وتوكد أم العبد: "بقوا المرة والزلمة يستغلوا بالأرض ايد واحدة، وكان عمل المرة مهم جداً والكل يقدرها".

أما الحاج أحمد فيقول:

"شغل المرة كان أكثر من ضروري ومهم، كانت تحمل عبء كبير، ومساهمتها كانت أساسية للأسرة".

تشير أم نايف إلى أن عمل المرأة في الحقل كان واجباً على المرأة القيام به:

"المرة كانت مجبرة تنزل عالشغل بخاطرها أو غصباً عنها بدها تنزل عالشغل، اذا هي ما اشتغلت ما في حدا يستغللها، الرزق كان للعيلة كلها والمرة جزء من العيلة، الأرض كانت شركة لأبوي وعمي وكانت يستغلو فيها امي وأبوي وعمي ومرت عمي، واخوتي كمان الأكبر مني كانوا يساعدوا". وتقول أم سعود: "لما المرة فش عندها ولاد كانت مجبرة تنزل عالشغل، لما عندك ولد بدك تربى، هادا اشي تاني، اما لما ما فاش عندك ولاد بدك تروح على الفلاحة.. المرة اللي عندها مين يقعد مع لولاد أو اللي ولادها كبرو شوي، ملزومة تنزل عالشغل، بدها تروح لأنو بدها تعيش، وعند الفلاحين كل يوم في فلاحة.."

أما أم غازي فتروي أنه حتى المرأة التي عندها أطفال كانت تستمر في العمل في الحقل:

"والله بقت المرة توخد الولد في السرير، تحمله في السرير، هيكل بعموله خيمه من خيش وتحطه في الفي وتشتغل. شغل المرة كان مهم، ولا يمكن الاستغناء عنه". ويؤكد أبو يسار استمرار المرأة في العمل، حتى في حالة وجود طفل صغير، من خلال الحادثة التالية: "لقد كانت ندية في أنف امي، وسببها أن امها اخذتها معها إلى الحقل، للمل بيس الجراد اللي هجم على السهل عام ١٩١٥، وعندما وضعتها جانبها هجم عليها الجراد وتسبب لها في ندية دائمة في الأنف".

تمثل الأقوال المقتبسة أعلاه من الرجال والنساء الذين عاشوا في قرية البروة القيمة العالية والتقدير الكبير للدور المرأة وإسهامها في اقتصاد الأسرة، الأمر الذي يتناقض مع القيمة المتداولة للإناث مقابل الذكور، كما جاءت في رواية أم زهير. هذا ويتماشى التقدير البالغ لعمل المرأة، الذي وصف كواجب إلزامي أحياناً على لسان أم نايف وأم سعود، مع مظاهر أخرى كعدم وجود قيود على حركة النساء، بالذات النساء العاملات.

حرية حرفة المرأة

بالنسبة للفصل بين النساء والرجال، وحرية حرفة المرأة، فواضح أنه بسبب الحاجة الماسة لعمل النساء في الزراعة، لم تكن هناك إمكانية للفصل بين النساء والرجال، أو السيطرة الصارمة على حرفة المرأة، خصوصاً في الأسر التي تعتمد على عمل المرأة في الزراعة.

عن حرية حرفة النساء يقول أبو يسار:

"من الواضح أن أغلب عمل الفلاحات كان محصوراً داخل البلد وداخل الأرض. لكن النساء اللي ما كنش عندهم أراضي وكانوا يستغلوا، كانوا مستعذات يستغلوا في أي شيء آخر، مثلاً يروحوا على عكا لتوريد اللبن أو نقل حضروات. كانوا أهل البروة يوردوا العنبر إلى الحسبة اللي في عكا، ما كان في كميات هائلة، يعني صحارتين أو ثلاثة يحظرهم على الحمار وينزلوهم، في كثير من الأحيان كانت نساء ترافق الدابة وتنزل المنتوج. أو إذا النساء يكونونا محوشين بامية أو لوبيء زيادة من عندهم بدتهم يبيعوها بالحسبة. أما أكثر إشي اللي كانوا ينزلوا لأجله النساء على عكا كان توريد اللبن، لأنه اللبن بقدر وش يحملوا على الحمار، بده حدا اللي يحمله على راسه".

يؤكد أهل البروة غياب القيود الصارمة على حرفة المرأة، أو فصل النساء عن الرجال الناتج عن أدوار ونشاطات النساء. فالنساء كانت تلتقي بالرجال على البئر، وفي سوق عكا عند نزولهن لتسويق منتجات المواشي من ألبان.

تقول أم زهير:

"المرة كانت تروح وين ما بدها، على المي وعلى الحطب، ما كان عيب ولا مشكلة".

كما حدثني أم العبد:

"بقت تنزل البنت مع ابن جيرانها عالأرض كانها نازلة مع اخوها".

عن لبس الحجاب الكامل تقول أم نايف:

"نسوان البلد ما كانوا يغطوا وجوههن، بس النساء اللي بيجهوا من عكا كانوا يغطوا وجوههن".

وتصف أم أحمد لباس النساء في البروة:

"بحياتنا ما فرعناش، كنا نلبس على راسنا يا حطة يا منديل. بالشغل نلبس فستانين، واحد تشكليه هيكل وتشغلني، ولما تروحى وتطلعى ترخيه وتروحى على دارك، بس ما كنا نفطى وجهنا زي نسوان عكا". وتضيف أم إسماعيل: "النسوان كانوا يلبسو تواب ويحطوا حطات على راسهن، هاي الحطات اللي الها شراشيب. ما كانت النساء تغطى وجوهها زي النساء في المدن". هذا ويحاول أبو إسماعيل تفسير ذلك بقوله: "المرأة في المدينة كانت متعلمة أكثر ومتأثرة من التعليم الديني. لما كانت تركيا مسيطرة هون، كانت تركيا دولة إسلامي، وكان من شعاراتها حجاب النساء. في القرى النساء كانوا يشتغلوا ويشاركوا في الحياة والشغل ومن الصعب إنو يغطوا وجوههن، نساء الفلاحين تاريخياً كان اسمهم الدهماء وهيك كان لباسهن".

نلحظ من المذكور أعلاه أن حركة المرأة كانت متاحة، طالما كانت في إطار أدوارها ونشاطاتها الإنتاجية، وبما أن النساء شاركن في العمل الإنتاجي، فإن حركتهن كانت متاحة داخل البلد، وخارجها، حيث كانت النساء يقمن بنقل متوحشات زراعية ومنتوجات الألبان إلى عكا. وكان غياب غطاء الوجه المنتشر بين نساء المدن نابعاً من أدوار النساء الريفيات ونشاطاتهن.

الانعكاسات المادية لعمل المرأة

رغم الأهمية البالغة لعمل المرأة، والقيمة والتقدير اللذين يعبر عنهما كل من الرجال والنساء لعمل المرأة، إلا أن هذا لم ينعكس مادياً في ملكيتها للمصادر والموارد. لم تكن الأرضي عادة تسجل باسماء النساء، ولم تكن النساء تحصل على الإرث، وكما يقول أبو سعود:

"كانت تتنازل عن الإرث لأخواتها.. هي كانت تسامح فيه يعني.. إحنا لما تقسمت الأرضي وتسجلت وقت تسوية الأرضي بالـ٤٥، يوم ما أجوج مساحين عاليبروة، قسمنا الأرض بين الأخوة وما أنطينا أخواتنا، ما طالبوا، أو سامحوها، بعرفش". ويقول أبو إسماعيل: "والله يا بنتي كانت الواحدة عايشة مع اهلها والأرض الها، اذا بدها توخد ما فش حدا بمنعها، مثلاً اختي كان طالعلها حصة وهي أوصت انه حصتها وميراثها لولاد أخوها".

تؤكد الأقوال السالفة، ما جاء في الأدبيات حول قيام النساء بالتنازل عن حصتها في

الميراث من أجل الحفاظ على علاقة مع أسرتها الأصلية، وضمان دعمها ومساندتها لها في حالة وجود خلاف مع زوجها. مع ذلك تضيء أقوال أم العبد التالية، على أن الثقافة السائدة آنذاك لم تتح للبنت المطالبة بحقها في الميراث:

"على زماننا كانت البنت اذا بدها تحاسب اهلها وتأخذ ورثة عيب ويصير عليها معيار، يقولوا الناس شوفوا فلانه حاسبت أخوها واخذت حصة من اهلها".

لقد كانت بعض الحالات التي ترث فيها البنت أراضي والدها، خصوصاً في الأسر التي لم يكن فيها أبناء ذكور. وكما تقول أم إسماعيل:

"بقت اللي ما الهاش اخوة، توخد رزق اهلها، يعني يكون لها ورثة وتورثه من ورا اهلها وبكون باسمها"

وتوكل أم العبد:

"اللي ما الهاش اخوة كانت توخد، أما اللي لها اخوة فكان عيب انها تروح تحاسب اخوها".

بالإضافة لذلك عندما لا يملك العريس نقد كمهر كان يسجل قطعة أرض باسم العروس. عن هذه الحالات يروي أبو سعود:

"بهذاك الوقت ما كان في مصرى مع الناس، ولما ما كان يتيسر مع العريس مصرى مهر للعروس كان يكتب لها شقة ارض أو كرم زيتون باسمها، كان يسموه سداد رقبة، وتصير الأرض ملكها، حرفة هي فيها وتسجلها لولادها". ويؤكد أبو إسماعيل على ذلك بقوله: "كان مثلاً اذا العريس ما فش معه مصرى يكتب للعروس عرقين زيتون باسمها في موقع كذا او ثلات دنوم بموقع كذا، كسداد رقبة".

وأخبرني أبو يسار عن موضوع ملكية النساء:

"لم يكن هناك تقليد قائم أن ترث المرأة. المرأة تصبح مالكة للأرض في حالتين أو ثلاث فقط. عندما تكون البنت الوحيدة وفتش ورثة، وإذا سجل لها صداق رقبة، صداق رقبة هو يعني بدل المهر، لما بده يتزوج واحدة وفتش عنده مهر، فيقول انه أنا مهرها بكتب لها صداق رقبة جبل أرض ويكتب يعني إليها ورقة. والحالة الأخيرة عندما يكون الأبناء مختلفين، فهي تأخذ الأرض وهي اللي توزعها بينها وبين الأولاد، مثلاً واحد عنده أولاد وتوفي واختلفوا الأولاد على الورثة، فكانت تيجي إذا كانت إمرأة قوية وقدرة تقول أنا اللي وارثة أبوكم وأنا اللي بدبي أوزع الأرض بينكم، فيما يتم التوزيع هي اللي تكون مسؤولة عن الأرض".

إذن، كانت المرأة تملك أرضاً، في حالات خاصة، عندما لا يوجد لها إخوة ذكور، أو من خلال المهر، الأمر الذي يشير إلى أن ملكية النساء لم تكن ممنوعة بتاتاً، لكنها لم تكن محظوظة ثقافياً ومادياً. لا بد من الإشارة هنا إلى أن السيطرة على المصادر لا تقاس فقط بالملكية

المسجلة بل بإدارة الملكية، بالإضافة إلى عامل مهم آخر هو حرية استخدام الأرض حتى لو لم تكن مسجلة باسم المرأة، الأمر الذي كانت تتمتع به النساء كما أشار أبو إسماعيل وكما تقول أم سعود:

"بعد ما تزوجت صرت حاسه انو أرض زوجي هي أرضي وأرض ولادي للمستقبل."

كانت المرأة الفلاحية تتمتع بحق استخدام الأرض، وتشعر أنها ملكها، حتى وإن لم تكن مسجلة باسمها. يظهر من حديث أبو سعود أن النساء لم تسيطر بشكل كامل على المصادر المادية النقدية، حيث يصف:

"النسوان اللي عندهم مواشي، كانوا مسؤولات عن الحلب وتحضير اللبن وتزييله على راسهن على عكا، لانه اللبن ما في إمكانية يتحمل على الدواب، وكان كل جمعة أو جمعتين ينزل الألب أو المسؤول من البيت يحاسب الليان، كل واحدة يكون معها دفتر يومي يتسجل فيه قديش اخد منها، شو الوزن وشو السعر، بس ما كانت هي تقபض، يعني اذا بدها تجيبلها عشر قروش ينطليها اذا طلبت ويسجل، ويقول لجوزها في اليوم الفولاني مرتك اخذت كذا".

من ناحية أخرى أخبرتني أم احمد:

"الي كان ينزل على عكا بيع اشي لتجر، كان يوحد المصاري، ان اروح أنا آخذ المصاري، ان اروح جوزي يوحد المصاري، ان راح سلفي يوحد المصاري. كنت ان عايزه اشي من السوق أشتريه واللي يصل معي أروحه. اللي يفضل من المصاري كانت مرت عمى تشيله، واذا واحدة معتازة اشي تشتري لها هي".

كان للنساء إذن، حرية التصرف في الموارد المادية التي تصل إليهن، لكن بحدود الحاجة، ولم تكن سيطرة تامة.

خلاصة

هناك إشكالية في كيفية تناول الأبحاث والدراسات السابقة، موضوع المرأة والعمل في دول العالم الثالث، بالذات الدراسات الواقعية تحت تأثير الأفكار الاستشرافية، حول كون الدين والثقافة الإسلامية هي العوامل الوحيدة التي تحدد مكانة ونشاطات النساء. هذه الدراسات تركز على فصل المرأة في المجال المنزلي - الخاص، كون الثقافة والعادات السائدة لا تسمح بعمل المرأة خارج المنزل. وهذه الدراسات تمت على نساء المدن من الطبقة الوسطى، الالاتي تميزت حياتهن بالفصل بين المجال العام والخاص حتى القرن العشرين، أما نساء الطبقة الفقيرة والنساء الريفيات فقد شاركن في سوق العمل بسبب

الحاجة الاقتصادية التي اقتضت إسهامهن في اقتصاد الأسرة، لكن هناك نقص في الدراسات عن هذه الفئات.

تسهم هذه الدراسة في الأدبيات التي تحاول سد الفراغ في الدراسات حول الحياة الاجتماعية للنساء الريفيات وإسهامهن في اقتصاد الأسرة وتظهر أن النساء في قرية البروة، في فترة الاستعمار البريطاني كانت تشكل إضافة إلى الرجل عماداً مهماً للأسرة. كانت النساء الفلاحات تقوم بأدوار إنتاجية مهمة في الاقتصاد الزراعي في البروة. وذلك في سياق تقسيم عمل حسب الجنس، فالنساء كن يقمن بنشاطات محددة والرجال كانوا يقومون بنشاطات أخرى، لكن المقابلات مع الرجال والنساء من قرية البروة، تظهر وجود مرونة في تقسيم العمل، وقيام النساء أحياناً بأدوار تعتبر أدوار الرجال، كحراثة الأرض.

لقد تأثر النشاط الإنتاجي للمرأة بطبقتها الاجتماعية التي انعكست في حجم حيازة الأرض، بالإضافة لعوامل أخرى كتركيز الأسرة المعيشية وحجمها، وأجيال أفرادها. إن نساء الطبقية العليا، التي تمتلك حيازة واسعة للأرض، لم يقمن بنشاطات إنتاجية، بل اقتصر دورهن على المجال المنزلي، أما نساء الأسر ذات الملكية المتوسطة والصغيرة، ونساء الأسر التي لا تملك الأرضي فقد قمن بأدوار إنتاجية مهمة في الزراعة وتربيبة الماشي واستخراج منتجاتها وتسويقهما، بالإضافة إلى العمل بأجر في مشاريع شق الطرق.

لم يكن عمل المرأة عيباً، بل كان هناك تقدير عال لنشاطات المرأة الإنتاجية وإسهامها في اقتصاد الأسرة من الرجال والنساء. لقد انعكس إسهام المرأة على جوانب مهمة من حياة النساء، كحرية الحركة التي تمنت بها النساء الفلاحات في سياق قيامهن بنشاطاتهن، منها: الذهاب إلى البئر لجلب الماء، أو جلب الحطب، أو ذهاب النساء إلى عكا يحملن على رؤوسهن الحليب لبيعه إلى تاجر عكي. من جهة أخرى لم ينعكس الإسهام المهم للنساء في الاقتصاد على ملكيتيهن للأراضي، حيث لم تملك النساء الأرضي، أو ترث حقها، إلا في حالات خاصة كعدم وجود أخ ذكر في الأسرة، أو في حالة كتابة قطعة أرض باسمها كمهر، أو في حالة وفاة الزوج، وكون الأطفال صغاراً. مع أن النساء لم تملك الأرضي، لكنها كانت تتمتع بحق استخدام الأرض والاستفادة من المنتوج.

لقد قامت النساء الأرامل بتحمل مسؤولية كبيرة، وقمن بالعمل لتوفير احتياجات أسرهن.

تناقض هذه الصورة، لحياة ونشاطات النساء الريفيات، مع ما جاء في الخطاب الاستعماري والاستشرافي من جهة، والخطاب الوطني للفئات المتوسطة والعليا من جهة أخرى.

المرأة وميدان العمل السياسي

د. فدوى اللبدي، جامعة القدس.

تناقش هذه المقالة موضوع المرأة والعمل السياسي، وهي من الموضوعات الساخنة التي تستأثر اهتماماً مجتمعياً ونسائياً واسعاً. ولضورات تقنية تتعلق بحجم الدورية تم اختزال المادة إلى ثلثي حجمها الأصلي. وتنفرد الدورية في نشر المادة.

تفترض الهيمنة البطريركية أن السلوك الاجتماعي يشتق من واقع العملية البيولوجية، وبناء عليه يحدد دور النساء بالإنجاب، وتربية الأطفال، وينحصر في الميدان الخاص الذي هو عالم المنزل. ولكن هذا المفهوم يتلاشى فجأة عندما تندلع ثورة وطنية، أو يحتاج البلاد اعتداء عسكري، فينتقل دور النساء من الميدان الخاص إلى الميدان العام. وكذلك الأمر عند حدوث الثورات الصناعية والتكنولوجية، حيث تصبح الحاجة ماسة للأيدي العاملة، فينتقل دور النساء من عالم الأسرة والمنزل إلى سوق العمل. وهذا ما تم توثيقه عن حركات الاستقلال في آسيا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، خلال النضال ضد الإمبريالية الغربية ضد البنى الاجتماعية البطريركية (الأبوية) التي سبقت الرأسمالية. دفعت الرأسمالية بالنساء إلى الحقل الاجتماعي والإنتاج الاقتصادي، ودفع بهن العامل القومي للمشاركة في العمل السياسي في مجتمعاتهن¹.

في الحقيقة يوظف النظام البطريركي النساء ليس للدفاع عن أمن الوطن بل لحماية الرجال، خاصة في الأزمات السياسية والثورات الوطنية، وتجند النساء في الأحزاب السياسية كجند احتياط، وقوة انتخابية لدعم النخبة من رجال السياسة. وتتنافس الأحزاب السياسية فيما بينها حول تنظيم النساء في صفوفها. وفي نهاية الحروب والثورات الوطنية تجد النساء

أنفسهن مواطنات من الدرجة الثانية، حيث يتوقع منها العودة إلى المجال الخاص، عالم الأسرة، وتربيه الطفل، والأعمال المنزلية. ولعلنا نتذكر منها ما حدث ليلة الإعلان عن استقلال الجزائر وأثناء احتفال الجماهير من رجال ونساء بالنصر، فجأة خرجت أصوات في الشوارع تصرخ "على النساء أن يعدن إلى منازلهن".^٢

طرح هذه الورقة فكرة أن السياسة ليست محصورة في مجال دون الآخر، وليس حكرا على فئة دون غيرها. فالسياسة تتم من خلال ممارسة النشاطات والفعاليات اليومية التي يقوم بها كل من الرجال والنساء في المجالين العام والخاص. والنساء اللائي يمارسن السياسة ضمن ميدان الحياة المنزلية والأمور الشخصية هن أيضا قدرات على ممارستها في الحياة العامة. ولكن ما هو معترض به أن السياسة تمارس فقط في المجال العام، وهي حكر عليهم، ويتم تجاهل الدور السياسي الضمني الذي تقوم به النساء. وتضطر القوى الذكورية المهيمنة على ميدان العمل السياسي للاعتراف بالدور السياسي للنساء عندما تجد نفسها بورطة وبحاجة إلى دعم، عندها يجري دمج النساء في النشاطات السياسية بشكل علني. فبرامج العمل السياسية للأحزاب تتخذ من النساء هدفا ورعايا للتجنيد.

ينظر إلى الانحراف السياسي وسيلة للتحرر الاجتماعي. وتشير هذه الورقة عددا من الأسئلة حول المشاركة النسائية في العمل السياسي: هل هناك فصل بين المجال العام والمجال الخاص في أداء العمل السياسي؟ وهل هناك علاقة بين الكفاح الوطني والعمل السياسي؟ يمكن فحص هذه الأسئلة من خلال تحليل التجربة النسائية الفلسطينية المعاصرة. وقبل الخوض في ذلك أود مناقشة مفهوم السياسة، والمقارنة بين مفهومي المشاركة السياسية والمشاركة في النضال الوطني من وجهة نظر نسوية.

مفهوم السياسة والمشاركة السياسية

ليس هناك اتفاق على تعريف مفهوم السياسة، حيث يوجد اختلاف بين مجتمع وآخر، وحتى بين المفكرين السياسيين أنفسهم، هناك اختلاف في تعريف طبيعة السياسة ونطاقها، يقول أحد هؤلاء "السياسة تتذكر ولا تمنح"^٣، بالفعل كما أرى أن البشر تخلق وتبتكر السياسية في كل لحظة. ومن هنا ينظر للسياسة من وجهات نظر مختلفة، ومفاهيم تعكس قيم الناس التي تحملها. فالنظريّة التقليديّة ترى السياسة نشاطاً وتياراً واعياً بالمشاركة في توزيع الموارد بين الناس، ولكن هذه النظريّة انقساميّة، كونها تحدد المجال العام كحقّل ممّيز للسياسة. وتعتقد وجهة النظر هذه أن السياسة عملية يقرر فيها أعضاء المجتمع مسائل مشتركة متعلقة بالميدان العام، بينما يتناقض هذا الميدان العام السياسي مع المجال الخاص

(المنزل) الذي لا يوجد فيه سياسة^٤. أي أن النشاط السياسي يحدث فقط في المجال العام، لذا فأصحاب هذه النظرية لديهم القليل ليقولونه عن العلاقات الأسرية التي تبدو ضمنياً متغاضياً عنها، أي إحالة العلاقات العائلية إلى المجال الخاص غير المسمى.

بالنسبة للنظرية النسوية هناك رفض قاطع للتقسيم بين العام والخاص، ويرون أن السياسة موجودة في كل مكان سواء كان خاصاً أم عاماً. يوضح الشعار الكلاسيكي النسوي "الشخصي سياسي"^٥ السمات الأساسية للسياسة النسوية، المتمثلة في الربط بين التحريدة الشخصية وعلاقات القوى، أي الربط بين السياسي والاجتماعي. ويستخدم هذا المصطلح ضد الفصل الصارم بين المجالين العام والخاص. هذا ما تميل له وجهة النظر الحديثة، أي فهم العلاقات بين القوى التي هي أصلاً تحدد بناء السلطة. فالنظرية التي ترى أن السياسة مفصلة قوى^٦ ترى بأن لا حدود تقسيم السياسة عن الحياة الاجتماعية ككل. على سبيل المثال ترى الكاتبة النسوية كيت ميليت^٧ أن السياسة تتجسد في إعادة هيكلية العلاقات الاجتماعية، وترتيب مجموعة أشخاص لتحكم آخرين. لهذا يرى أصحاب هذا المفهوم أن السياسة يجب أن توخذ بمعناها الواسع لعلاقات القوى الاجتماعية القائمة في المجالين العام والخاص. كما يشير التركيز على السياسة كنشاط في المجال العام التساؤل: "ما تأثير صنع السياسات على النساء؟ وكيف تؤثر وتتأثر النساء في توزيع الموارد؟" وفي ورقي هذه سأتناول مفهوم السياسية والمشاركة السياسية بالاستناد إلى وجهة النظر التي تميل إلى فهم علاقات القوى الموجودة سواء المتناسبة أو المتنافرة.

المشاركة السياسية

تعني المشاركة السياسية بمفهومها العام أن يكون للفرد نصيب ودور في الحياة السياسية. بمعنى آخر مشاركة الشعب في إدارة شؤونه الخاصة وال العامة. عندئذ تكون السلطة منبثقة عن الشعب، وتنظر إلى أفراده على أنهم مواطنون لا رعايا، ومشاركون لا مبایعون. ولكن ما يحصل في جميع دول العالم أن الحياة السياسية مقتصرة على طبقة أو فئة من الشعب دون غيرها، وغالباً ما ينعم ذكور الطبقات الغنية أو الوسطى بالحياة السياسية أكثر من غيرها من الطبقات، حيث نجد الصراع داخل أفراد الطبقات الغنية والوسطى على إدارة دفة الحكم، بينما طبقة الفقراء من العمال والفلاحين كثيرة العدد ولكن ضعيفة النفوذ والتأثير، لذلك فهذه الطبقات الفقيرة بشكل عام مهمشة ومبعدة عن الحياة السياسية.

لم يتم فقط إبعاد الفقراء والفلاحين بل أيضاً النساء اللواتي يشكلن نصف سكان العالم، فهن مهمشات ومبعudas عن الحياة السياسية. تعقبت الكاتبة (إلشيتين) ذلك موضحة أنه

منذ عهد أرسطو، أعتبر النساء والأولاد والخدم أصحاب قدرات محددة وغير مؤهلين لعمل الخير، أي ليسوا مناسبين للسياسة. واعتبر مفكرون سياسيون في فترة لاحقة أن الحقل السياسي العام عالم فساد وفسق، والعقل الخاص (المتزل) عالم الطهارة، وفي هذا العالم الخاص تُحْمِي النساء من فساد عالم السياسة. وترى الباحثة إلشيتن سواءً أكان عالم السياسة أخلاقياً أم غير أخلاقي في جميع الأحوال فهو مساعد لإبقاء المرأة منحصرة في العالم الخاص، حيث توظف السياسة التقليدية الغربية بعض أشكال التمايز بين العام والخاص كأدوات تحليلية، وكان العام والخاص أمر حتمي.^٨

تتخذ المشاركة السياسية عدة أشكال، منها المشاركة المباشرة أو الكلية بشقيها التنفيذي والتümثيلي، وهي ما أسميهما المشاركة السياسية الرسمية، أي الاستئثار بنصيب في السلطة السياسية، مثل: التعيين في مؤسسات وأجهزة السلطة السياسية والسلطة التشريعية، أو كالأحزاب السياسية التي تتنافس مباشرة في الانتخابات على مقاعد البرلمان. طبعاً تلك المؤسسات لا تسع لكل أفراد الشعب، فهناك المجال الأوسع للمشاركة من خلال الأحزاب السياسية والنقابات والتنظيمات الشعبية. فالديمقراطية في رأيي شرط أساسي لاتساع عملية المشاركة السياسية، كما أرى أن التنظيمات التي تتبنى مبدأ المركبة الديمقراطية لا تتيح المجال لقواعدها بالمشاركة السياسية الرسمية، فكلما اقترب دور الفرد وموقعه من الهيئات القيادية والتümثيلية يكون أقرب إلى المشاركة السياسية الرسمية، ومع تدني موقع الفرد واقتصر دوره على العضوية فقط، تكون مشاركته جزئية وغير رسمية.

أما بالنسبة لمشاركة النساء السياسية فهناك عدد من النساء شاركن النجية من الرجال في السلطة والنفوذ^٩. من الصعب إنكار قوة النساء اللائي قبضن على زمام السلطة في دول عديدة من العالم، خاصة في دول العالم الثالث، ولكن ما زلتنا نفتقر المعرفة عن تلك النساء وعن السلطة التي تولينها. كما أن وجود النساء في تلك المناصب لم يحدث أو يثير الحس بقضايا النوع الاجتماعي. تمثل النساء في المناصب العليا وقيادات الأحزاب والنقابات بشكل محدود جداً، بينما يزداد تمثيل النساء بشكل كبير نسبياً في المناصب المتدنية^{١٠}. كما أن النساء مسؤوليات من القيادة ومناصب صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية وإدارة الأعمال.

المشاركة بالكافح الوطني ومضمونه السياسي

يمكن التعبير عن أي مقاومة وطنية بأنها سلسلة من النشاطات النضالية الوطنية السياسية بهدف التحرر والاستقلال وحماية الحقوق القومية، وتحشد فيها كل الطاقات والقدرات

الجماهيرية، بعض النظر عن الاختلافات الطبقية والجنسية والدينية. ويظهر نوع من الإجماع السياسي بين أفراد الشعب في مراحل النضال الوطني الأولى بحكم الضرورة، حيث ينضم الناس إلى المقاومة طوعية، وتكون مهامهم سرية. وبمرور الزمن يزداد حجم المنضويين تحت راية الكفاح الوطني وتتعدد المهام، وتولد أشكال تنظيمية متعددة، وفي معظم الأحوال تتسم نشاطات تلك التنظيمات بالسرية، ومنها من يقوم بنشاطات علنية.

تشكل غالبية الناس من رجال ونساء المجندين في تلك التنظيمات الجماهيرية الكفاحية سواء السرية أو العلنية الأدوات التنفيذية للأوامر والقرارات التي تصدر عن قياداتها، ومن النادر أن يكون لهؤلاء الناس رجالاً أو نساء دور مباشر في صنع القرارات وفي إدارة زمام الأمور، لذا تكون مشاركتهم جزئية. وتشكل النساء شريحة واسعة من تلك التنظيمات الجماهيرية الكفاحية، وتبلغ نسبتها في بعض الأحيان أكثر من نسبة الرجال، وخاصة أن الكثير من تلك التنظيمات الشعبية هي نسائية أو تقدم برامج وخدمات خاصة للنساء. ويشير هذا إلى أن المشاركة السياسية للنساء في النضال الوطني غالباً ما تكون جزئية، ويمكن القول إنه خلال الثورات الوطنية تتمكن النساء من ممارسة العمل السياسي غير الرسمي أو غير المباشر، وفي ظروف الكفاح الوطني تتاح الفرصة لقلة من النساء لممارسة العمل السياسي الرسمي من خلال موقع قيادية في الأحزاب السياسية.

التجربة الفلسطينية

يمثل الوطني الفلسطيني نموذجاً مميزاً لمفهوم النشاط الوطني السياسي الرسمي وغير الرسمي. ويتمثل الشكل الرسمي للنشاط الوطني السياسي الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية وأجهزتها وأذرعها السياسية والعسكرية، والفصائل والمنظمات والاتحادات المنضوية تحت مظلتها. وكل من شارك وعمل ضمن نشاطات تلك المؤسسات سواء بالتعيين أو بالانتخاب أو طوعية قد مارس العمل السياسي إلى جانب ممارسة الكفاح الوطني. وفي المرحلة ما بعد أسلوب ١، تمثل السلطة الوطنية والمؤسسات المنشقة عنها التمثيلية والتنفيذية الشكل الرسمي للنشاط الوطني السياسي.

أما الشكل الثاني فهو المشاركة غير الرسمية في النضال الوطني السياسي، وتمثل بالعضوية في التنظيمات الشعبية، وفي المشاركة الجماهيرية العفوية في الكفاح الوطني اليومي ضد الاحتلال، أو من خلال دعوات المقاومة الوطنية التي تدعو لها وتنظمها الأحزاب وأطرها الجماهيرية. والمشاركة الجزئية وغير الرسمية في النضال الوطني السياسي لا تعني التقليل من الدور الفعال الذي لعبته الجماهير الفلسطينية في نضالها من أجل الحفاظ

على الهوية وحماية الحقوق الوطنية، بل للإشارة بأنه لم يكن للجماهير دور مباشر في صنع القرارات الوطنية والسياسية. ولا يزال الشعب الفلسطيني غير مالك لزمام أمره الوطنية، حيث ينظر لأفراد الشعب كرعايا لا كمواطنين، ومع ذلك فإن الدور الذي لعبه الشعب الفلسطيني كان تدرি�باً وتمرساً على العمل السياسي.

والمتتبع للدور السياسي للمرأة الفلسطينية، منذ نشأة الحركة الوطنية في فلسطين، يرى أن معظم الكتابات التاريخية ركزت على الدور السياسي الرسمي الذي لعبته نساء الطبقة الوسطى في المدن الرئيسية، من خلال الاتحادات والجمعيات النسائية التي كانت مرتبطة بالحركة الوطنية في ذلك الوقت^{١١}، ويستمر التركيز على دور نساء النخبة في العمل السياسي الرسمي. رغم ذلك ظهرت بعض المحاولات التي تناولت الدور السياسي للمرأة من منظور النوع الاجتماعي، وخاصة التي استندت إلى التأريخ الشفوي، وألقت الضوء على مشاركة النساء في النشاطات السياسية غير الرسمية^{١٢}. بدأت تلك المحاولات تسد هذا النقص كما تشير إصلاح حاد "سواء بإعادة كتابة التاريخ من منظور اجتماعي (طبقي)، أو في إعادة النظر للأدوار التي كانت تقوم بها النساء، وإظهار دورهن"^{١٣}.

ولعل الدور الذي لعبته نساء الضفة الغربية وقطاع غزة في النضال الوطني على مدار العقود الثلاثة الماضية، أبرز المشاركة الواسعة غير الرسمية للنساء الفلسطينيات في الكفاح الوطني. فإلى جانب النساء اللواتي تجنّدن في صفوف التنظيمات والأحزاب السياسية، واللواتي التحقن طوعية في التنظيمات الشعبية، فهناك حيش من النساء المكافحات من أمهات وزوجات وبنات وأخوات المناضلين اللواتي شاركن بمحض إرادتهن في النضال الوطني غير المباشر بدون أن يكن عضوات في الأحزاب السياسية أو حتى في التنظيمات الشعبية.

التعية السياسية للمرأة الفلسطينية

تحدّت المرأة الفلسطينية، وبخاصة "أثناء المد الوطني الثوري"، تحديد دور الرجال في المجال العام، واعتبار السياسة هي نشاط للرجال فقط، واقتصر دور ونشاط النساء على المجال الخاص، عالم العائلة والحياة المتنزّلة. بمعنى آخر، عزّزت المشاركة في الكفاح الوطني الرؤية الشمولية الجدلية الربط بين السياسي والقومي والاجتماعي، وأحدثت تحولات في وعي الذات والوعي النسوي والقومي.

قبل تولي السلطة الوطنية لم يمارس الفلسطينيون النشاط السياسي الرسمي - على مستوى الدولة - بالمشاركة العلنية إلا في فترة الحكم الأردني للضفة الغربية ما بين

١٩٥٠ و١٩٦٧، حيث أتيح المجال أمام الفلسطينيين من الرجال بالمشاركة في مؤسسات السلطة السياسية التمثيلية والتنفيذية، بينما لم يكن أي مشاركة سياسية تمثلية للمرأة، وندر مشاركتها في أجهزة السلطة التنفيذية. فالمرة الأولى التي منحت المرأة الفلسطينية حق المشاركة السياسية التمثيلية كانت في عام ١٩٧٥ أثناء أول انتخابات بلدية في الضفة الغربية. ولكن اكتسبت النساء الفلسطينيات خبرة سياسية غنية من خلال مشاركتهن في الصداق الوطني السياسي الرسمي وغير الرسمي، سواء من خلال انضمامهن للفصائل الفلسطينية، أو عبر عضويتهن في المؤسسات والاتحادات الجماهيرية التابعة لتلك الفصائل. كان دور المرأة الحزبية مميزاً منذ أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، إضافة إلى المهام الحزبية الرئيسية تكون مهامها الرئيسية في المنظمة الجماهيرية النسائية إضافة إلى هذا الدور تؤدي دوراً آخر وفقاً لموقعها في المجتمع. أي تمارس المرأة في معظم الأحزاب السياسية الفلسطينية أكثر من دور في الوقت نفسه. تقول إحداهن:

"كوني امرأة فأنا أتولى قيادة الخلية النسائية الحزبية في الحي، إضافة إلى الدور المكلفة به من الحزب في قيادة الوحدة التابعة للمنظمة الجماهيرية النسائية في القرية، ولأنني عاملة فيحجب أن أكون عضواً في الكتلة العمالية، وفي النقابة، حتى طلب مني أن أرشح نفسي لعضوية اللجنة التنفيذية للنقابة، ولأنني زوجة سجين فأنا أيضاً عضوة في لجنة أمهات المعتقلين... إضافة إلى عملها خارج المنزل (كموظفة أو عاملة) وعملها المنزلي ورعاية شؤون الأطفال، وما تكلف به من الحزب، حيث تزيد أعباء المرأة خمس مرات وأحياناً ست مرات عن أعباء الرجل الحزبي الذي يقوم فقط بمهام حزبية ونقابية وخاصة المتفرغ للعمل الحزبي^{١٤}".

شكلت النساء الحزبيات قوة مهمة ورئيسية خلف الانتفاضة، كما أدين دوراً موجهاً نحو نشاطات السلام. وقد بلغت نسبة مشاركة النساء في النشاط الوطني السياسي الرسمي وغير الرسمي ذروتها في فترة الانتفاضة الأولى. ورغم أن الغالبية من اللواتي كن منتميات للأحزاب السياسية بسبب أن أحد أقاربهن الذكور عضو في ذلك الحزب، إلا أن هناك نسبة لا يأس بها من النساء اللواتي انتمنن إلى أحزاب سياسية مختلفة عن انتماءات الرجال الأقارب (الزوج، الأخ وغيرها).

في دراسة ميدانية أجريتها في شتاء ١٩٩٥/١٩٩٦ في أحد ضواحي شرق القدس، من أصل ٣٠ امرأة كن مشاركات في العمل الوطني (غير الرسمي)، قالت أربع نساء إنهم يؤيدن ويحترمن (فتح) لأن أخواتهن أعضاء في الحركة، وقالت اثنان لأن أزواجهن أعضاء في الحركة، وثلاث نساء لأن أبناءهن أعضاء في الحركة، كما أكدت أولئك النسوة بأنهن غير عضوات في الحركة. وكذلك الأمر بالنسبة لمؤيدات الحركة الإسلامية، معظمهن متضامنات مع أزواجهن أو أخواتهن المنتتمين للحركة، ما عدا واحدة كان اختيارها ذاتياً.

وكان واضحًا لدى المؤيدات للفصائل اليسارية أن معظمهن غير عضوات، فمن أصل ١٧ امرأة كان فقط خمس نساء حزبيات، وأقاربهن المباشرون من الذكورأعضاء في نفس التنظيم. بينما ساندت الباقيات الأحزاب اليسارية لأن لهن أقارب مباشرين فيها، وبعضهم أقارب غير مباشرين أو أصدقاء لأعضاء حزبيين، وعملن لصالح الحزب وكن ينفذن كل ما هو مطلوب منهن عبر نشاطاتهن الفعالة داخل الأطر الجماهيرية.^{١٥}

تلك النسوة لسن أقل تمرساً في العمل السياسي من النساء الحزبيات. فمن راقب الدور الوطني والجماهيري الذي كانت تؤديه أولئك النساء غير المنتظمات في الأحزاب، وخاصة الشابات منهن، لا يمكن أن يساوره الشك بأنهن لسن حزبيات، فكان ولا زلن دفاعهن عن مواقف وسياسة الحزب تشير إلى ارتباط وثيق مع الحزب. والمبادرات والأعمال التي كانت تقوم بها بعض النساء غير الحزبيات لا تقل أهمية عن ما تقوم به النساء الحزبيات. أذكر مثلاً على ذلك ما قامت به تلك النساء في إدارة وتنظيم اللجان الشعبية ولجان الأحياء، بل كان دورهن في الشارع أثناء المواجهات والمصادمات مع الجيش الإسرائيلي أكثر بروزاً من بعض النساء الحزبيات خاصة القياديّات منهن اللواتي تجنّبن ذلك تحسباً من الاعتقال وحفظاً على أمن الحزب.

أبرزت الدراسة المشار إليها أعلاه أن البعض من النساء اللواتي عبرن عن تأييد أو ولاء لإطار سياسي ما، أكدن أنهن لم يشاركن مطلقاً في أي نشاط جماهيري معلن كالمظاهرات والمصادمات أو المهرجانات الوطنية، حتى لم تكن أي منهن عضوات في المنظمات النسائية الجماهيرية، ومعظمهن من زوجات وأمهات المعتقلين، وتحديداً الكبار في السن، رغم ذلك كان لهن دور سياسي متميز نابع من مبادرات ذاتية. فقد أدينن دوراً بطوليّاً بتنصيب أنفسهن كستار واق من أجل حماية أمّن رجال الأسرة الحزبيين (الأزواج والأبناء والأخوة)، حيث كن يقمن بحراسة المنازل التي يختفي بها المناضلون أو تعقد فيها الاجتماعات السرية، وإخفاء الوثائق السرية وكشف أمن الطرق. تقول أحداهن:

لا يمكن أن أقف مكتوفة الأيدي وانتظر ابني حتى يكلّفني أن أقوم بهذا أو ذاك، فعندما أراه مع زملائه في المنزل يتباخرون وراء الأبواب المقفلة، فمن الطبيعي أن أحدد دوره بنفسي فأقوم فوراً بمراقبة الطريق واعتذر عن استقبال الضيوف من الجيران والأقارب. أقوم بإعداد الطعام والشراب الساخن لابني ورفاقه. وطوال فترة بقائهم بالمنزل أكون متواترة، وانتقل من شبابك إلى آخر، ومن الباب الأمامي إلى الباب الخلفي، أظل من ردهة الباب لأنّأكّد أنه مقفل بالمفتاح. وعندما ينفض الاجتماع أسارع لتنظيف الغرفة وإخفاء أي أوراق أو وثائق منسية. لا تغمض عيناي في الليل طالما ابني خارج المنزل، أو إذا سمعت أصواتاً غريبة في الحوش. هذا عدا فترات الاعتقال فأنا الوحيدة في المنزل من يتبع الزيارات والمحامي والطبيب وتدبير احتياجات السجين. سواء كان أبني معتقلاً أو محراً، فأنا أجده

نفس مجندة في الحزب الذي ينتمي له ولدي، دون أن أكون عضواً أقوم بمهام أشعر أنها ملزمة علي، وهو الدور الذي استطع القيام به، فحماية ابني هي حماية للحزب وحماية للوطن. كما أتنى لا أتردد في حماية الشباب في حال حدوث صدامات في الشارع، فكل الشباب مثل ابني^{١٦}.

نقلت أولئك النساء النضال الوطني والسياسي إلى منازلهن – أي حولن منازلهم إلى مجال أو حيز عام – ليثبتن أن تقسيم حقول الحياة الإنسانية إلى فرعين: العام والخاص عار عن الحقيقة. فالعمل السياسي لا يقتصر على ميدان دون الآخر، والمرأة قادرة على أن تشارك في النشاط السياسي في الميدانين العام والخاص. وهذا ما بрез خلال الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى حيث تصاعد انحرافات المرأة في العمل السياسي الوطني ليصل ذروته في السنتين الأولى والثانية من الانتفاضة، والنساء اللائي لم يشاركن بشكل مباشر في العمل الوطني السياسي، عبرن عن المشاركة وهن في منازلهم. فالاعلام الوطنية، وأزياء الفرق الضاربة، وحياة الملابس الصوفية للمعتقلين الأمنيين كانت جمبعها تتجذر من قبل النساء القابعات في منازلهم، إضافة إلى ما كن يقمن به من تبikit المواد الغذائية للمناطق المحاصرة والمطوقة أمنياً أو للشباب المطاردين. كذلك تشير معطيات البحث الميداني المشار إليه أعلاه أن حوالي ٥٠٪ من النساء في عينة البحث اقتحمت منازلهن أكثر من مرة من الجيش والمخابرات الإسرائيلية من أجل تفتيش المنزل أو اعتقال أحد أفراد الأسرة، وهذا جعلهن يتعرضن في المواجهات مع الجيش، ويتدربن على أسلوب التفاوض والتحدي والدفاع عن أسرهن ومنازلهم^{١٧}.

وقع الأحزاب والتنظيمات على مشاركة النساء السياسية

لا بد من ربط قضية المرأة في الحزب السياسي بالوضع العام للمجتمع، وفي تركيبياته الاجتماعية والسياسية، وسيادة الفكر الذكورى في المجتمع ومؤسساته، والتي يشكل الحزب جزءاً منها. اتضح من خلال البحث الذي أجريته على مجموعة صغيرة نسبياً من النساء أن هناك تأثيرات إيجابية للأحزاب على النساء لا يمكن تجاهلها. ولكن التأثيرات السلبية انعكست بشكل أوسع وشملت كماً أكبر من النساء بغض النظر عن علاقتهم بالأنحراف.

أولاً، التأثيرات الإيجابية:

كان للأحزاب الفلسطينية وتحديداً اليسارية منها، دور مهم في تشجيع النساء بالانحراف

في العمل الوطني السياسي. استناداً للفكر اليساري هدفت تلك الأحزاب إلى خلق منظمات ذات برنامج نسائي محدد، تعمل مع القاعدة النسائية العريضة في الريف والمحميات والمدينة. وفعلاً شجعت تلك الخطوة النساء بالالتماء لتلك الأحزاب أو لأطرها الجماهيرية. وركزت هذه التنظيمات على عملية التحرر من كافة أشكال القهر والاستغلال. ودفع ذلك أعداداً كبيرة من النساء غير الحزبيات للانضمام للمنظمات النسائية الجماهيرية. وأصبحت الأطر النسائية واسعة الانتشار ونمط أفقياً وعمودياً، وظهرت تحديات لدى جمهور النساء العريض في مواجهة النظام البطريركي، حتى أصبحت تلك المنظمات تفوق في حجمها وقدراتها القيادية المنظمة الجماهيرية الذكرية.

أكسب الدور الوطني النضالي الذي قامته به النساء في فترة الانتفاضة النساء الحزبيات مهارات قيادية من نوع كان في السابق حكراً على رجال الحزب وحدهم، ولا سيما التجربة التي خاضتها النساء في قيادة الحزب أثناء اعتقال الكوادر الذكور في معظم التنظيمات الفلسطينية (فترة ذروة الانتفاضة)، مثل صياغة البيانات والخطط والمواد التفصيفية وإدارة وتوجيه العمل الحزبي على المستوى الوطني. وأثبتت تلك التجربة أن النساء لديهن مقدرة على إدارة دفة الحزب وتوجيه العمل النضالي والجماهيري. وبدأ ينمو لدى النساء مفهوم المشاركة السياسية، سواء المشاركة المباشرة أو المشاركة بالإلابة، كما نمت ظاهرة الحفاظ على خصوصية المرأة. رغم ذلك بُرِزَت فجوة بين مهامات المرأة كقائدة جماهيرية ومهماتها في الحزب ومهماتها داخل المنزل.^{١٨}

بشكل عام أُسْهِمَ انتماء النساء للأحزاب أو للأطر المحيطة بها والمشاركة في النضال الوطني والسياسي في تمكين النساء وتقوية مواقعهن في عائلاتهن وفي مجتمعاتهن. ولكن كان تأثير الحزب إيجابياً بشكل أكبر على النساء في الصفوف القيادية الأولى ونوعاً ما لدى بعض الكوادر الوسيطة. حيث إن الدور الذي أنيط بهن عمق لديهن الوعي النسووي وبعلاقات النوع الاجتماعي، وتبليور لدى البعض من النساء الحزبيات القيادات توجهات جديدة أكثر شمولية وقدرة على الربط بين ما هو وطني وسياسي واجتماعي.

ثانياً، التأثيرات السلبية:

تدرّبت النساء الحزبيات أو المتنميات للأطر الجماهيرية على أساليب العمل النضالي، والذي بدوره أُسْهِمَ في تمكين وتعزيز قدراتهن ودورهن في المجتمع. وقد استطاعت النساء الحزبيات والطليعيات في المنظمة الجماهيرية تطوير برامج وأفكار لم ترق لقيادات الأحزاب من الذكور، فكثير من الأفكار النسائية قمعت، ووجه الحزب عمل منظماته النسائية ليتمرّك حول الوظائف النسائية التقليدية (الخياطة، ورعاية الأطفال، والرعاية الصحية، ومحو الأمية والإنتاج الغذائي) وإعدادهن للمشاركة (كجند احتياط) في المقاومة الوطنية، أما متابعة

قضايا المرأة الاجتماعية والحقوقية فلم يحظ باهتمام كافٍ داخل الحزب بعد اتفاقية أوسلو انخفضت نسبة النساء في الأحزاب السياسية وتحديداً اليسارية منها، وانعكس ذلك على المنظمات الجماهيرية. يعزى تضاؤل اهتمام النساء في العمل الحزبي السياسي والجماهيري وتراجع نسبة النساء في الأحزاب إلى عدد من العوامل، أهمها: أولاً، هيمنة الرجال على الأحزاب، تحلّي هذا في الهيكلية الداخلية للأحزاب. فندر تواجد النساء في الهيئات القيادية الأولى للحزب (المكتب السياسي واللجنة المركزية)، علماً أن في بعض الأحزاب تقارب نسب النساء إلى الرجال. فإن وجدت نسبة من النساء في اللجان المركزية فيتضاءل هذا التواجد أو يغيب عن المكاتب السياسية. وكما ذكرت في السابق فإن الاعتراف بدور وقدرات النساء السياسة يحدث فقط عندما تتعرض البلد إلى اعتداء أو تندلع ثورة قومية ضد المحتل، هنا فقط يتذكّر النظام البطريكي النصف الآخر من المواطنين وتسارع القوى البطريكيّة على تعبئة وتحييد النساء، وتتصبح الممنوعات والمحرمات محلّلة، فتزول الحاجز والمعوقات من أمام النساء، ويسمح لهنّ بمشاركة الرجال في دورهم ومهامهم في المجال العام. وهذا ما لمسناه في الحديث عن المشاركة في النضال الوطني أعلاه، فالنساء سواء الحزبيات أو القربيات من رجال الأحزاب أدبن دوراً رئيسياً وريادياً في الدفاع عن أمن الأحزاب وحماية الرجال. فكانت تتكلّف النساء بمهام أكثر سرية وخطورة من مهام الرجال، بحجة أن النساء أقل عرضة للاعتقال. وكثير من النساء حرمن من العضوية الحزبية بسبب تحملهن مهام سرية أكثر خطورة، وارتبطن بعلاقة فردية مع الحزب خوفاً من تعريضهن للاعتقال وإلحاقي الضرب بأمن الحزب.

تعرف الكاتبة كاثلين باري الوطنية (القومية) بأنها وفاء لأرض الآباء، مقابل ضمان الحقوق والامتيازات لمواطنيها. ومن جهة ثانية تشير إلى أن الولاء بحد ذاته بطريكي، وهو تخويل وحماية لحقوق وامتيازات الرجال من الرجال وللرجال، وهي بمثابة رابطة أخوية^{١٩}. حتى إنه في ذروة انحراف النساء في النضال الوطني والدور الذي لعبته، وتم إقصاء هذا الدور من خطاب الحركة الوطنية الذي يذكر النساء فقط كأمهات وزوجات وأحوات المناضلين، أي تابعات للرجال، وليس كنوات فاعلات. وأشار في هذا السياق إلى نصوص البيانات الوطنية التي كانت تصدر عن قيادة الانتفاضة الممثلة لكافة التنظيمات الفلسطينية، التي كانت تتجنّب قضايا النوع الاجتماعي ودور النساء، وتقلّل من أهميتها وتذكر فقط النساء كأمهات وأحوات وزوجات وبنات الأبطال، متجاهلة الدور المركي الذي لعبته النساء في مختلف المجالات. فمفهوم الإقصاء يركز، ضمنياً، على بنية العلاقات الاجتماعية الذي يرجع إلى عدم المساواة، ولكنه - كما تصفه الباحثة نهى البيومي - يتجاوز عدم المساواة بمنحه إياها معنى جديداً، يعبر عن القلق الجماعي في مواجهة التغيرات، التي هي في طور الصيرورة، أكثر من تعبيره عن ثبات في وضع المرأة^{٢٠}.

الحضور المتعاظم للنساء في المجال العام وبروز العديد من النساء القياديات وذوات المهارات والكفاءات النوعية شكل تهديداً للنظام البطريركي، حيث بدا واضحاً أن النساء قادرات على منافسة الرجال والتفوق عليهم في المجال العام. وبعد اتفاقية السلام -عندما بدأ يظهر في الأفق بوادر للاستقلال الوطني وإقامة الدولة كان لا بد من تحجيم النساء بإبعادهن عن الحبة السياسية. ومن هنا بدأت تنهر المفاهيم والمثل التي رفعتها الأحزاب السياسية وبخاصة اليسارية منها الداعية إلى تحرر المرأة وإدماجها في العملية السياسية. وبالفعل بدأ، وبشكل منهجي، تحجيم دور النساء وسلب حقوقهن التي اكتسبنها عبر ثلاثة عقود من النضال الوطني. فالأنحازاب السياسية لم تحرك ساكناً أمام محاولات التيارات الإسلامية المترمرة تحجيم دور المرأة في الشارع. لقد كان لميل الأحزاب لعدم الدخول في صراع مع التيارات الإسلامية انعكاساً سلبياً على المشاركة السياسية للمرأة.

اليوم تقف الأحزاب السياسية التي نادت برامجها بتحرر المرأة وإدماجها في العملية التنموية، وأسهمت في تعبئة وتنقيق النساء في حقوقهن النسائية والوطنية، متاجلة ما يحدث دون مساندة للمرأة في مواجهة القوى البطريركية الرجعية. طبعاً لأنه ليس في مصلحة الأحزاب في المرحلة الحالية أن تصادم مع تلك القوى، بل تحالف معهم، حتى ولو كان ذلك على حساب مبادئ الحزب وأهدافه، وبالتالي تكون النساء الضحية.

القبول بالأمر الواقع أم خلق البدائل

من الضروري فهم التركيبات الاجتماعية التي تشكل عوائق أمام النساء، حيث تولت قلة منهن السلطة أو بحث عن منصب سياسي. هناك عدد من العوائق البنوية التي تحد من مشاركة المرأة في ميدان العمل السياسي، منها أنماط تقسيم العمل بين الجنسين، وتلعب المعتقدات الدينية ومؤسسات أخرى دوراً مهماً في تثبيت هذه الأنماط. ويستخدم الافتقار للتعليم والتدريب كمبرر لعزل النساء عن الواقع السياسي. كما أن التشريعات والقوانين المعتمدة بها من أهم العوائق التي تحد بشكل كبير من مشاركة المرأة السياسية.

هناك قضية أخرى تحد من مشاركة المرأة في العمل السياسي تمثل في الألعاب المكثفة التي تقع على كاهل النساء والعاملات منهن خصوصاً. وتجبر النساء على القيام بالألعاب المنزليّة حتى ولو كانت في موقع سياسي متقدم، بينما يعتبر الرجل مهامه السياسية منفصلة عن الأسرة.

تقول الكاتبة البرازيلية سونيا ألفاريس: إن الدولة إما أن تكون آلية للتغيير الاجتماعي أو الرقابة الاجتماعية السلطوية على النساء.^{٢١} فدول العالم الثالث التي تحررت من الاستعمار

أدت فيها النساء دوراً مميزاً في حركة التحرر الوطني، تصر نساؤها على مواصلة المشاركة في العمل السياسي على قدم المساواة مع الرجال، وتعلق النساء آمالهن على الدولة كونها تمثل لهن أهمية حاسمة في تحديد ميادين الحياة العامة والخاصة. بالفعل فإن العديد من الدول الحديثة التي تحررت من الاستعمار وضعت النساء في الميادين العامة من خلال سن القوانين، واحتراط التعليم العام للإناث، وصياغة قوانين تحترم المساواة بين الرجل والمرأة، والمشاركة في إعداد الخطط الوطنية. ورغم ذلك بقيت المرأة أسيرة الممارسات التقليدية البطريركية التي تتمثل بالأزواج والأباء وبباقي ذكور العشيرة.^{٢٢}

هل يمكن أن تشكل تنظيمات المجتمع المدني بدليلاً لدخول النساء في معرك الحياة السياسية، وكم سراح للنضال من أجل حقوق ومشاركة سياسية كاملة؟ يمكن الخطر في ظاهرة غير مرئية في تنظيمات المجتمع المدني في الزي الوطني أو الديني أو الثقافي التي يقودها ويوجهها الرجال. لذا أشك بقدرة منظمات المجتمع المدني وحدها على مساعدة النساء في تحصيل حقوقهن. وهل حشد القوى والطاقات النسائية بأعداد واسعة في الأحزاب السياسية يمكن أن يساعد النساء في الوصول إلى موقع صنع القرار، وتحقيق مشاركة أوسع في حقل السياسة؟ والسؤال هنا هل فعلاً يرحب رجالات الأحزاب بهذه الخطوة ويفتحون الأبواب على مصاريعها للنساء على قاعدة المساواة الكاملة والتامة؟ هل هناك استعداد لتغيير بنى الأحزاب تغييراً جذرياً بحيث تضمن مساواة الرجال والنساء في كافة هيئات الحزب وقوائمه الانتخابية؟

أمر آخر لا يقل أهمية هو تبني الحزب لبرنامج نسوي بشكل يضمن إسهام الحزب بكامل أعضائه في مناصرة قضايا المرأة ليس فقط بالقول، بل بالمارسة العملية وعلى كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية وفي المجالين العام والخاص. ضمن هذه المعطيات فقط يمكن للنساء أن يضمن حقوقاً سياسية كاملة، علماً أن هناك شكوكاً في تقبل الأحزاب السياسية لهذه المطالب، حتى لو تساوى عدد النساء بعدد الرجال في قاعدة الحزب. فالهيمنة الذكرية لا تقبل المنافسة النسائية على المناصب القيادية، لذلك لا يتوانى رجال الحزب عن خلق المبررات والأعذار من أجل إبعاد النساء عن حلبة المنافسة وعن الوصول إلى السلطة السياسية.

حزب نسائي مستقل

ما زال الخطاب الذكوري مهيمناً على مؤسسات المجتمع المدني، وتحديداً داخل الأحزاب السياسية، التي تنضوي على أشكال وآليات مختلفة للإختصار. والحل الوحيد

الذي يضمن مشاركة واسعة للنساء في العمل السياسي هو تشكيل تنظيم سياسي نسائي مستقل^{٢٣}، أي أنني أرى ضرورة إعادة النظر في الدور السياسي للمرأة من منطلق وجودها كامرأة. و برأيي يشكل التنظيم السياسي للمرأة المجال الوحيد الذي يمكن أن تتاح فيه الفرصة لأعداد كبيرة من النساء للمشاركة الرسمية بالعمل السياسي، حيث إنها يعلو صوت المرأة، ويصبح مسموعاً في المجالين العام والخاص. وألتقي هنا مع نهى بيومي: "الهدف خلق منطقة جديدة، تماماً الفراغ الذي ولده الخطاب المهمش للمرأة. لكن لا يمكنني الدخول إليها من فكرة الإلغاء، التي أعني منها على كل الصعد، فكرة الثورة التي تلغى ما قبلها وفكرة التسلط، بحيث هناك - دائماً - شخص واحد أو عقيدة واحدة يمتلكان الحقيقة"^{٢٤}.

لا أطالب بإلغاء العمل المشترك مع الرجل في الميدان نفسه، ولكن أجد أن التنظيمات المستقلة تمكّن النساء من أن تخوض الانتخابات بقوائم تتنافس مع الرجال كمجموعات وليس كأفراد. كما أرى أن التنظيمات النسائية المستقلة لديها إمكانية النجاح في طرح برامج ذات رؤية شمولية للربط بين مفاهيم الوطني والسياسي والاجتماعي. فالنساء وحدهن قادرات على رؤية العمل السياسي في مختلف المجالات الحياتية، لكونهن خبرن الحياة في مختلف ميادينها الخاصة وال العامة، ويعرفن أن السياسة موجودة في كل الميادين. فالعمل السياسي ليس حكراً على الرجال، ولا يقتصر على ميدان دون آخر من ميادين الحياة الاجتماعية.

أرى في التنظيمات النسائية المستقلة تدفع أعداداً كبيرة من النساء للمشاركة في العمل السياسي بمفهومه النسووي الذي يشمل مختلف الميادين الاجتماعية. ويمكن للتنظيم النسائي أن يحقق نجاحاً إذا استطاع النساء من كل الفئات والشرائح الاجتماعية. وبتنظيماتها المستقلة، تتمكن المرأة من إعلاء صوتها، ومتابعة إنجاز حقوقها، وتستغنى النساء عن نظام "الكوتا" (الحصص) وتتمكن من خوض المعارك الانتخابية سواء البرلمانية أو النقابية وغيرها بقوائم مستقلة عن الرجال.

طبعاً الأمر ليس سهلاً في تشكيل التنظيمات النسائية السياسية، فالعملية معقدة بحد ذاتها. وبالنسبة للنساء تعتبر مرحلة نضالية جديدة، هذا إذا كان فعلاً هناك استعداد للمبادرة وإطلاق العنوان لتشكيل مثل تنظيمات كهذه. ربما يرى البعض أن الظروف غير مواتية للتفكير في ذلك، ولا بد أولاً أن حشد القوى لإنقاذ ما تبقى من فئات أحزابنا السياسية التي ما زالت تلفظ أنفاسها. وربما تعلو بعض الأصوات مرجحة بالدليل وتدعوا إلى التنفيذ الفوري، وأصوات أخرى تهاجم وتکيل الاتهامات، كل ذلك محتمل . . . ولكن لا بد أن يكون هناك طرح جديد، وأفكار جديدة، ولا بد أن يحدث التغيير.

وفي الختام فإن المشاركة في النضال الوطني السياسي قد حررت المرأة الفلسطينية من

السيطرة الأنبوية فرضية لم تثبت. صحيح أنه في خضم العملية الثورية كان ذلك حقيقة، واستطاعت النساء تحدي نظام النوع الاجتماعي، وتقليل الهيمنة البطريركية، ولكن ذلك سرعان ما تلاشى في مرحلة ما بعد الثورة. فالمرأة الفلسطينية لم تتحرر من براثن البطريركية ونظام النوع الاجتماعي المتحيز لا في أثناء انحرافها وتجنيدها في العمل السياسي والوطني، ولا في المرحلة الانتقالية بعد توقيع اتفاقيات السلام.

المراجع:

١ بعد اتفاقيات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوسلو عام ١٩٩٣ .

^١ Jayawardena, Kumari, (1986), Feminism and Nationalism in Third World, London and New Jersey: Zed Book, p. 257.

^٢ Quoted in Nelli Kopola, (1995), Definitions of Algerian Women: Citizenship, Participation and Exclusion. Paper presented in the Third Conference on Middle Eastern Studies. Joensuu, Finland, 19-22 June, p.1.

^٣ Wolin, S., (1960), Politics and Vision, Boston: Little, Brown, p.5.

^٤ Randall, Vicky, (1987), (2.ed.) Women and Politics: International Perspective, London: Macmillan Education Ltd. , p. 10.

^٥ Gunew, Sneja, (1990), Feminist Knowledge: Critique and construct, p. 21, and in the same book see Philipa Rothfield , pp. 127/8 , London: Routledge. See also Connell, R.W., (1994), Power/Gender: Social Relation in Theory and Practice, P. 136

^٦ Randall, Vicky, (1987), op.cit. p.11

^٧ Millett, Kate, (1972), Sexual Politics, London: Abacus. P.23.

^٨ Elshtain, Jean Bethke, (1981), Public Man Private Woman: Women in Social and Political Thought, Princeton: Princeton University Press.

^٩ Spike, V. Peterson & Anne Sisson Runyan, (1993), "Gender Divisions of Power" in Global Gender Issues by Spike, V. Peterson & Anne Sisson Runyan, USA & UK: Westview Press.,

١٠ المرجع السابق

^{١١} انظر/ي إصلاح جاد، التاريخ المنسي، من يتذكر أدوار النساء في السياسة، في كتاب زمن النساء والذاكرة البديلة تحرير هدى الصدھ وأخريات. القاهرة: ملتقي المرأة والذاكرة، ١٩٩٨ ، ص ٣٣١-٣١٥

^{١٢} انظر/ي روز ماري صابغ، الدراسة المنشورة في هذا العدد ، وعي الوطن والنوع و"الذات" في السير الشخصية للنساء في المخيمات الفلسطينية. ودراسات أخرى للباحثة:

Palestinians From Peasants to Revolutionaries (1979) London: Zed Press.

^{١٣} إصلاح جاد، ١٩٩٨ سبق ذكره ص. ٣١٩.

^{١٤} فدوى اللبدي، اقتباس من أطروحة الدكتوراه:

"Women and Citizenship in Post-colonial Palestine", Kent University, Britain (1998)
p. 184.

^{١٥} المرجع السابق، ص. ٧-١٦٦.

^{١٦} هنا نص حرفي لتسجيل مقابلة مع أم معتقل أجريتها عام ١٩٩٥ ، لم تنشر.

^{١٧} فدوى اللبدي (١٩٩٨) ذكر سابقا

^{١٨} ندوة عن المرأة في الأحزاب السياسية عقدت في مركز دراسات المرأة في جامعة بيرزيت ربيع ١٩٩٩
شارك فيها كل منأمل خريشة، وريحة ذياب وسهام برغوثي .

^{١٩} Barry, Kathleen. (1979). Female Sexual Slavery, New Jersey: Prentice-Hall,
pp.134-135.

^{٢٠} نهى البيومي: المكبوب في الزمن المكتوب في كتاب زمن النساء والذاكرة البديلة تحرير هدى الصده
وآخريات. القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة، ١٩٩٨.

^{٢١} Alvarez, Sonia (1990) Engendering Democracy in Brazil: Women's Movement
in transition Politics, New Jersey: Princeton University Press. p.273.

^{٢٢} انظر/ اي:

Rai, Shrien and (1996) "Women and the State in Third World: Some Issues for
Debate, in Women and the State: International perspectives, London: Taylor &
Francis Ltd, pp. 16-18.

^{٢٣} نهى البيومي: المكبوب في الزمن المكتوب (مرجع سابق).

^{٢٤} المرجع السابق.

"سوسيولوجيا القطاع الاقتصادي غير المنظم خلال انتفاضة الأقصى؛ وسيلة للتكييف والصمود"

حسن أحمد لدادوة، حزيران ٢٠٠٣، جامعة بيرزيت،
كلية الدراسات العليا، برنامج علم الاجتماع.

هذه خاتمة بحث تتناول واقع القطاع الاقتصادي غير المنظم في فلسطين وسماته، قدم استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت. وقد تم وضع عناوين فرعية، وإضافة المراجع للفصل من المحرر. وقد تناولت الدراسة العوامل المؤثرة في إنتاج وإعادة إنتاج المشروع غير المنظم، وفي العلاقة المتبادلة بين المشروع غير المنظم والعائلة الحاضنة له خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وانطلقت الدراسة من فرضية أن سمات مشاريع القطاع غير المنظم تعطيها ميزة القدرة على التكيف مع ظروف الحصار الإسرائيلي، كما تمنحها مرونة كبيرة في إعادة إنتاج المشروع. واستخلص البحث ما يلي:

تتأثر قدرة المشروع على التكيف بالهدف من إنشاء المشروع، ومكانه، ودرجة ارتباطه بالسوق، وميزات النشاط الاقتصادي، وارتباطه بالعائلة. ويرتبط المشروع، بصورة خاصة، بتركيبة العائلة النوعية والعموية، وبمستوى الأسرة الاقتصادي. وتختلف آليات توظيف العائلة لهذه المشاريع في تكيفها مع الظروف الصعبة حسب نوع المشروع، وحجمه، والهدف من تأسيسه، وترتبط أيضاً بحجم العائلة، وتركيبتها النوعي، ودورة حياتها. وتتوافق

الفرصة لدى العائلة التي لديها مشاريع صغيرة ومؤقتة لتشديد الاستغلال الذاتي أكثر من المشاريع الأخرى، بسبب ارتباط المشاريع الأولى المكانى بالمنزل، وطابعها الكفافي. وتتوافر لديها مرونة كبيرة لتغيير شكل النشاط. وتميل مشاريع المجموعة الأولى إلى أشكال تكيف أخرى، مثل تقليص الإنتاج، أو تخفيض الأسعار، أو التعاقد مع مؤسسات أخرى. وقد تحول الورشة التي تعتمد في مدخلاتها ومخرجاتها على السوق المنظمة، أو على الاقتصاد الإسرائيلي إلى عبء على العائلة.

وأظهر مسار تطور المشاريع المبحوثة خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية ارتباط إعادة إنتاج هذه المشاريع بجملة من العوامل الداخلية والخارجية. وترتبط العوامل الداخلية بسمات المشاريع المبحوثة، فيما ترتبط العوامل الخارجية بالبيئة العامة المؤثرة في هذه المشاريع. وتمثلت هذه العوامل في الهدف من إنشاء المشروع ومكانه، ودرجة ارتباطه بالسوق، وميزات النشاط الاقتصادي، وارتباط المشروع بالعائلة.

الأسرة ومشروعها الصغير

كانت المشاريع التي أنشأها أصحابها نواة لمشروع استثماري، وهي في العادة منشآت وورش وتعهدات صغيرة، يسعى أصحابها إلى تطويرها، وتعلق عليها الأسرة آملاً كبيرة، أقل مرونة في تعاطي الأسرة معها، وأظهرت الأسرة إصراراً على استنفاذ فرص إيقائها قائمة، حتى لو تراجع دخلها كثيراً. فيما كانت المشاريع التي تقع على هامش العمل المتزايد، أو الأنشطة التي أنشأها أصحابها كآلية لتخفيض الفقر، بشكل عام، والأنشطة المساندة التي تستهدف زيادة دخل الأسرة، ذات طابع مؤقت، ولدى الأسرة مرونة كبيرة في التعامل معها، لدرجة التخلّي عنها، والانتقال السريع بين جملة من الأنشطة غير المنظمة التي لا يجمعها جامع، إلا إسهامها في توفير دخل، مهما قل، للأسرة.

وتحتل درجة ارتباط المشروع بالسوق المنظمة، من حيث التزود بالمواد الخام أو بتقديم منتجات وخدمات المشروع، أهمية كبيرة من حيث التحكم في إنشاء المشروع، أو في التقرير في مصيره، وبخاصة في ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. ويزداد بصورة خاصة تأثير إجراءات الاحتلال في المشاريع التي ترتبط بالاقتصاد الإسرائيلي، سواء مشاريع التعاقد من الباطن، أو المشاريع التي تعتمد على المواد الخام القادمة من إسرائيل، أو عبرها. ومعظم المشاريع المبحوثة المرتبطة بالسوق الإسرائيلي، أو ذات الارتباط الكبير بالسوق المحلية هي من قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة، مثل المخيخة، والألمنيوم، ومشغل التواليت، والمعهد الصغير.

وتقوم علاقة متبادلة بين المشروع والعائلة الحاضنة له، فخيارات العائلة تجاه المشروع تتأثر بسمات العائلة صاحبة المشروع وتركيبتها النوعية والعمرية، حيث يتحكم تركيب الأسرة وحجمها في خيارات الأسرة، على مستوى اختيار المشروع، واستمراره، وبخاصة مع وجود محددات ثقافية واجتماعية للأنشطة التي يمكن أن يزاولها كل من الجنسين، وأين يمكنهم مزاولتها. ويقدم المشروع وظائف مهمة للعائلة، تمثل في تشغيل الأيدي العاملة الموجودة في العائلة، وفي توفير دخل رئيسي أو ثانوي لها. واتخاذ الأسرة للمشروع غير المنظم آلية تكيف مهمة تسمح لها بالتأقلم مع ظروفها الصعبة. وبصورة عامة، توجد علاقة متبادلة بين المشروع والعائلة الحاضنة.

امتصاص العمالة الفائضة

في الوقت الذي أبرز مسار هذه المشاريع خلال الانتفاضة اتفاقاً مع التوجهات النظرية، التي ترى أن القطاع غير المنظم يتسع في ظروف عدم الاستقرار، فقد أبرزت، أيضاً، خصوصية في سلوكها. وتمثلت هذه الخاصية في التأثير السلبي في قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة، بصورة عامة. أي أن ظروف الانتفاضة أبرزت دور القطاع غير المنظم كإسفنج امتصاص للعمالة الفائضة، وآلية تكيف تلجأ إليها الأسرة للتخفيف من فقرها، الطارئ والموقت، أو الدائم والبنيوي. أو بوصفه آلية لزيادة الدخل من خلال البحث عن عمل إضافي، كما يظهر في الدراسات المتعلقة بغرب إفريقيا.

المشاريع الصغيرة والاقتصاد الإسرائيلي

وأبرزت الدراسات النظرية ارتباط القطاع غير المنظم بالقطاع المنظم وظيفياً. ويتجلّى ذلك في تقديم القطاع غير المنظم خدمات مهمة للقطاع المنظم، على مستوى تزويده بالسلع والخدمات الرخيصة، وتزويده بالمهارات، أو مستوى معين من المهارات. لكن واقع مشاريع القطاع غير المنظم المدرّسة أظهرت ارتهاه تطور القطاع الأهم من بين قطاعات الاقتصاد غير المنظم، وهو قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة، بالقرار السياسي الإسرائيلي، وهو خارج عن سيطرة المجتمع الفلسطيني وسلطته السياسية. وما يسمح بذلك طبيعة التبعية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، بشكل عام، للاقتصاد الإسرائيلي.

فقد تبين وجود أنشطة اقتصادية غير منظمة ليس لها علاقة بالاقتصاد الفلسطيني، إلا من

حيث مكان وجودها واستغلالها الأيدي العاملة الفلسطينية، وهي في المحصلة استثمارات إسرائيلية، وتعود إلى السوق الإسرائيلية، وبعضاً منها مجرد واجهات عربية لاستثمارات إسرائيلية. كما توجد أنشطة أخرى يتمثل مبرر وجودها واستمرارها في الوظائف التي تؤديها للاقتصاد الإسرائيلي، مثل مشاريع التعاقد من الباطن.

وأبرزت هذه المشاريع تأثير أشكال تكيفها بالبيئات الممتلكة للعائلة، والمتعلقة بتركيبة العائلة الديموغرافية، من حيث عدد الأفراد القادرين على العمل، ومهاراتهم، ومهنهم والأعمال التي يمارسونها. وتتأثر، أيضاً، بشبكة علاقاتهم، ومكانة العائلة الاجتماعية، ودور المشروع في تشكيل هذه المكانة. ويتأثر القرار حول مشروع، أو مشاريع العائلة، بنتائج ذلك في إعادة إنتاج العائلة، بما فيها إعادة إنتاج مكانتها الاجتماعية. لذلك، نلاحظ مرونة كبيرة لدى العائلات الفقيرة في تغيير مهن أفرادها، أو مشاريعها، بما فيها استخدام قوة العمل المتاحة لها في أعمال لا تحظى بتنقيح اجتماعي جيد، مثل رعي الغنم بالأجرة، أو بيع منتجات الطبيعة، أو القيام بأعمال التنظيف.

المشاريع الصغيرة والفقر

أظهر سلوك المشاريع المبحوثة اتفاقاً مع التوجهات النظرية التي ركزت على دور القطاع غير المنظم المهم في امتصاص قوة العمل، وبخاصة في المشاريع الخدمية والتجارية. وكذلك دورها في التخفيف من الفقر، حيث مثلت المشاريع غير المنظمة خياراً رئيسياً، وفي أحيان كثيرة، ملذاً أخيراً للعائلات الفقيرة، وبخاصة المشاريع المرتبطة بالمنزل، ومشاريع قطاع الخدمات المستقلة، المتمثل، بشكل خاص، في أنشطة الباعة المتجولين، و"البسطات" "الطياراة"، التي تتبدل السلع التي تبيعها، وتبدل أماكن وجودها. وبهذا تتفق مع الدراسات المختلفة التي أكدت ارتباط هذه المشاريع بانتشار الفقر والبطالة، مثل دراسة الأسكوا (٢٠٠٠).

أظهر تعامل الأسرة الفلسطينية مع مشاريعها الصغيرة، وبخاصة قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة، تأكيداً على الاستنتاج الذي سجله ناصر (٢٠٠٠) في دراسته عن المشاريع الصغيرة في شمال الضفة الغربية، من أن هدف المنشآت الفلسطينية الصغيرة هو البقاء فقط، وأستمرار عملها في السوق، مؤكداً أن مقياس النجاح هو بقاءها في السوق، حيث تمثل الخيار في تقليص عمل الورشة، والتقليل من الضغط عليها بتقليل إنفاق الأسرة، واستخدام قوة العمل العائلية بمرونة فيها.

لم تستطع الدراسة تعدد أشكال التكيف التي اتخذتها المشاريع المختلفة على مستوى

المشروع الواحد، وعلى مستوى العائلة الواحدة، حيث جرى الجمع بين توزيع قوة العمل المتاحة للعائلة، بما ينسجم مع إمكانياتها المادية، وتقليل استهلاك العائلة، والاهتمام بالاقتصاد المنزلي الموجه للاستهلاك الذاتي. وقدمنت الحالات المدروسة مؤشرات على درجة من التناقض في استخدامها لهذه الإجراءات، وهو ما يتطلب دراسة الموضوع من زاوية مغايرة وبمنهجية مختلفة، ترکز على كيفية، وشروط استخدام الأسرة للمشروع غير المنظم كآلية تكيف، في إطار إعادة إنتاج الأسرة الفلسطينية في ظروف الحصار الإسرائيلي.

معوقات موضوعية

يشير سلوك المشاريع المبحوثة خلال الانتفاضة تساؤلاً مهماً حول أحد الأدوار التي ترکز عليها الدراسات المتعلقة بالقطاع غير المنظم، وهي تقديمها كحاضنة للأفكار الريادية والطليعية في الاقتصاد، ومصدر مهم للحصول على الخبرة المهنية وتطويرها، مما يجعل منه القطاع المسؤول عن إضفاء طابع ديناميكي على اقتصادات بلدان العالم الثالث. وتشير الدراسات، في هذا المجال، إلى قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة (انظر، على سبيل المثال: الأسكوا، ٢٠٠١، والأسكوا، ٢٠٠١). وعلى الرغم من توافر الاشتراطات الداخلية المهمة التي تسمح للمشروع غير المنظم الفلسطيني للعب هذا الدور، وبخاصة مرونته الكبيرة الناتجة عن تدني تكلفة إنشائه وتشغيله، واعتماده على العائلة في توفير التمويل والتشغيل والتسويق، وإن كان بدرجات متفاوتة، فإنه لم يستطع الاضطلاع بهذا الدور، ويعود ذلك إلى أنه يعني من معوقات مهمة تمنعه من لعب هذا الدور، وهي تتعلق، تحديداً، بطبيعة ارتباطه بالقطاع المنظم المحلي، وطبيعة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وطبيعة تبعية الاقتصاد الفلسطيني، بشكل عام، للاقتصاد الإسرائيلي.

بين سلوك معظم مشاريع قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة تراجعاً في أدائها، وتحول بعضها، بمعنى ما، إلى عبء على الأسرة. فهذه المشاريع تفتقد، عادة، للروابط الأمامية والخلفية مع الاقتصاد المحلي، فهي مرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي، إما مباشرة، وإما من خلال الاقتصاد المنظم المحلي، مما يجعل من دور وتأثير القرار السياسي الإسرائيلي، ودور وتأثير تطورات الاقتصاد الإسرائيلي في تطورها كبيراً، وحاصلماً في بعضها.

يشير هذا الوضع تساؤلاً مهماً حول دور مشاريع هذا القطاع، وبخاصة قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة، في إحداث تنمية تقوم على فلسفة فك تبعية اقتصاد الضفة والقطاع عن الاقتصاد الإسرائيلي، أو الأدق الإجابة عن سؤال: ما شروط التوظيف الفعال لهذه المشاريع، والاستفادة من سماتها، في لعب دور ريادي في تنمية الاقتصاد المحلي؟

المشاريع الصغيرة والصمد...

وبصورة عامة، تشير المشاريع المبحوثة إلى أن الدور الأبرز لهذا القطاع هو في توفير خيارات تسمح بعمادة الأسرة الفلسطينية، وتسمح بتكييفها مع ظروف الحصار. أي أنه اقتصاد صمود، وبخاصة أن الأنشطة الأكثر فاعلية هي تلك المرتبطة بالمنزل والأعمال المستقلة، وهي الأنشطة التي تعيد إنتاج الفقر، وتعيد إنتاج تهميش القائمين عليها. وتبرز فضليتها في التخفيف من الفقر والبطالة. وهي أنشطة ذات أثر محافظ، وليس لها دور مهم في إحداث ديناميكية اقتصادية في البلد. فهي صغيرة جداً، ومؤقتة، وتعاطى مع ما هو موجود.

ويتجلى دورها في إعادة إنتاج تهميش الأسرة اجتماعياً، من خلال ملاحظة تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية لمشاريع القطاع غير المنظم. فاللجوء إلى الأنشطة المنزلية، وأنشطة البيع المتجول، أو القيام بأعمال التنظيف، هو خيار آخر لدى الأسرة، تلجأ إليه تحت ضغوط متطلبات الحياة. ولاحظنا تمسك الأسرة بورشتها الصغيرة، أو تمسك المتعهد الصغير بمشروعه، لأسباب تتعلق بالمكانة الاجتماعية التي يضفيها المشروع على صاحبه وأسرة صاحبها.

تنوع المشاريع الصغيرة وдинاميكياتها

ويشير ذلك إلى ضرورة الفصل بين أنماط الأنشطة غير المنظمة الثلاثة في الدراسة والتحليل، أي نمط أو قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة، ونمط أو قطاع الأعمال المنزلية المدرة للدخل، ونمط أو قطاع الخدمات المستقلة، فهي مختلفة من حيث ديناميات إعادة إنتاجها، ومن حيث وظائفها الاقتصادية والاجتماعية.

وأعطت المشاريع المبحوثة مؤشرات مهمة على أثر هذه المشاريع في تغيير أدوار أفراد الأسرة. فهي تشكل بديلاً ملائماً للنساء، وبخاصة في قطاع الأعمال المنزلية المدرة للدخل، يتلاءم والضوابط الاجتماعية والثقافية على عمل المرأة. وتسمح باستغلال عماله الأطفال والشيوخ، وبخاصة أن معظم عملية العمل في هذه الأنشطة تتم في المنزل أو في محطيته، وهذا ما أكدته دراسات عده، منها حمامي (١٩٩٧)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المرأة والعمل (٢٠٠١).

أعباء جديدة للنساء

أظهرت الحالات المدروسة مؤشرات عامة على تزايد أعباء النساء في الأسر التي لديها مشاريع غير منتظمة. ويظهر ذلك من خلال تحمل النساء أعباء المشروع المنزلي، أو من خلال تحملها أعباء إنجاز عمليات غير منظورة في مشروع الرجل. وعلى الرغم من تنبه الدراسة إلى أهمية ذلك، فإنها لم تستطع متابعتها، وبخاصة أن ذلك يتطلب متابعة دقيقة لمهام أفراد الأسرة اليومية، لفترة زمنية معقولة، أو من خلال منهجه شبيهة بما اتبع في مسح استخدام الوقت الذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العام ٢٠٠١-٢٠٠٠. وتزداد أهمية دراسة تزايد أعباء النساء في ظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانتشار الفقر والبطالة، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن المرأة هي المسئول الرئيسي عن معظم أنشطة التكيف التي تتحذّلها الأسرة، بما فيها تقليص إنفاق الأسرة، وتقليل ارتباطها بالسوق، وتنشيط الاقتصاد المنزلي الموجه لاستهلاك الأسرة. وهذا ينقل مركز ثقل دراسة الموضوع إلى تكيف الأسرة، وأثره على إعادة توزيع الأدوار فيها، وكجزء منها، أعباؤها في المشروع غير المنظم.

وبصورة عامة، أعطت المشاريع المبحوثة مؤشرات عامة على الدور المهم للعوامل الخارجية والخارجية بالنسبة للمشروع، في إعادة إنتاج المشروع غير المنظم. وبينت دورها الكبير في إبراز دور هذه المشاريع في امتصاص البطالة المرتفعة، واستخدامها آلية للتخفيف من الفقر، على حساب دورها في إضفاء درجة من الديناميكية على الاقتصاد المحلي. أي تزايد أهمية الأنشطة المنزليّة المدرة للدخل، وقطاع الخدمات المستقلة، وإضعاف دور قطاع المنشآت والأعمال الصغيرة.

المراجع:

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠١)، المرأة والعمل في فلسطين: دراسة في العمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر من واقع بيانات مسح استخدام الوقت، ١٩٩٩-٢٠٠٠. رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠٠١)، المرأة والعمل في فلسطين: دراسة في العمل مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر من واقع بيانات مسح استخدام الوقت، ١٩٩٩-٢٠٠٠. رام الله- فلسطين.
- حمامي، رima، ١٩٩٧. دمج النساء في العمل المأجور في فلسطين: العقبات

والاستراتيجيات والقواعد، المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، أوراق العمل الكامل، المجلد الثاني. رام الله: وزارة العمل الفلسطينية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، ٢٠٠٠. الأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة، مع ترکيز خاص على البطالة. نيويورك: الأمم المتحدة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، ٢٠٠١. مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الأسكوا، ٢٠٠١-٢٠٠٠: ملخص. نيويورك: الأمم المتحدة.
نقاً عن الصفحة الإلكترونية: <http://www.escwa.org>.

ناصر، يوسف، ٢٠٠٠، مشاريع الأعمال الصغيرة الفلسطينية في الضفة الغربية: طبيعتها وشروط نجاحها. رام الله: منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين

منتدی

طاولة مستديرة: الأزمة السياسية الراهنة ودور المجتمع المدني

عقد معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت بتاريخ ١٨ أيار ٢٠٠٣ ندوة على شكل طاولة مستديرة لمناقشة الأزمة السياسية الراهنة، ودور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في صياغة الحلول لمعالجة هذه الأزمة. وقد شارك في النقاش عدد من الأكاديميين والباحثين، منهم (مع حفظ الألقاب)؛ لبنى عبد الهادي، هديل قراز،بني جونسون، نداء أبو عواد، ليما ميعاري، ريماء حمامي، عبد الكرييم البرغوثي، رمزي ريحان، روان الفقيه. هذا بالإضافة إلى عدد من مقدمي الأوراق الواردة أسماؤهم في الفقرة التالية. وقد طلب المعهد إسهاماً مكتوباً من عدد من شخصيات المجتمع المدني، ونقوم بنشرها هنا مع تدخلات تحريرية طفيفة. وقد أدار الندوة الأستاذ جميل هلال. وفيما يلي الأوراق المكتوبة، وملخص لأبرز الأفكار التي أثيرت في الندوة.

جميل هلال: موضوع طاولتنا المستديرة اليوم هو الأزمة السياسية الراهنة، وسؤال ما العمل إزاء هذه الأزمة المتفاقمة. يتلخص موقف حكومة Sharon، كما هو معروف، في تدمير للمشروع الوطني الفلسطيني عبر تفتيت المجتمع الفلسطيني، وتدمير اقتصاده، وعبر إنهاك الحركة الوطنية (كسلطة ومعارضة، ومجتمع مدني). وتنفيذ حكومة Sharon في تنفيذ إستراتيجيتها هذه من شروط الوضع الدولي، وتحديداً بعد الحادى

عشر من أيلول ٢٠٠١، ومن شروط الوضع الإقليمي بعد احتلال العراق، ومن الحال الذي آل إليه الوضع الفلسطيني الداخلي (غياب قيادة فاعلة، وتعدد إستراتيجيات، وتخبط سياسي، ومستويات فقر وبطالة قياسية...). هنا السؤال الآتي: ما المهام المطلوبة من المجتمع المدني في مكوناته الرئيسية (الأحزاب السياسية، والحركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية) لمواجهة هذا الوضع، وإخراجه من حالة الانسداد السياسي القائمة؟ هذا وقد وردت إسهامات مكتوبة من السيدة أميرة هارون وهي عضو مكتب سياسي في حزب الخلاص الوطني الإسلامي (غزة)، والسيدة ناديا أبو نحلة وهي مدير طاقم شؤون المرأة (غزة)، وسهام برغوثي، عضوة المكتب السياسي لحزب فدا، ود. جورج حقمان، أستاذ الفلسفة في جامعة بيرزيت ومدير مؤسسة مواطن، والأستاذة أيلين كتاب، مديرية معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، والسيد أشرف العجمي الصحافي والمحلل السياسي (غزة).

من المفيد، لدى مناقشة الأفكار المطروحة في الأوراق مواجهة السؤال التالي: من هم اللاعبون الأساسيون في الساحة الفلسطينية في الوقت الراهن؟ من الواضح أن التيار الإسلامي بات لاعباً أساسياً، وتبقى حركة فتح، رغم ما تشهده أوضاعها الداخلية من توترات لاعباً أساسياً كذلك، وإن بدرجة أقل، السلطة الفلسطينية. على الصعيد الإقليمي والدولي تبرز كل من إسرائيل والولايات المتحدة كلاعب رئيسي، و مصر والأردن كلاعبين ثانويين. وتعنى حكومة شارون إلى منع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة والاستمرار، عبر ضم أكبر جزء من أراضي الضفة الغربية بأقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين، وحشرنا في معازل سكانية عبر سور العزل العنصري والمستوطنات والحواجز. ما يجري في غزة منذ فترة هو محاولة للقضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة، وكسر الإرادة الوطنية الفلسطينية تفيذا لخطبة شارون. وفي الوقت الذي تشهد الساحة تجادلاً بين التيار الوطني العام، ممثلاً بحركة فتح والتيار الإسلامي ممثلاً بحركة حماس، وما يغيب عن الساحة الفلسطينية هو صوت اليسار الديمقراطي القادر على تشكيل بوصلة للحركة السياسية الفلسطينية في مأزقها الراهن. هذا الصوت غائب منذ فترة، وهو أحد تجليات المأزق السياسي الفلسطيني... هذا مدخل لتحفيز الحوار.

ستبدأ بالإسهامات المكتوبة، ومن ثم نستمع إلى مداخلات.

أ. الإسهامات المكتوبة:

أولاً: ورقة د. جورج جقمان؛ هل سيستمر المجتمع الفلسطيني في التفتت؟

لتصور السيناريو التالي: "تنفذ إسرائيل تهدياتها للرئيس عرفات، ويغيب عن الساحة السياسية، وهو الصمغ اللاصق للنظام السياسي الفلسطيني الحالي بما في ذلك حركة فتح. يبدأ التفتت في حركة فتح المنقسمة أصلًا إلى مجموعات وفتاب ومحاور غير مأسسة، متنافسة ومتناحرة أحياناً. تقوم اللجنة المركزية للحركة بعقد اجتماع لها وإصدار بيان بغرض تثبيت تمثيلها كلجنة لفتح. يجري الطعن بشرعية تمثيلها من مجموعات مختلفة سياسية وميدانية في بيانات مضادة، ويدعو البعض لعقد اجتماع للمجلس الثوري لعله الإطار المناسب لإعادة الوحدة الداخلية. يسبق اجتماع المجلس الثوري مداولات ومناقشات واجتماعات عدة لغرض الاتفاق على محاور جديدة تشكل قيادة مرحلية، لكن الاتفاق متعدد ويتأجل عقد الاجتماع عدة مرات.

في هذه الأثناء، تقوم الوزارة الفلسطينية بمحاولات لسد الفراغ السياسي ولكنها ليست في وضع يمكنها من السيطرة على ما يجري على الأرض، بالرغم من المناشدات المتعددة الصادرة عنها للجمهور العام. ويفاقم الوضع الميداني أثناء ذلك، وتعاظم سطوة المجموعات المسلحة داخلياً، وتزداد مطالبتها "لتبرعات" نقدية من الجمهور خاصة المقترنين نسبياً منهم باعتباره دعماً لمقاومة الاحتلال. وتستمر المقاومة بأشكال مختلفة مع استمرار التوغل والاعتقالات والاغتيالات، ولجاجة المجموعات المسلحة لتبرير وجودها و حاجتها "لتبرعات"، خاصة المجموعات المستقلة عن الحركات والأحزاب السياسية أو حتى تلك التي تدعى أنها تنتمي إلى إداتها.

وتقوم بعض عناصر من الأجهزة بالانضمام إلى هذه المجموعات، أو تشكيل مجموعات جديدة نظراً لتوقف الرواتب بسبب تفتت السلطة وحصول انهيار إضافي في الوزارات والدوائر الحكومية، بسبب إعادة الاصطفاف المحموم الجاري في كافة المحاور التي كانت تشكل النظام السياسي قبل اضمحلال مؤسسة الرئاسة.

بعد ثلاثة شهور من توقف الرواتب لموظفي الحكومة واستمرار الوضع الميداني مستمراً، تزداد نسبة البطالة، ويعم الفقر، وتزداد السرقات والاعتداءات الداخلية، ويصبح الوضع جاهزاً لتدخل خارجي. فالوضع الإقليمي والدولي لا يتحمل استمرار حالة الفوضى هذه التي تهدد دول الجوار بدليل قيام الأردن ومصر بتشديد إجراءات عبور الحدود إلى ما يقارب الإغلاق، حتى إن مؤدي العمرة لم يتمكنا في العام ٢٠٠٤ من الحصول على تصاريح دخول إلا لنذر يسير.

تتحرك الولايات المتحدة، بالتنسيق مع الجنة الرباعية والأمم المتحدة وإسرائيل، نظراً لأن الوضع داخلياً أصبح مهياً لظهور قيادة جديدة، ولوجود تقبل من الجمهور الفلسطيني لمبادرات يؤمن بها إيقاف المعاناة الاقتصادية وحالة الفوضى التي باتت تطال الجميع. وتعقد أخيراً القمة العربية لبحث الوضع في فلسطين وتوفير غطاء عربي لمبادرات دولية متعلقة بفلسطين.

ويتوالى الضغط على حماس وفصائل المقاومة المختلفة وعلى سوريا عبر الترهيب أولاً والترغيب ثانياً. وتعاون إسرائيل مع مشروع وقف إطلاق النار المقترن، ولا تجد الأطراف الفلسطينية صعوبة كبيرة في الموافقة ... يبدأ العمل على مرحلة الأجهزة من قبل الرباعية بعد إعادة هيكلتها، ويتم دفع الرواتب لموظفي الحكومة كإجراء مرحلي، وتبدأ المؤسسات الأجنبية بتوزيع المساعدات بشكل مكثف بما في ذلك وكالة الغوث. ويتم الإعلان عن موعد لانتخابات نيابية جديدة تحت إشراف الأمم المتحدة، وممثلين عن جامعة الدول العربية، بعد موافقة حماس وآخرين على المشاركة فيها.

وكبادرة حسن نية تقوم إسرائيل بالإفراج عن عدد من المعتقلين من بينهم قياديون سياسيون، مثل: عبد الرحيم ملوح، وحسن يوسف، وموان البرغوثي وآخرون. ويشكل خروج مروان البرغوثي حدثاً مهما داخل فتح؛ لأنه يبشر بقدر من إعادة اللحمة الداخلية وتوفير قيادة لها مشروعية. فتعتري فتح حمى جديدة من إعادة الاصطفاف بين المحاور المختلفة استعداداً للمرحلة القادمة. ويطالب مروان البرغوثي بانعقاد اللجنة الحركية العليا والمجلس الشوري لغرض الإعداد لانتخابات داخلية لاختيار ممثلين في مختلف الأطر بما في ذلك اللجنة المركزية.

في الأثناء، يبدأ العمل بسرعة على إنجاز قانون انتخابات جديد وهو ما كان المجلس التشريعي بقصد مناقشته سابقاً قبل تجميد العمل على إنجازه بانتظار "الطرف الملائم". ولا تعترض حماس على إدخال التمثيل النسبي لنصف المقاعد على الأقل ذلك أن القانون القديم قد يؤدي إلى حصولها على أغلبية من المقاعد؛ لأن المنافسة ستكون في الأساس بينها وبين فتح التي تعاني من ضعف نسبي. وهذا يقود، بدوره، إلى قيام حماس بتشكيل الحكومة الجديدة، وهو أمر غير مرغوب فيه منها في الوضع السياسي الراهن، لأنه يعني التفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة حول المسار السياسي المقابل. فهي ترى أن الوضع الأفضل لها أن تكون في المعارضة، شرط حصولها على نسبة "معقولة" من المقاعد في المجلس النيابي القادم، وهذا ما قد يوفره نظام التمثيل النسبي الذي يسمح بتعديدية أكبر في المجلس.

وبعودة الدعم المالي للحكومة والمؤسسات الأهلية تنتشر حمى الإعداد لانتخابات من ندوات وورش عمل وتدريب وتسجيل للناخبين ولجان محلية لمراقبة الانتخابات والتتأكد من نزاهتها وشفافيتها إجراءاتها. وتقوم الأطر والمؤسسات النسوية بمتابعة عملها والضغط

على المجلس التشريعي لتوفير حد أدنى من المقاعد للنساء في القانون الجديد. ويجري في الأثناء ضخ الأموال لإحياء الاقتصاد المحلي من خلال مشاريع إعمار في غزة خاصة، وإعادة تأهيل الشوارع والمباني بما في ذلك مطار غزة، وخلق فرص عمل جديدة، نظراً لفهم جميع المعنيين أن المسار السياسي يلزمه رافعة اقتصادية. و تقوم الرباعية بالإعلان أنه بعد إتمام الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة، سيجري العودة إلى خارطة الطريق بهدف إنشاء دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة. هذا ليس الاحتمال الوحيد الممكّن. لتصور احتمالين آخرين.

سيناريو رقم ٢: يجري دراسة تبعات تفاصيل تهديدات إسرائيل للرئيس عرفات بدقة وهي تحتاج لضوء أحضر من الولايات المتحدة، ولتحديد التوقيت المناسب لأخذ ردود الفعل الفلسطينية والعربية بعين الاعتبار لأنها قد تؤجل أي مسار سياسي لفترة يصعب تقديرها. لذا يبدأ العمل على خيار آخر وهو تحويل منصب الرئيس عرفات إلى منصب فخري أو شبه فخري. وبوجود انسداد في المسار السياسي تبدأ المطالبات من عدد من النخب الفلسطينية وبخاصة النخب السياسية، بأن يسمح الرئيس عرفات بظهور قيادات جديدة نظراً "الفشل" القيادة القديمة وضمن هذا التصور يتطلب فصل منظمة التحرير الفلسطينية عن السلطة الفلسطينية على أن تتولى السلطة مسار المفاوضات والمسؤوليات "الأمنية". لكن هذا التوجه يصطدم بثلاث عقبات يجب حلها: الأولى، قبول الرئيس عرفات بهذا الدور، وثانياً، قبول إسرائيل والولايات المتحدة به، وثالثاً، وجود قناعة لدى إسرائيل والولايات المتحدة بأنه حتى لو قبل الرئيس عرفات بهذا الدور، فإنه لن يكون في إمكانه إعادة خلط الأوراق لاحقاً وفي منتصف الطريق.

سيناريو رقم ٣: "يستمر الوضع الراهن على ما هو عليه ولكن بوجود احتمالين يتعلقان بمبادرة رئيس الحكومة الإسرائيلية المسمّاة "انسحاب من طرف واحد". الأول، نجاح شارون بتسويق خطة معدلة داخل الحكومة، ربما بإعادة تشكيلها باتفاق مع حزب العمل وخروج الأحزاب التي على يمين الليكود. في هذه الحالة، يجري التهليل لهذه المبادرة من الولايات المتحدة والرباعية والإدعاء بأنها مرتبطة مع خارطة الطريق، أو تقوم بطلب ربطها، وفق الموقف السياسي للأطراف المختلفة. لكن الوضع الميداني لا يتغير كثيراً، فستستمر إسرائيل بالاغتيال والتغلغل وهدم البيوت في الرد على أية عمليات مقاومة مهما كان حجمها محدوداً، بغرض الحفاظ على "قوة الردع". ومع مرور الوقت، ينتهي المفعول السياسي لهذه الخطوة وتنشأ حاجة لمسار سياسي آخر غير "الانسحاب من طرف واحد".

أما الاحتمال الثاني فإنه ينشأ في حال فشل شارون في إعادة تجميع "خيارات السياسي"

والحصول على موافقة داخلية عليه. وهو الاحتمال الأبعد لأنه يعني فقدان إسرائيل لزمام المبادرة السياسية والتخلي عنها لأطراف أخرى. وكانت الولايات المتحدة قد أقنعت شارون بعدم وجود حل عسكري للوضع الراهن نظراً للقيود السياسية على العمل العسكري، كون إنهاء الصراع يتطلب قتل أعداد أكبر من المدنيين الفلسطينيين، وهذا اقنع شارون بالحاجة لمبادرة سياسية تقوم بها إسرائيل. وكان لقاء وزير الخارجية الأمريكي مع متبني وثيقة جينيف إيماءة واضحة تهدف إلى الإشارة لوجود خيارات إسرائيلية أخرى في حال استمرار الانسداد السياسي.

والاحتمال الثاني يتلخص بقيام الولايات المتحدة بمبادرة سياسية تضغط فيها على إسرائيل لتنفيذ التزادات المتبادلة مع الولايات المتحدة التي وافق عليها رئيس الحكومة الإسرائيلية، وربما ربطها مع خارطة الطريق بهدف استمرار المسار السياسي. وتشكل المقالة التي كتبها هنري كيسينجர في بداية أيار التي دعا فيها لمبادرة سياسية أمريكية مؤسراً على بداية توحد الطبقة السياسية في الولايات المتحدة حول الحاجة لإعادة إحياء المسار السياسي في حالة فشل شارون في إعادة ترتيب وتمرير خطته داخلياً، "إنقاذ إسرائيل من نفسها" كما دعا البعض في السابق.

نظرة أبوية؟ ربما، ولكنها أيضاً حاجة إقليمية ودولية في الظرف الراهن. لذا من المستبعد أن يكون هذا الاحتمال كبيراً للحاجة إسرائيل كدولة للاستحواذ على زمام المبادرة السياسية. وفي كل الأحوال تبقى في يدها إمكانية الهروب للأمام من خلال الانتخابات كسباً للوقت، وإعادة خلط الأوراق الداخلية، درعاً لمخاطر التدخل الخارجي بما في ذلك "الحليف الإستراتيجي"، الولايات المتحدة.

ماذا يمكن للمكونات الأساسية للمجتمع المدني الفلسطيني أن تفعله؟ يجب القول أولاً أن التفتت الحاصل حاليًا في المجتمع الفلسطيني سببه طبيعة النظام السياسي الفلسطيني التي تكمن صفتة العامة في عدم مؤسسته وفي فسيفسائته، أي أنه كان متفتتاً قبل الانتفاضة الثانية، ولكن الصراع الميداني أظهر نقاط ضعفه بوضوح وأدى إلى تفتت أكبر فيه. إضافة إلى أن وجود سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطينية في وضع فيه صراع ميداني، خلق أزمة كبيرة لها. فهي من جهة تسعى للحفاظ على وجودها المرتبط باستمرار عملية سياسية، لكن بتوقف المسار السياسي لا بد أن تبرر وجودها تجاه جمهورها الداخلي في خضم الصراع من خلال دعم غير رسمي للمقاومة، أي أنها حاولت أن تمسك بالعصا من الوسط كما يقال.

ونظراً لأن خارطة الطريق تشكل المسار السياسي الوحيد المتفق عليه بين كافة الأطراف المعنية بما في ذلك السلطة الفلسطينية، يبقى هذا المسار الوحيد الممكن حتى لو تم تعديله ليأخذ بعين الاعتبار "الانسحاب من طرف واحد" إن تم. ولكن مفعول هذا الانسحاب

السياسي سيتلاشى خلال ما لا يزيد عن العام في حال استمرار الصراع الميداني، وسيتم دفع كافة الأطراف للعودة إلى خارطة طريق معدلة.

إن مقدرة المجتمع المدني في التأثير على المسار السياسي محدودة بسبب ضعف الأحزاب السياسية ومركزة القرار السياسي الفلسطيني. لذا تكمن الأولوية الأولى لمؤسسات المجتمع المدني في العمل المستمر والدؤوب من أجل فتح النظام السياسي للتغيير باتجاه يعكس الرأي العام الفلسطيني في القرار السياسي. ومن الأهمية بمكان أن تعكس التعديلية الموجودة في المجتمع الفلسطيني في بنية النظام السياسي، لأن تعدد المحاور هو الضمانة الوحيدة لعدم مرحلة القرارات، وأنه يوفر التوازن المطلوب للاستقرار الداخلي وإيقاف التفتت. كل ذلك مشروع أيضاً بالمؤسسة، الترافق المضاد للفسيفساء الحالية.

ثانياً: أميرة هارون؛

دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين إزاء معطيات المرحلة.

إن تعقيدات وإشكاليات وتدخلات الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي سياسياً وميدانياً واستراتيجياً ليختار عندها الحليم ويقف عندها الحكيم. ولكن مع الأخذ بالاعتبار الكثافة الرمزية للقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية ذات الثقل الضاغط على أوضاع وقضايا الاجتماع العام تصبح الأمور أكثر استيعاباً. وإنما إذ نتحدث عن تطورات وتداعيات القضية الفلسطينية وأثر ذلك على المجتمع الفلسطيني ننطلق من معطيات الواقع الراهن دولياً وإقليمياً ومحلياً...

الوضع الدولي: نجد في ظل صعود الهيمنة الأمريكية أن الجديد في الوضع الدولي الحالي هو أنه يمثل قوة ضاغطة بشدة ليس على حركات المقاومة فقط، وإنما على فكرة المقاومة من أجل تحرير نفسها في ظل عدم وجود اتفاق دولي واضح على تحديد الفرق بين المقاومة والإرهاب. كما يمثل نجاح الولايات المتحدة في احتلال العراق والسيطرة على ثرواته ومقدراته هزيمة شاملة وساحقة للنظام الرسمي العربي، ويصب في خدمة الكيان الصهيوني كحليف استراتيجي مهم لواشنطن، والنيل من الإرادة العربية الرسمية، وممارسة المزيد من الإرهاب. إن مقولات المرونة والواقعية والتعاطي مع حقائق العصر وتحولاته وقوانين القوى والتحالف الاستراتيجي الصهيوني الأمريكي والتامادي في الرؤية الأمريكية بعيون إسرائيلية ما هي إلا دعوات للتنازل الطوعي عن الحقوق المنشورة.

الوضع الإقليمي: بربورت رؤى سياسية مستحدثة لنخب الحكم العربية التي انقلبت على مورثاتها، وباتت ترى الصراع العربي الإسرائيلي في صورة نزاعات قطرية يمكن تسويتها على هدى من المصالح الوطنية الخالصة. بات بذلك واضحًا من خلال:

اللقاء القطري - الإسرائيلي (٢٠٠٣-٥) الذي جاء في سياق إقليمي مليء بالتشكك في التوایا الأمريكية الإسرائيلية، والذي استخدم خطاب "علاقات إسرائيل على أساس المصلحة القطرية"، وهو خطاب جديد وأسلوب منفرد للتعامل مع الشأن الفلسطيني، يتم ربطه بمصلحة الدولة المباشرة بعض النظر عن مسيرة التسوية وتوسيعه لتجزئة الاهتمام العربي والتحرك المنفرد.

- إعلان العرب في قمة بيروت ٢٠٠٢ موافقهم على تطبيع العلاقات مع إسرائيل تلاها قبول طهران للمرة الأولى بفكرة دولتين فلسطينية وإسرائيلية.

- بات شبح التطبيع يظهر وبشدة من خلال ثقافة السلام التي تروج لها بعض المؤسسات من خلال برامح هدم للثقافة، وضرب الهوية، واقتلاع لجنور، وأصالة القضية الفلسطينية.

فلا عجب إذن صعوبة الواقع الفلسطيني الداعي للقلق والمنذر إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه، ولا يعني بذلك أن مؤسسات المجتمع المدني كانت مغيبة تماماً، بل استطاعت تقليص اعتماد الفلسطينيين على الكثير من الموارد المتعددة المصادر، واستيعاب صدمة الإغلاق الكامل والجزئي لعشرات الآلاف من العمال، ومقاومة التقيد الصارم على نقل الأموال إلى الأراضي الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى مواجهة العقوبات الجماعية الإجرامية التي تمارسها قوات الاحتلال من خلال دورها الصحي وعبر استمرار دور مؤسسات الزراعة والتنمية رغم صعوبة الوضع. على مواجهة التحديات الدولية والإقليمية والمحلية التي من أبرزها:

- الرؤى الفلسطينية المتناقضة والخلافات الجوهرية السياسية والموضوعية لغايات وحدود التحرير وإمكانيات التعايش مع إسرائيل، والبقاء تبعاً لذلك في دائرة اللاحسن واللاوضوح، واستحالة التوفيق مع المتناقضات.

- عدم وجود قيادة جماعية لاتفاقية، وعدم وضوح المرجعيات للفصائل السياسية مجتمعة، وغياب الرؤية الاستراتيجية والأهداف المحددة، وغياب برنامج عمل سياسي موحد.

- ضعف دور الأحزاب، واحتزال وجودها، وخلو برامجها من مواقف سياسية محددة ومتقدمة عليها.

- اختلال منظومة القيم في المجتمع على مستويات عدّة، وتراجع قيم إيجابية عديدة.
- محاولات تغيير الوعي لتسويق أوهام سلام خادع ومراؤغ من خلال مسيرة فاشلة انتهت بوضعية تفاوض مفتوح تكون فيه مرجعية التفاوض هي خارطة الطريق.

ويطلب الوضع الراهن من منظمات المجتمع المدني العمل على:

- توفير حالة من الجاهزية والاستعداد للتعاطي مع هذه المعطيات دون إخفاء لحقيقة الأوضاع الصعبة والسلبية.
- إسقاط الخوف من النفوس جمِيعاً، والحلولة دون تسرب اليأس إلى داخل العقول والقلوب للنبيل من إرادة التحدى التي تردد المقاومة وتنميتها.
- حسم الموقف من قضية التسوية، وبالتالي التعاطي مع الاختيار العام وهو المقاومة والالتفاء على قاسم مشترك لا تمليه قوى خارجية، وإنما يشكل عصارة خبرة نضال أجيال سبقت، وأجيال حاضرة ومستقبلية، وصولاً إلى وحدة وطنية على قاعدة برنامج وطني للإصلاح والتغيير الديمقراطي، وتأمين مقومات الصمود في المعركة ضد العدوان الإسرائيلي.
- إيجاد صيغة صحيحة جامعة وتوحيدية لمحمل نشاط المؤسسات غير الأهلية والنسوية، خاصة الأمر الذي من شأنه صب الجهود والإمكانيات في عمل موحد مشترك واضح الأهداف والوسائل لتحقيق الهدف العام والإستراتيجي.
- إجراء تقييم شامل لبرامج وخطط مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة المؤسسات غير الأهلية بما يتنااسب مع مستجدات الوضع الفلسطيني المتلاحقة يومياً. وهذا يتطلب إعادة ترتيب أولويات العمل والتوقف عن الانشغال ببرامج ليست ملحة، مع الضغط على جهات التمويل والمانحين من أجل تنفيذ مشاريع البناء والإنشاء والمشاريع الطويلة المدى التي تعزز عوامل صمود وبناء المجتمع.
- التركيز على إرساء وتأهيل مفاهيم الهوية الفلسطينية، وعدالة القضية، ومفهوم المقاومة دولياً وإقليمياً، وذلك بإحياء حركة التضامن الدولي، وتفنيد الرواية الإسرائيلية، وإبراز حقيقة أن القضية الفلسطينية قضية عربية إسلامية، والمطالبة باستحقاقات ذلك.
- انخراط ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في اللجان الوطنية العامة التي تتشكل لمتابعة قضايا الجمهور والإسهام في بلورة خطة اجتماعية اقتصادية

وطنية، وتعزيز الدور الميداني وخاصة في موقع المواجهة والمشاركة في الفعاليات الجماهيرية التي تدعوا لها قيادة الانتفاضة.

القيام بحملات مقاطعة السلع الإسرائيلي، على أساس أن المقاطعة مبنية على موقف مبدئي منطلق من منطلقات وطنية وعقائدية، والعمل على توفير البديل الفلسطينية، وترشيد استهلاك السلع التي لا بديل لها.

وأخيراً إن صراعاً معقداً وشمولياً وحضارياً كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي لا يمكن حسمه بالضربة القاضية، ولا تعني التحديات مهما بلغت انهزامنا حتى لو كان في محصلتها أن موازين الصراع ليست في صالحنا، فموازين القوى أخطأت في الحسابات أمام عطاء شعبنا وتقديمه، والواقع خير شاهد.

ثالثاً: سهام برغوثي؛ دور مؤسسات المجتمع المدني في المرحلة الراهنة

على الرغم من نتائج الاستفتاء الذي جرى لمنسبين/ات في حزب الليكود بتاريخ ٤/٥/٢٠٠٤ حول خطة الانسحاب أحادية الجانب من غزة التي شكلت المعارضة لهذه الخطة ما نسبته ٦٠٪، فلا يزال شارون مصمماً على المضي في خطته وإجراء تعديلات طفيفة عليها إرضاء للمعارضين. فهو لم يعلن عن استقالته، ولم يطرح إجراء انتخابات مبكرة . ومن المؤكد أن الدعم الكامل الذي حصل عليه شارون من الإدارة الأمريكية في خطاب الضمانات للرئيس بوش بتاريخ ٤/٤/٢٠٠٤ التي تعني تجاوز المرجعية الشرعية الدولية لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، يدفع شارون للمضي قدماً في الترويج لخطته ومحاولة خلق المناخ المناسب لتنفيذ هذه الخطة رغم معارضة أغلبية حزبه لذلك. إن هذه الواقع تشير إلى أن شارون - سواء بالتوجه إلى إجراء استفتاء عام للمجتمع الإسرائيلي، أو بإعادة تركيبة الائتلاف الحكومي بعودة حزب العمل لهذا الائتلاف وخروج المتشددين - ماض في تنفيذ خطته، مما خيارات الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة؟:

أولاً: تواصل كفاح الشعب الفلسطيني حتى تحقيق أهدافه الوطنية بإنها الاحتلال الإسرائيلي عن جميع الأراضي إلى احتلت في الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، ورحيل المستوطنين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وفق قرار ١٩٤٨ لعام ١٩٤٨.

ثانياً: اعتبار تنفيذ خطة الانسحاب أحادية الجانب من غزة خطوة نحو مواصلة الشعب

الفلسطيني لنضاله من أجل الحرية والاستقلال الوطني. وهذا يتطلب تحمل السلطة الفلسطينية المسئولية الكاملة للمناطق التي يتم إخلاؤها.

ثالثا: تفويت الفرصة على شارون في تنفيذه خطة الانسحاب أحادية الجانب من غزة باعتبارها هزيمة لحققت بالفلسطينيين عبر تدمير البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية، وإلحاق ضربات متلاحقة لخلخلة نسيج المجتمع، وتعزيز إفقار الشعب الفلسطيني، وفتح الباب أمام عملية تدمير الذات. وهذا يتطلب التحليل بالمسؤولية الوطنية، وتعزيز الوحدة الوطنية على قاعدة التعددية السياسية في إطار وحدة العمل لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، ورفع جاهزيته في مواجهة التحديات.

رابعا: إطلاق مبادرة فلسطينية جديدة تؤكد على تمسك الشعب الفلسطيني بقرارات الشرعية الدولية، وتدعوا إلى عقد مؤتمر دولي لحل الصراع على قاعدة دولتين لشعبين، وأن لا أمن ولا سلام دون تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

خامسا: العمل على دمقرطة المجتمع الفلسطيني لصيانة حقوقه الوطنية وحمايتها.

سادسا: تفعيل دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

فما المطلوب في هذه المرحلة حتى يمكن الشعب الفلسطيني من موصلة نضاله وتعزيز صموده وتمكينه من مواجهة هذه التحديات؟

الاستفادة القصوى من تجاربنا السابقة

من الضروري الاستفادة القصوى من الخبرات والتجارب التي تولدت عبر عقود في النضال الوطني الفلسطيني الذي مكن الشعب الفلسطيني من الاستمرار في البقاء على أرضه، وتنوع أشكال وأساليب نضاله المشروع ضد المحتل التي أقرتها المواثيق الدولية. فالمطلوب هو الأخذ بدروسها. لقد تمكّن الشعب الفلسطيني بكلفة فتاته الاجتماعية وقواه الوطنية في مختلف المنعطفات التاريخية من توليد أدوات لتنظيم الجمهور الفلسطيني، واستنباط أنماط وأساليب من العمل المنظم رغم القمع والتكميل التي تنهجها سلطات الاحتلال على مر العقود. فهناك نماذج ريادية للحركة الوطنية الفلسطينية أسهمت في إحداث نقلات نوعية في مجرى عملية النضال الوطني، فعلى سبيل المثال وليس الحصر:

١. دور البلديات والمجالس المحلية في التصدي لسياسات الاحتلال. فقد شكلت نتائج العملية الانتخابية التي جرت عام ١٩٧٦ للبلديات نقلة نوعية في دورها. فقد تولت، إلى جانب دورها الأساسي في إدارة شؤون المواطنين، دوراً

وطنياً قيادياً. فقد تشكلت لجنة التوجيه الوطني من رؤساء البلديات التي أخذت على عاتقها قيادة النضال الوطني الفلسطيني تحت الاحتلال.

.٢ دور الحركة النقابية في التصدي لإجراءات الاحتلال، وفي صياغة العلاقة بين أصحاب العمل والعمال بحيث يتم تنمية الاقتصاد الوطني (على الرغم من التبعية الاقتصادية للاحتلال)، وتحقيق مكتسبات للعمال من خلال تحديد الحد الأدنى للأجور، وحل نزعات العمل من خلال تشكيل لجان تمثل النقابات واللجان العملية والمؤسسات الوطنية، وتكرис حرية التنظيم النقابي، وإجراء الانتخابات الدورية. هذا بالرغم من حملات الاعتقال الواسعة في صفوف القيادات العمالية، وإصدار الأوامر العسكرية للتتدخل بالشأن الداخلي للنقابات العمالية.

.٣ تطوير دور الحركة النسائية الفلسطينية المنظمة باستنطاط أشكال وأساليب تعمل من أجل تمكين النساء من خلال توليد قوة منظمة لهن لحيازة دورهن الوطني والاجتماعي، وتبني برامج تضع حلولاً واقعية للمشكلات التي تواجه النساء تحت الاحتلال، وتعزيز النهج الديمقراطي في الحياة الداخلية من خلال عقد المؤتمرات الدورية التي تكسر مشاركة القاعدة النسوية في صياغة سياسات وبرامج الأطر النسوية المختلفة، وتشجيع النساء بتوسيع مشاركتهن في الحياة العامة.

.٤ بلورة أشكال متنوعة للعمل في المجال الصحي والزراعي والتربوي .

.٥ تعزيز المبادرات المحلية الساعية إلى تخفيف المشكلات التي تواجه المجتمعات المحلية من مثل تشجيع تشكيل فرق العمل التطوعي التي أسهمت في تخفيف تكلفة بعض المشاريع التنموية التي كانت تنفذها البلديات عبر تحديد أيام للعمل التطوعي (مساندة الأسر الفلسطينية في موسم قطف الزيتون، وفي مواسم الحصاد، وفي فتح وشق طرق زراعية .. الخ). كما أسهمت في تفعيل دور الشباب في المجتمع الفلسطيني، وإشراكه في وضع السياسات والتوجهات الخاصة بدور الشباب المجتمعي.

هذه بعض النماذج التي تدل على تمكّن الحركة الوطنية الفلسطينية من صياغة برامجها تحت الاحتلال بهدف تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ورفع جاهزيته في مقاومة المحتل. كما أظهرت تجربة الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣) قدرة القيادة الوطنية الموحدة من قيادة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة على التصدي للمحتل، وعلى إيجاد الحلول الواقعية للمشكلات الناجمة عن سياسة الاحتلال كتنظيم العلاقة بين مالك العقار والمستأجر، والترويج للمنتجات الوطنية المحلية عبر المقاطعة المشددة للبضائع الإسرائيلي، ومحاولة

تطويق ومحاصرة الفوضى التي عمّت حول التعامل مع العمالء، وغيرها من الأشكال النضالية التي حافظت على التسييج المجتمعي، وشكلت وقاية مانعة لأي تخلخل مجتمعي.

أن التطرق إلى خبرة وتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية خلال العقود الماضية تعني أن الشعب الفلسطيني يمتلك تجارب تؤهله لمواجهة التحديات الحالية، وتشكل السياج لحماية مكتسباته الوطنية ونسيجه المجتمعي إذا توافرت الأدوات القيادية الحريصة على تنمية وتطوير هذه التجارب في خدمة النضال الوطني والديمقراطي، خاصة أن تجربة السنوات التي سبقت الانتفاضة الثانية. ورغم تجربة الانتفاضة الأولى، فالانتفاضة الثانية تميزت بغياب دور الجماهير المنظم، في الوقت التي تتحمل هذه الجماهير العبء الأكبر دون مشاركة في صنع القرار الوطني.

دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والاتحادات الشعبية

إن مكونات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية والاتحادات الشعبية مطالبة ببلورة برامجها وخططها خدمة لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وإلادات التأثير في دمقراطية المجتمع، وتشكيل مجموعات داعمة وضاغطة لسيادة القانون، وتشجيع المشاركة المجتمعية في صنع القرار الوطني.

إن واقع الأحزاب السياسية الحالي لا يمكنها من القيام بدورها إذا لم تجر تغييرات فعلية على بنيتها عبر تعزيز الحياة الديمقراطية بإجراء الانتخابات الدورية، وفتح المجال أمام القيادات الشابة في الوصول إلى مراكز صنع القرار. والتخلص من الشوائب التي أدت إلى ترهلها.

تمثل أبرز المخاطر التي تحدق بالمجتمع الفلسطيني على ضوء تفاصيل خطة شارون في تعميق وتوسيع حالة الفوضى التي تشكل خطراً على السلطة الوطنية والمجتمع. فهناك حاجة لوجود سلطة واحدة قوية وعادلة تعرض القانون على الجميع، وتختضع المجتمع للمعادلة المتساوية، وتكون قادرة على الرقابة والمحاسبة والمساءلة. وهناك حاجة لدور فاعل لمكونات المجتمع المدني تتمثل في:

١. إجراء مراجعة نقدية شاملة لوضعية الأحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية. فبمقدار ما تحدث من تغييرات جذرية على أوضاعها تتمكن من تحمل أعباء المرحلة والإسهام في تشكيل سياج حام لأية خلخلة مجتمعية قد تحصل، وبمقدار ما تتمكن من العمل الجاد من أجل خلق آليات لضمان وحدة العمل في مختلف مناطق الوطن عبر تعزيز اللامركزية وعدالة التوزيع في الموارد التي تتحكم بها و إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر تضرراً والمتأثرة من عملية بناء جدار الفصل العنصري .

٢. الوصول إلى ميثاق وطني بين أطراف الحركة الوطنية والإسلامية. وفي هذا السياق المطلوب التسريع في إقرار مشروع البرنامج الوطني المقدم من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية للوصول إلى اتفاق وطني يسمح بتعزيز سلطة القانون وتعزيز ثقة الجمهور بها.
٣. المضي قدما نحو إصلاح شامل للوضع الداخلي الفلسطيني استنادا إلى وثيقة الاستقلال (١٩٨٨)، والقانون الأساسي لبناء مؤسسات المجتمع على أساس ديمقراطية، تكفل العدل والمساواة والتعددية السياسية، واحترام سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واحترام القضاء، وتوفير ضمانات التداول السلمي للسلطة.
٤. تشكيل مجموعات ضاغطة لاعتماد خطة أمنية شاملة، لتحقيق الأمن الداخلي، وحفظ النظام العام، ووضع حد للفلتان الأمني.
٥. المطالبة بإجراء الانتخابات المحلية على قاعدة التمثيل النسبي، حيث تلعب وحدات الحكم المحلي دورا أساسيا في الحفاظ على مكونات المجتمعات المحلية ومنع انهيارها، وتسهم في بلورة قيادات محلية قادرة على القيام بدورها التنموي، وفي تنظيم الحياة المدنية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات المحلية، وفي ذات الوقت في تعيئة الجمهور الفلسطيني في التصدي لإجراءات الاحتلال. مع ضرورة التأكيد على أهمية إقرار نظام "الكوتا" للنساء لضمان مشاركتهن في الهيئات المحلية. فقد ثبت بالملموس أن النساء أقدر على تحديد الاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية، وأن تشكل هذه الخطوة كمقدمة لإجراء الانتخابات العامة.
٦. إعادة دور للاتحادات المهنية والشعبية والعمل على دمقرطتها وذلك عبر جملة من الإجراءات، أبرزها: إعادة بناء النقابات العمالية، وإجراء انتخابات حرة ونزيفة، والعمل على تطبيق قانون العمل، ومشاركة ممثلين/ات النقابات في صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية، وإعادة دور للنقابات المهنية، وتفعيل دورها المجتمعي؛ وإعادة بناء اتحاد المعلمين باعتباره إطارا نقابيا يدافع عن قضايا المعلمين، ويناضل من أجل تحسين الظروف المعيشية لهذا القطاع المهم الذي يتحمل مسؤولية بناء الأجيال القادمة، وإعادة تجذير الحركة النسائية الفلسطينية وتخليصها من الشوائب التي علقت بها خلال المرحلة السابقة، وذلك عبر دمقرطتها، وانتخاب قيادات نسوية شابة على تماس مباشر مع الجمهور النسائي، وقدرة على بلورة السياسات التي تلبي هموم ومشكلات النساء الفلسطينيات، وتوليد قوة نسائية منظمة، مع العمل على تعليم النماذج الناجحة.

- .٧ إسهام الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في وضع خطة تنمية وطنية شاملة تخدم عملية تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وفي معالجة مشكلة البطالة، وفي وضع سياسة لمواجهة الفقر بمشاركة الفقراء وإسماع صوتهم.
- .٨ الضغط من أجل توجيه سياسات الدول المانحة لخدمة الأولويات التنموية للمجتمع الفلسطيني، والحد من ت سابق المؤسسات الأهلية في الحصول على دعم لخدمة أفراد وإعادة الاعتبار للعمل التطوعي.
- .٩ إسهام مؤسسات المجتمع المدني في صياغة الإجراءات والتاليـرـات الكفيلة بحماية حقوق المرأة الفلسطينية، وضمان مشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية، وسن القوانين التي تضمن تكافؤ الفرص، وإلغاء أشكال التمييز الواقع على المرأة الفلسطينية. وعلى الأحزاب السياسية أن تقر نسبة ٣٠٪ في تمثيل النساء في هيئاتها القيادية.
- .١٠ إعادة بناء وتوسيع لجان الأحياء لتعزيز التضامن، وتوفير الأمن الاجتماعيـنـ، مع العمل على توسيع برامج التكافـلـ الاجتماعيـنـ وفق معايـرـ سـلـيمـةـ، وتشـكـيلـ اللجان ذات الاختصاص من مثل الدفاع عن الأسرى، ورعاية أسر الشهداء والجرحـىـ، ورعاية الأسر التي لا مأوى لها بسبب تدمير منازلها... إلخ.

رابعاً: نادية أبو نحلة؛ منظمات المجتمع المدني في مواجهة المخطط الشاروني

في إطار التطورات السياسية الجارية التي عنوانها الرئيسي التفرد والهيمنة الأمريكية اللامتناهية، التي تطال مصائر الشعوب، والمس بحقها في تقرير مصيرها، والهادفة لإعادة صياغة شرق أو سـطـ جـدـيدـ كما يـتـجـلـيـ فيما يـحـدـثـ من احتـلالـ العـراـقـ، وانتـهاـكـاتـ صـارـخـةـ لـحقـوقـ الإنسـانـ، وفي إـطـلاقـ العنـانـ للـعنـصـرـيـةـ الكـوـلـونـيـالـيـةـ الإـسـرـائـيلـيـةـ لـلـتـحـكـمـ، وـالـسـيـطـرـةـ وـضـربـ الحـائـطـ بـكـلـ المـوـاـثـيقـ وـالـأـعـرـافـ الدـولـيـةـ وـمـاـ تـمـخـضـ عـنـهـ مـنـ إـعـادـةـ اـحـتـالـلـ مـدـنـ الـضـفـةـ الغـرـيـبةـ، وـمـنـ تـصـبـيـدـ عـسـكـرـيـ إـسـرـائـيلـيـ طـالـ مـؤـسـسـاتـ السـلـطـةـ وـالـمـقاـومـةـ وـمـنـظـمـاتـ الـمـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ. وـمـنـ الـواـضـحـ أـنـ مـخـطـطـ شـارـونـ الـليـكـوـدـيـ يـسـتـهـدـفـ ضـمـ مـسـاحـاتـ وـاسـعـةـ مـنـ الـضـفـةـ الغـرـيـبةـ كـمـاـ يـشـيرـ بـنـاءـ جـدارـ الفـصلـ العـنـصـريـ، وـضـمـ الـقـدـسـ، وـحـشـرـ الـفـلـسـطـينـيـ فيـ تـجـمـعـاتـ وـكـتـنـونـاتـ وـمـعـازـلـ مـقـطـوـعـةـ، وـتـحـوـيلـ قـطـاعـ غـزـةـ إـلـىـ سـجـنـ لـنـحوـ مـلـيـونـ وـنـصـفـ فـلـسـطـينـيـ تحتـ شـعـارـاتـ الـإـنـسـحـابـ الـمـضـلـلـةـ. كـمـاـ مـنـ الـواـضـحـ الدـعـمـ الـأـمـرـيـكـيـ لـهـذـاـ الـمـخـطـطـ بـعـدـ موـافـقـةـ بوـشـ عـلـىـ خـطـةـ شـارـونـ (ـالـانـفـصالـ مـنـ جـانـبـ وـاحـدـ)ـ وـإـعـفـائـهـ مـنـ

مواصلة مفاوضات الحل النهائي وشطب حق العودة للاجئين وقرارات الشرعية الدولية. كيف يمكن مواجهة المخطط الرامي إلى تدمير الكيانية الوطنية الفلسطينية ورموزها؟ وما الدور الذي يمكن أن تلعبه المكونات الأساسية للمجتمع المدني (أحزاب، اتحادات، ونقابات ومنظمات غير حكومية) لمنع الانهيار وإحباط المشروع الشاروني؟

الأحزاب السياسية:

تعاني الأحزاب السياسية من أزمات بنوية شاملة، وإن تبانت حدة الأزمة من حزب إلى آخر. ومن أبرز تجليات هذه الأزمة:

١. عدم القدرة على التأثير على القرارات السياسية المصيرية، وهذا الضعف لا يطال أحزاب المعارضة، بل وحركة فتح نفسها التي هي حزب السلطة السياسية الحاكم.
٢. ضعف دورها في معالجة القضايا المطلبية للجماهير، وبخاصة قضايا الفقر والبطالة والانفلات الأمني والرشوة والمحسوبيّة.
٣. اندادها لخطاب سياسي إستراتيجي على حساب دورها الديمقراطي، رغم إقرارها في خطابها بضرورة الربط ما بين مرحلة التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، إلا أن جل جهودها يتوجه نحو العنوان السياسي فقط. ولا يخفى على أحد غياب دور الأحزاب السياسية في مجال الحركة التشريعية، وحقوق الإنسان بوجه عام وحقوق المرأة بوجه خاص.
٤. تراجع حجم التأثير الجماهيري لبرامجها وخطابها، لا سيما في ظل عجزها عن إحداث أية تغييرات في توجهات السلطة، وآلية عملها.

تؤسس الحبيبات السابقة لضورة مراجعة الأحزاب لخطابها، وفهمها للتحالفات وللتعامل مع الآخر، ولدورها حيال القضايا المجتمعية والديمقراطية، ومشاركة في القرار السياسي، ولمراجعة طرائق عملها في التأثير على صناع القرار، بعد أن تأكّد أن تفرد قيادة حركة فتح في القرارات السياسية، وفي إدارة شؤون البلاد، وهو ما أثمر عن نتائج كارثية. لذا فإن أي دور حاسم وجوهري للأحزاب يجب أن يستند للتوجهات التالية:

أولاًً الإسراع في تشكيل قيادة وطنية موحدة يشارك فيها الجميع ضمن إستراتيجية سياسية ورؤية موحدة، وأدوات تساعد على تحقيق الأهداف لإنهاء حالة التفرد، وبحيث تصبح المرجعية السياسية.

وهذا يتطلب إعادة النظر في:

١. الخيار المطروح أمام الفلسطينيين (المفاوضات والمقاومة)، في إطار توحيد برنامج سياسي مقاوم يطرح بحراًء التفاوض وفق قرارات الشرعية الدولية بما يضمن عدم التفريط بالحقوق التاريخية والثابتة للفلسطينيين (القدس، واللاجئين، وإقامة الدولة الفلسطينية).
٢. أشكال وآليات النضال الموحدة في إطار اتفاق وطني حول أشكال النضال، وبالتحديد العمليات الاستشهادية داخل حدود ٤٨، وأشكال المقاومة ضد قطعان المستوطنين وجند الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام ٦٧.
٣. إعادة الاعتبار لأساليب العمل الجماهيري المقاوم للمخطط الشاروني، وإسقاط جدار الفصل العنصري ومصادرة الأراضي من خلال تعزيز هذا الدور، وتنظيم الجماهير في فعاليات منظمة لها سمة الاستمرارية لحين إفشال هذا المخطط، وإشراك الجماهير في معركة البناء والاستقلال.

ثانياً
إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية المتمثلة في السلطة، ومنظمة التحرير الفلسطيني، والمجلس التشريعي. وذلك من خلال تبني برنامج إصلاحي يتناول:

١. المشاركة السياسية الأوسع لكافة القوى الوطنية.
٢. الانتخابات العامة والمحليّة وفق قانون ديمقراطي يعزز إسهام كل القوى الوطنية مواجهة مخطط الفصل العنصري الشاروني الرامي لتفسيخ الوحدة الجغرافية.
٣. تفعيل دور الأحزاب في القضايا المطلبية والديمقراطية للجماهير.
٤. رابعاً التعاطي الخلاق والمبدع مع أشكال المقاومة، بما ينسجم مع المناخ المحلي والعربي الدولي.
٥. خامساً تثبيت مبدأ تضمين الكوتا على أساس الجنس في الأنظمة الداخلية للأحزاب لضمان تمثيل ومشاركة أوسع للمرأة، بما يسهم بتفعيل مشاركة المرأة وتفعيل دورها في الفعل السياسي والمقاومة.

النقابات العمالية والمهنية:

رغم وجود نقابات إلا أنها لا تقوم بأي دور لصالح الفئات الاجتماعية الممثلة لها. فهناك ضعف في التمثيل النقابي المعمّر بصورة موضوعية عن الأهداف والمطالب الأساسية للفئات الاجتماعية، حيث يطغى السياسي على البنى النقابية والتمثيلية، وتتكرّس مصالح

الهيئات المشرفة إدارياً ومطلبياً على حساب السود الأعظم من الأعضاء، لحساب الولايات الشخصية والسياسية على حساب المصلحة العامة. ومن أبرز تحليلات أزمة النقابات ما يلي:

أولاً تعاني الحركة النقابية من الانقسام، ففي الحركة النقابية العمالية ثلاثة اتجاهات (نقابات). ولا تزال مقومات التوحيد غير واردة على المدى القريب.

ثانياً غالبية قيادة الحركة النقابية هم موظفون لدى السلطة التنفيذية في مراكز عليا (وكيل وزارة، مدير عام). فكيف لهذه القيادة أن تناضل من أجل حقوق فئاتها الاجتماعية من السلطة وهي موظفة لديها؟ ومثال على ذلك: نجد أن النقابات العمالية مثلاً تتضمّن مسيرة بالآلاف لتأييد القيادة السياسية، وفي المقابل لا تشارك في نضالات عمالية للتأمين ضد البطالة أو الفقر.

ثالثاً نظام "الكوتا" الحزبية ما بين فصائل منظمة التحرير وشطب خيار الانتخابات الديمقراطية. وإذا كانت فلسفة العمل النقابي تعتمد على انتخابات ممثلين النقابات نرى أن الواقع النقابي في فلسطين يشير إلى أن آخر انتخابات أجريت لنقابات العمال على سبيل المثال قبل ١٥ سنة.

رابعاً الفجوية والعصبية في تقديم الخدمات.

خامساً انحسار العضوية في النقابات، فمثلاً النقابات العمالية لا يتعدي حجم العضوية في نقابتها ١٠٪ من عدد العمال.

وبالتالي فإن النقابات في وضعها وبنيتها الحالية عاجزة عن الإسهام في وقف المخطط الشاروني وفي تبعية العمال والمهنيين للعب دور بارز في هذه المعركة. يتطلب إصلاح الحركة النقابية اعتماد إجراءات والتدابير التالية؛

أولاً سن قانون عصري موحد للنقابات العمالية يأخذ بمبدأ حرية التنظيم النقابي.

ثانياً توحيد الحركة النقابية من خلال تطبيق أحكام القانون السابق الذكر، وإجراء انتخابات حرة نزيهة من القاعدة إلى القمة آخذًا بمبدأ التمثيل النسبي.

ثالثاً إشراك الأعضاء في النقابات العمالية والمهنية في صنع القرارات ورسم الخطط والبرامج النقابية.

رابعاً تعيئة أعضاء النقابات على المستويين الوطني والنقابي من خلال برامج تقدمها النقابات.

خامساً إجراء تعديلات بنوية في الاقتصاد الفلسطيني، تكفل توفير فرص عمل كبديل للخيار الوحيد بالعمل في المستوطنات وداخل الخط الأخضر.

سادساً سن قانون للضمان الاجتماعي يشمل البطالة، لتمكن العمال من مواجهة الفقر.

سابعاً ضمان الاستقلال المالي والإداري كأحد أهم شروط أهلية النقابات، وانسجامها مع مفهوم المجتمع المدني، حتى تستطيع اتخاذ المواقف المعبرة عن مصالح الفئات الاجتماعية التي يفترض أنها تشكلت منها أساساً.

المنظمات غير الحكومية:

يقع على أوليات المنظمات غير الحكومية العمل وفق الاتجاهات التالية:

- الضغط من أجل عملية الإصلاح الشاملة، والمطالبة بتعزيز الديمقراطية، والفصل بين السلطات، وتعزيز سيادة القانون، والترويج لمفهوم الحكم الصالح.

- التشجيع على بناء حركات اجتماعية، بصرف النظر عن الاختلاف الأيديولوجي السياسي للجماعات والأفراد المشاركين في هذه الحركات.

- إبراز أهمية المشاركة في القضايا المطلبية والديمقراطية، ووضع الأحزاب والنقابات ضمن فئاتها المستهدفة.

- الدعوة والضغط لإجراء انتخابات نيابية موحدة وفق قانون ديمقراطي يعزز مشاركة الجميع، وبالتحديد المرأة على أساس قانون يضمن الكوتا كتدبير مؤقت يسهم في إتاحة فرص أمام النساء لخوض الانتخابات في إطاره.

- فضح طبيعة المخطط الشاروني الهدف لعزل المناطق الفلسطينية، ومصادره ٥٨٪ من مساحة أراضي الضفة الغربية، واستكمال الجدار، وهذا المخطط ليس تطبيقاً لخارطة الطريق، ولكنه رصاصة رحمة لخارطة الطريق وكل الاتفاقيات الدولية.

- تنظيم مؤتمرات محلية وإقليمية ودولية لعزل مخطط شارون.

- دعوة صناع القرار في النظام السياسي الفلسطيني إلى إعادة النظر في البنية الراهنة، وإعادة البناء على أسس ديمقراطية وكفاحية.

- إعادة الاعتبار للعمل الأهلي والتطوعي في المنظمات لجذب الجماهير لل فعل الاجتماعي والوطني والديمقراطي.

خامساً، آيلين كتاب؛ كيف نخرج من مأزق الانهيار؟

يتسم الوضع الفلسطيني بارتفاع نسبة الفقر والبطالة، وتدور الأوضاع المعيشية للأسرة، وبتعطيل القوى الإنتاجية من خلال سياسة الإغلاق والحصار وبناء الجدار العنصري. كما يتسم بشلل الأحزاب السياسية والأطر الجماهيرية الفاقدة للبرنامنج والرؤية التي لم تستطع أن تعيد إنتاج نفسها بسبب بирور قراطيتها وفجويتها وأفقها الفكري الضيق على المستوى الاجتماعي والسياسي والتنموي. هذا بالإضافة إلى انهيار السلطة الفلسطينية ومؤسساتها التي أصبحت مهمتها امتصاص النقمـة الشعبية من خلال التزوير والترويج لمعلومات خاطئة للاستهلاك المحلي، واتفاقيات تغامر بثوابـت القضية الفلسطينية كحق العودة التي كانت أساساً لنضالـات طوـيلة امتدت عبر قرن، أو مثقفين معتبرـين أـسماـهم بعض الباحثـين المحـلـيين بالـنـخبـ التـكنـوقـراـطـيةـ المستـحدـثـةـ المتـخـطـطـةـ الحـدـودـ القـومـيـةـ،ـ والمـترـكـزةـ فيـ المؤـسـسـاتـ الأـهـلـيـةـ وـالمـؤـسـسـاتـ الدـولـيـةـ التـابـعـةـ لـلـهـيـاـكـلـ الرـسـمـيـةـ لـلـسلـطـةـ،ـ لـتـسوـيـقـ منـتجـاتـ مـدـرـسـةـ الـلـبـرـيـالـيـةـ الـجـديـدـةـ.ـ وـتـشـكـلـ هـذـهـ السـمـاتـ المـشـتـرـكـةـ كـارـثـةـ شـاملـةـ عـلـىـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ لاـ يـمـكـنـ الخـرـوجـ مـنـهـاـ مـنـ خـلـالـ حلـ سـحـريـ يـصـنـعـهـ أحدـ أـطـرافـ المـجـتمـعـ،ـ بلـ يـتـطـلـبـ إـعادـةـ بـنـاءـ شـامـلـةـ تـحدـثـ عـلـىـ مـراـحلـ،ـ تـشـكـلـ عـلـىـ أـسـاسـ قـضـاـيـاـ ذاتـ أـولـوـيـةـ تـحدـدـهـاـ أـطـرافـ المـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ الـأـمـيـنـ عـلـىـ مـصـالـحـ الـمـوـاـطـنـيـنـ.ـ أـمـيـزـ،ـ فـيـ مـداـخـلـتـيـ هـذـهـ أـطـرافـ وـبـيـنـ أـطـرافـ الـأـخـرـيـ الـتـيـ لـحـقـ بـعـضـهـاـ بـرـكـ الـعـولـمـةـ وـالـاـغـتـرـابـ عـنـ جـذـورـهـ وـأـصـولـهـ،ـ وـأـصـبـحـ هـمـهـ فـقـطـ الـكـسـبـ الـتـجـارـيـ الـمـالـيـ الـفـرـديـ،ـ أـمـاـ بـعـضـهـ الـآخـرـ فـدـخـلـ فـيـ عـلـاقـاتـ الـتـطـبـيـعـ الـبـائـسـةـ،ـ وـفـرـغـ مـنـ خـلـالـ بـرـنـامـجـهـ مـفـهـومـ الـسـلـامـ مـنـ مـضـمـونـ عـدـالـةـ قـضـيـةـ لـيـحـولـهـ إـلـىـ اـسـتـسـلامـ بـخـسـ.ـ

من هنا، وفي إطار هذا السياق أود أن ألخص بعض المبادئ التي تشكل بداية عمل موجه شكل في نظري مدخلا له أبعاد عملية مهمة. فعلى النخبة المثقفة والمميزة في جرأتها وصدقها وأمانتها لطموحـاتـ شـعبـهاـ،ـ المـكـوـنـةـ مـنـ أـفـرـادـ مـلـتـرـمـينـ بـقـضـيـتـهـمـ الـوطـنـيـةـ وـالـدـيمـوـقـراـطـيـةـ الـمـنـضـوـيـةـ لـحـرـكـاتـ اـجـتـمـاعـيـةـ،ـ وـأـحـزـابـ سـيـاسـيـةـ وـأـطـرـ حـقـوقـيـةـ،ـ وـأـنـ تصـوـغـ،ـ خطـابـاـ مجـتمـعـهاـ أـنـ تـحدـدـ مـوـقـفـ وـاضـحـ تـجـاهـ عـدـدـ مـنـ الـقـضـاـيـاـ الـإـسـتـراتـيـجـيـةـ،ـ وـأـنـ تصـوـغـ،ـ خطـابـاـ يمكنـ أـنـ يـشـكـلـ بـدـاـيـةـ عـقـدـ اـجـتـمـاعـيـ سـيـاسـيـ قادرـ عـلـىـ تـبـعـةـ الـجـمـاهـيرـ.

وهـذاـ يـتـطـلـبـ مـنـ الـطـلـيعـةـ وـقـوـيـ الـمـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ الـحـرـيـصـةـ الـانـطـلـاقـ مـنـ الـمـوـاقـفـ التـالـيـةـ:

١. إعادة تعريف المرحلة السياسية الحالية من جديد، بعيداً عن أي تشويه أو تشويش، تضع المفاهيم في إطارها الصحيح حتى لو لم يتماش تعريف هذه المفاهيم

مع الثقافة المعلومة الجاربة في المرحلة الحالية، أو مع الديموقراطية الأمريكية الزائفة. فالمرحلة هي مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، تستخدم جميع أشكال المقاومة التي تشرعها المواثيق الدولية. وهي مرحلة تؤكد على بعد الديمقراطي في عملية التحرر من خلال الاعتزاز والافتخار بالتراث المقاوم، الذي تشكل أساساً من صمود شعبنا أمام التحديات الصعبة، وأهمها مواجهة الإجرام الاحتلاليلي اليومي.

٢. تحديد طموحنا، كمجتمع، في بناء دولة فلسطينية واضحة الحدود والمعالم، يكون مضمونها الديمقراطي ليس لفظياً بل يكون عملياً، ليؤسس لفكرة ديمقراطي صحيح يبتعد عن تجربتنا الأهلية ويتلاعماً مع احتياجات شعبنا بما يسهم في بلورةوعي اجتماعي وسياسي تقدمي يواجه الأيديولوجيات الأصولية.

٣. بلورة موقف اجتماعي تنموي يضع أساس المجتمع المستقبلي ليعالج بدون خجل أو تردد مظاهر الفساد وسلطوية النظام السياسي، ويصوغ رؤية المجتمع المستقبلي الذي تطمح له الفئات المجتمعية لتبعة المجتمع وفاته من جديد. فالتبعة لا تكون فقط على برامج تحرري في إطاره الوطني، بل في إطاره الاجتماعي بدفع المجتمع للوصول إلى المساواة والعدالة الاجتماعية (أذكر بنماذج العمل التطوعي ومبادئه).

٤. تحديد من هم الأصدقاء ومن هم الأعداء في هذه المرحلة، حتى لا يتم خلط الحابل بالنابل، أو خلط الأوراق بشكل يصعب علينا الحسم. فمن الضروري في هذه المرحلة أن يكون لدينا موقف واضح تجاه الأحزاب الصهيونية التي لا يختلف بعضها عن بعض في الجوهر، وعلىنا عدم المراهنة على أمريكا عدوة الشعوب، أو الاستمرار في تزوير الحقيقة وإيهاء الناس بترقب باجتماعات وحوارات واتفاقيات فارغة، أو إيهام الناس بأنه يمكن لأمريكا أن تضغط على إسرائيل وأن تقيم الحل السياسي العادل. هذه الأكذوبة أصبحت مكتشوفة، ويجب أن لا نسمح لها بالاستمرار وإضعاف عزيمة المقاومة. أما على المستوى العربي، فالمطلوب هو بلورة موقف واضح يشكل أساساً لقراءة الواقع العربي الذي تمثل فيه الأنظمة العربية الرسمية جماعتها بدون استثناء ولاء وتبعة كاملة للنظام العالمي. بالمقابل يجب أن نعمق علاقاتنا مع الجماهير العربية لنثبت فيها وفينا الآمال لمستقبل أفضل.

٥. يجب مخاطبة الأكاديميين والمثقفين بجرأة وصدق وأمانة حول دورهم التاريخي الذي نقل مجتمعات أخرى من مجتمعات إقطاعية دكتاتورية أو سلطوية إلى ديموقراطية، وأن يتم إعادة صياغة خطابهم ليكون قنديلاً أمام الفئات الشابة التي تعيش، راهناً فراغاً ثقافياً سياسياً تسيره يومياً سلع النظام العالمي.

لذا أقترح، تطبيقاً لهذه المبادئ، تشكيل منتدى اجتماعي يرعاه المثقفون، ويكون هذا المنتدى منبراً لمثقفي الأطر الطلابية، والنسائية، والعملية، والكتاب والصحفيين، والأكاديميين، على أن يستهدف الشباب. ويحرص المنتدى على تشكيل ثقافة بديلة مقاومة تعيد الإنسان كسيد وصانع للأحداث. أرى أنه من المفيد أن نعيد تجربتنا الديمocrاطية السابقة حول العمل التعاوني، التي حملت مبادئ وقيمًا أخلاقية وإنسانية، وأن نعيد هذه التجربة عبر منتدى ثقافي اجتماعي قادر على أن يواجه التحديات الحالية، ويكون حافراً ومحركاً لبلورة حركات اجتماعية وسياسية. فقراءة الواقع بشكل دقيق وموضوعي لا يبشر بأن الأحزاب السياسية الراهنة قادرة على أن تعيد إنتاج نفسها بشكلٍ يليق بتحديات المرحلة، فلنترك مساحة لمبادرات فردية وجماعية متواضعة يمكن أن تولد قيادات شابة ديناميكية وتخلق جماعات ضغط، وربما حركات اجتماعية تستطيع مواجهة التحديات الخارجية والداخلية على السواء.

سادساً، أشرف العجمي؛ تنظيمات المجتمع المدني: الدور الغائب والمطلوب

ربما لا يتفق الفلسطينيون على إنجازات الانتفاضة الثانية "الانتفاضة الأقصى" إذا كانت هناك إنجازات أصلًا، ولكن هناك اتفاق واسع إلى حد كبير حول الانعكاسات السلبية للهائلة التي ترتب على السياسة العدوانية الإسرائيلية المنهجية التي جاءت في إطار الرد على المقاومة الفلسطينية. ويمكن القول إن المجتمع الفلسطيني عاد سنوات طويلة إلى الخلف بعد عملية الدمار الهائل التي طالت مؤسسات السلطة والبنية التحتية الفلسطينية، وعمليات القصف والتصفية التي راح ضحيتها آلاف الفلسطينيين بين شهيد وجريح، وتسببت في أعداد كبيرة من الإعاقات الجسدية. هذا عدا الآثار النفسية العميقية الناجمة عن العدوان والضائقة الاقتصادية الخانقة التي تسبب بها الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني وعمليات تحريف الأراضي المزروعة واقتلاع الأشجار، وتدمير المصانع والورش ووقف العمل في إسرائيل.

وقد ترافقت الخسارة المادية على الأرض مع خسارة سياسية لا تقل خطورة، حيث تراجع التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، وجرى وصم الكفاح الفلسطيني بالإرهاب في ظل خلط الأوراق الذي حصل في الساحة الفلسطينية، وحالة الفوضى التي شهدتها على مختلف المستويات وفي مختلف الميادين وخاصة في إطار المقاومة المسلحة، وبالذات تنفيذ العمليات التفجيرية ضد أهداف مدنية في إسرائيل. كما حظي مشروع شارون الذي يستهدف منع قيام دولة فلسطينية وقطع الطريق أمام أية تسوية سياسية بدعم الولايات

المتحدة، وتفهم من أطراف الرجاعية الدولية في ظل غياب أي مبادرة فلسطينية قادرة على مواجهة الخطر الذي يحمله هذا المشروع.

ويشهد المجتمع حالة من الاضطراب التي أصابت النسيج الاجتماعي في ظل استمرار انحسار وتراجع الكبير من القيم الإيجابية التي كانت سائدة في العلاقة بين الناس لصالح قيم سلبية، تتراوح بين استشراء الفساد بكل أشكاله، وبين التطرف والعدمية، وشيوخ الأصولية، والاعتماد على الغيبات في معالجة أوجه الأزمة التي تتصف بالمجتمع.

ومن أبرز مظاهر الخلل والأزمة الفلسطينية ضعف السلطة وتشظيها، وازدياد حدة الصراعات بين جماعاتها وأجهزتها وخاصة في إطار حزب السلطة، وأيضاً غياب دور تنظيمات المجتمع المدني من أحزاب واتحادات شعبية ونقابات مهنية ومنظمات أهلية وغيرها، مع أن المنظمات الأهلية تحديداً كانت فعالة أكثر من باقي مكونات المجتمع المدني الأخرى لطبيعة مهامها ودورها، ولكن هذه الفعالية لم تكن بالمستوى المطلوب نظراً للظرف الفلسطيني العام، وللمشكلات التي تعانيها هذه المنظمات كجزء من الحالة الفلسطينية. وغياب دور تنظيمات المجتمع المدني يعني تحديد القطاعات الحية والمؤثرة في المجتمع الفلسطيني عن الإسهام بقسطها في العملية الكفاحية وفي إطار عملية البناء الديمقراطي.

هذا الواقع الفلسطيني الصعب لا يعني بطبيعة الحال أننا وصلنا إلى وضع ميؤوس منه، فهناك متسع لفعل الكثير من أجل وقف عملية التدهور الحراري على المستويين الداخلي والخارجي وتطوير بنية المجتمع الفلسطيني على أسس أكثر ديمقراطية. وهناك دور أساسى

ومهم لتنظيمات المجتمع المدني تستطيع الاضطلاع به في إطار هذه العملية.

تستطيع الأحزاب والفصائل المختلفة على سبيل المثال أن تتعاون مع السلطة، وتضغط عليها في نفس الوقت، من أجل اعتماد خطة سياسية فلسطينية يمكنها التصدي للتهدبات التي تفرضها المخاطر الراهنة في إطار إعادة الاعتبار لبرنامج السلام الفلسطيني (حل الدولتين)، وتوحيد الخطاب الرسمي وتحليله من سمة الأزدواجية الضارة. وليس من المفروض هنا أن يحصل إجماع شامل على كل بنود ومفردات هذا البرنامج وهذا الخطاب، ويكتفى أن تتوافق الأغلبية عليه وتعتمده السلطة والمؤسسة القيادية.

وبالتوازي مع ذلك يفترض أن يتكاتف الجميع من أجل وضع حد للفوضى والتسبيب وحالة الفلتان التي تشهدها السلطة والمجتمع الفلسطيني على أساس وحدانية، السلطة وسيادة القانون والظام. وهذا لا يأتي إلا بإجراء إصلاح جدي في الجهاز القضائي لتفعيل دوره ومنحه الصلاحيات والاستقلالية الالزامية لفرض القانون، وأيضاً في الأجهزة الأمنية التي يجب توحيد مرجعيتها وتحديد مهامها بدقة في إطار التكامل واحترام القانون وتطبيقه، أو لا بانضباط هذه الأجهزة نفسها، وتحليلصها من القيادات والعناصر التي تحول دون اضطلاعها

بوجها في حماية أمن المواطنين والمجتمع.

وفي هذا السياق هناك أهمية خاصة لإجراء إصلاحات ديمقراطية جذرية في النظام السياسي الفلسطيني برمه، بدءاً باعتماد قانون أساسي يراعي الوضع الراهن، ويوسّس لبناء مؤسسة ديمقراطية قائمة على التعددية واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين. وهناك حاجة كذلك لإعادة النظر في بنية وأداء المؤسسات السلطوية المختلفة لجهة ملأيتها للدور المطلوب منها في هذه المرحلة وفي المستقبل.

ويكون إجراء انتخابات محلية وعامة تشارك فيها كل القوى والأحزاب السياسية بعد تعديل النظام الأساسي وقانون الانتخابات، خطوة ذات مغزى على طريق البناء الديمقراطي السليم.

هذه المهمات وغيرها يمكن أن تتجدد من أجلها الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية المعنية بإصلاح وضع السلطة والمجتمع، بالإضافة طبعاً إلى الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية التي ينبغي أن تلعب دوراً مهماً في الدفاع عن القطاعات التي تمثلها، لتحصيل حقوقها، ورفع مستوى معيشتها، وتعزيز مكانتها في المجتمع. وهذا بدوره يقود إلى الاضطلاع بمهام وأدوار أكبر نحو الإصلاح والتغيير.

غير أن تنظيمات المجتمع المدني وخاصة تلك المعنية بالإصلاح والتطوير الديمقراطي لا يمكنها القيام بأي دور أو مهمة جدية إذا لم تبدأ بإصلاح أوضاعها، وإشاعة الديمقراطية في صفوفها، وإجراء الانتخابات الداخلية، وتجديد هيئاتها القيادية، وتطوير لوائحها ونظمها حتى تصبح مؤهلاً للواجبات الكبيرة الملقاة على عاتقها.

ولا يمكن لحزب سياسي أو منظمة أهلية أو اتحاد وغير ذلك أن يطالب بالديمقراطية والتعددية، في حين أنه يعاني من تكليس هيئاته، وسطوة قياداته، وغياب الديمقراطية في صفوفه، على طريقة القول "يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم". فقاد الشيء ليس فقط لا يعطيه بل لا يكون صادقاً في الدعوة إليه حتى لدى الآخرين.

ويفترض أن تعالى الأحزاب والفصائل التي تعتبر من أهم مكونات المجتمع المدني، على دورها البائس الذي ارتكبه خلال السنوات الماضية كشريك في حالة الفساد والفوضى، أو كمبشر من بعيد يخشى أن تتسخ يداه بالانغماس الفعلي في العملية النضالية من أجل التغيير، وتبداً بشكل مواظب ومستمر في كفاح محدد الأهداف والمراحل من أجل درء المخاطر التي تهدد القضية الوطنية والنسيج الاجتماعي الفلسطيني. وهذه العملية جديرة أن يجري الشروع بها وتنفيذها بعض النظر عن التطورات والمتغيرات التي قد تحدث هنا وهناك. وهذا لا ينبغي أن يكون جزءاً من تنفيذ اشتراطات دولية أو إقليمية بل بالأساس نابعاً من المصلحة الفلسطينية العليا أولاً وأخيراً.

ومن غير الممكن الفصل بين الكفاح السياسي ومقاومة الاحتلال التي من المفروض أن

يشارك فيها الشعب بكافة فئاته وقطاعاته في سياق عملية تقود إلى تحصيل الحقوق الوطنية بإقامة الدولة المستقلة في حدود العام ١٩٦٧، وحل قضية اللاجئين، وبين مهام الإصلاح والبناء الديمقراطي والاهتمام بحاجات الناس ومطالبتها وهمومها اليومية. فهذا مشروع متكامل، وأي نجاح في أي جزء منه يسهم في تحقيق نجاحات الأجزاء الأخرى، ويدفع إلى الأمم العملية برمتها.

جانب من النقاش العام

لبني عبد الهادي: أنا اتفق تماماً مع طرح الأستاذة آيلين كتاب، أي أن يتم البدء في عملية التغيير الاجتماعي عبر منتدى اجتماعي، أو تنشيط دور النخبة في التغيير الاجتماعي. أرى أن السبب لا يمكن في النظام السياسي فقط، بل في النظام الاجتماعي القائم عندنا الذي يدعم النظام السياسي. يجب أن يحدث تغيير اجتماعي، وهذا يقع على عاتق منظمات المجتمع المدني التي عليها تغيير النظام الاجتماعي القائم على العشارية والفئوية والتعددية الفصائلية. الحركات الاجتماعية وسيلة، المنتدى الاجتماعي الذي دعت إليه آيلين، ينبغي أن يُدخل تغييراً على النظام الاجتماعي وليس على النظام السياسي فقط. النظام الاجتماعي يجب أن يكون هدف مؤسسات المجتمع المدني، وأن تقوم وبالتالي بتبعة الرأي العام إزاء موضوع محدد أو مجموعة مواضيع من أجل التغيير الاجتماعي. وباستطاعة المنظمات غير الحكومية أن تقوم بدور مهم كمجموعات ضاغطة من أجل تعزيز الديمقراطية، وتقوية بعض القطاعات والشرايع حتى تزيد من مشاركتها في اتخاذ القرار...

أؤكد على ضرورة العمل على النظام الاجتماعي وزيادة المؤسسة، وإعادة الاعتبار لروح العمل التطوعي داخل القطاع الأهلي، والدمج ما بين العمل المهني المحترف والنشاط التطوعي، وتعزيز الشفافية، وتنشيط الاتحادات.

جميل هلال: برأيك هل هذا كاف لإزالة الاحتلال؟

لبني عبد الهادي: لا إطلاقاً، لكنني أرى أن النظام الاجتماعي بحاجة إلى جهد كبير

جورج جقمان: أشعر أن المجتمع المدني يتحدث مع نفسه، أو أنه متتوقع على ذاته. لأنية درجة يستفيد المجتمع المدني من الإعلام المفتوح - الصحف والمجلات والراديوهات والتلفزيونات واللقاءات والندوات...؟ أرى خمولاً في محاولة التأثير على الرأي العام.....

رمزي ريحان: لدى المنظمات الأهلية وال社会组织es والمؤسسات المختلفة أفكار عده.... لا أريد أن أقول لهذه ما عليها فعله، لكن عليها أن تؤثر في الجمهور، يمكن أن تكتشف كيف

يفكر الجمهور عبر أسئلة مفتوحة أو خيارات محددة، اليسار متلقي على ذاته
ايلين كتاب: انسحب اليسار من الساحة...

جميل هلال: اليسار متلقي والتيار الإسلامي بات يهيمن على المجتمع المدني، والدلائل على ذلك كثيرة...

جورج جقمان: هناك تيارات سائدة أو مسيطرة وتيارات أصبحت أقلية، لكن هذا الوضع لن يدوم للأبد. التيارات التي تشكل الآن أقلية لا تسعى للبحث عن آليات ملائمة لتوسيع تأثيرها، فهي متشبطة بآليات محصورة، أو هي خائفة أن تعبّر عن آرائها، لا أدرى....

عبد الكريم البرغوثي: فكرة النزول للجمهور فيها نخبوية تعيق معرفياً... ما امكانيات الوصول للجمهور؟ وبالتالي فالتواصل ينبغي أن يتم بخيارات. هل حقاً يوجد فراغ سياسي؟ في رأيي لا يوجد فراغ سياسي، بل إن هـاك مشروعًا سياسياً غير مقبول لنا، لكنه قائم وممارس من قبل الإسرائيـلين وبموافقة أمريكية، والسلطة الفلسطينية تحاول أن تحافظ على نفسها بطريقة أو باخـرى، وتتأقـلـم مع ما هو مطلوب.... السلطة يمكن أن توافق مع خطـة انسحـاب شـaron، ويمكن أن تـسلـم الوضع وتسـوقـه على أنه بطـولة فـلـسـطـينـية. يوجد، "امتلاء" سيـاسيـ، إذا جـازـ التـعبـيرـ، ولا يمكن مقـاومـةـ هذاـ الـامـتـلاءـ إـلاـ بـإـزاـحةـ المـشـروعـ الوـطـنـيـ الفـلـسـطـينـيـ. هل نـحنـ حقـاًـ بـحـاجـةـ لـلـدـوـلـةـ، هل نـحنـ إذاـ أـسـمـيـناـ المـرـحـلـةـ مـرـحـلـةـ تـحرـرـ وـطـنـيـ دـيمـقـراـطـيـ فإنـ مـصـيرـهاـ سـيـكـونـ الدـوـلـةـ الـفـلـسـطـينـيـةـ الـمـسـتـقـلـةـ عـلـىـ أـرـاضـيـ الصـفـةـ الـغـرـيـبـةـ، أـمـ أـنـاـ نـرـيدـ دـوـلـةـ وـاحـدـةـ، وـبـالـتـالـيـ فإـنـ وـجـودـ السـلـطـةـ أـصـبـحـ عـبـئـاـ عـلـىـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـينـيـ، وـهـوـ الـأـمـرـ الـذـيـ يـوـهـمـنـاـ بـوـجـودـ فـرـاغـ سـيـاسـيـ، لـانـ عـدـمـ وـجـودـ فـرـاغـ سـيـاسـيـ يـقـضـدـ بـهـ مـفـاـوضـاتـ بـيـنـ الـفـلـسـطـينـيـنـ وـالـإـسـرـائـيلـيـنـ، أـيـ مـسـارـ أـوـسـلـوـ الـمـعـهـودـ. إـذـاـ لمـ يـعـدـ مـسـارـ أـوـسـلـوـ قـائـماـ فـإـنـهـ لـاـ مـفـاـوضـاتـ، وـهـذـاـ يـوـحـيـ بـفـرـاغـ سـيـاسـيـ..ـ المـوـجـودـ هـوـ الـاحتـلـالـ.

طرح حل السلطة طرح موجود عند الجمهور وعند بعض النخب، ماذا بعد حل السلطة.. هناك مشكلة إن بقينا متـوهـمـينـ بـأنـ مـآلـ النـضـالـ الـفـلـسـطـينـيـ هوـ إـقـامـةـ دـوـلـةـ وـطـنـيـةـ فـلـسـطـينـيـةـ فيـ الصـفـةـ وـغـزـةـ. يـحـوزـ أـنـ الـحلـ يـتـمـشـلـ فـيـ الـدـوـلـةـ الـواـحـدـةـ، وـأـنـاـ لـاـ أـفـضـلـ استـخـدـامـ كـلـمـةـ ثـنـائـيـةـ الـقـومـيـةـ؛ـ لـأـنـ الـدـوـلـةـ الـواـحـدـةـ هـيـ دـوـلـةـ لـكـلـ مـوـاطـنـيـهاـ. الـآنـ فـلـسـطـينـ كـلـ مـوـاطـنـ هـوـ دـوـلـةـ..ـ عـلـىـنـاـ أـنـ تـحـرـرـ وـنـقـولـ:ـ إـنـاـ لـاـ نـرـيدـ دـوـلـةـ...

جميل هلال: وجود يسار ديمقراطي حاجة موضوعية لمجتمع تقدمي، مجتمع يقوم على العدالة والمساواة والحرية. هذه حاجة قائمة الآن أكثر من أي وقت مضى.. لدينا ولدي المجتمعات العربية الأخرى، إنها حاجة باتت ملحة. الدولة الواحدة (أو ثنائية القومية) شعار رفعته المقاومة الفلسطينية في أواخر السبعينيات، ولا يعود إلى إدوارد سعيد أو غيره. نريد خطاباً تقدمنا أولاً لأنفسنا ولمن يريد أن يسمع في العالم وفي إسرائيل.. نريد رؤية واستراتيجية

ترجم هذه الرؤية إلى خطوات وخطط...

هديل قزاد: الدولة الواحدة، يا عبد الكرييم، ليست طرحاً جديداً فقد طرحت من منظمة التحرير سابقاً كما قيل. لكن الحديث عن آليات جديدة إبداعية يحتاج إلى بونقة جديدة، وهذا غير موجود حتى الآن. المشكلة هي الوسطية، نحن وسطيون في كل شيء، بدءاً من موقعنا الجغرافي في رام الله. من الذي يتكلم وكيف يتم تسطيح الأمور، وكل واحد يتكلم حول كل شيء وكأنه خبير فيه. هذا يغيب التخصص في المواضيع، ويعمّم الأمور، ويلغى إمكانية وجود مجموعات ضغط. مطلوب عند طرح قضية أن يكون الذي يطرحها متمكناً منها أو متمكنة منها ويعرف ماذا يريد.. وهذا يستدعي التخصص، وهذا يختلف عن المهنية. مطلوب التخصص في قضية أو مجموعة قضايا، وهذا هو ما يدعم تغيير المجتمع، وهذا ما نفتقر إليه. واعتقد أنه من ضمن تشخيص الوسطية هو عدم رؤية ما يجري في أماكن أخرى خارج رام الله. هناك تشكيلات لمؤسسات أهلية كثيرة وجديدة، وفيها نخب شبابية جديدة لا نسمع لها، وهي موجودة في غزة، موجودة في نابلس، وفي أماكن أخرى... حدث أن التقييت قبل أيام بمجموعات تقدمت بمنح للدراسات عليا، من: فلقليلية، وجنيين، والخليل، وفوجئت بنشاطهم وحيويتهم وبرؤيتهم الواضحة. أي أن بنور التغيير موجودة عند نخب شبابية جديدة، وهي تتحدث بطريقة مختلفة...

ريما حمامي: لا ينبغي أن يقود الحديث عن اليسار وعن المثقفين إلى أن لهم تأثيراً بدون بنية سياسية، وهم لا يستطيعون أن يكونوا قيادة حقيقة أو أن يوفروا اتجاهًا إلا إذا كانوا جزءاً من شبكة متكاملة. فبدون بنية وآلية فإن المثقفين ليسوا سوى أصوات وليس قيادة أو أصحاب تأثير حقيقي... في حركة حماس نجد أن هناك قنوات تربط بين المفكرين وبين رجال الشارع. منذ أوسلو ونحن نتكلّم عن يسار ديمقراطي، وعن حركة سياسية بديلة، ولم يحدث شيء حتى الآن. هناك وضع بنبيوي يمنع أن يحدث تحول مثل هذا. فالمشكلة لا تكمن في غياب العقول والخبرة والالتزام، فهذه موجودة. هناك ما هو بنبيوي يمنع هذا من الحدوث.. هناك قوى صحية وعميقة داخل المجتمع، لكن لا أرى إمكانية لحركة سياسية جديدة.. السلطة لم تعد تمثل حضوراً إلا من زاوية توفير عمل، وهذا مهم، وفي الوقت نفسه تنمو حماس بحكم البنية التي تملّكتها وقدرتها على محاطة حاجات الناس...

نداء أبو عواد: ما سمعته من سيناريوهات ومن تعليقات يشير إلى أن لا إمكانية جدية لأي تحول أو تغيير جديد، بل إن التحول المحتمل يسير نحو الأسوأ... لكن المقترنات المطروحة تبقى مقترنات مجردة، أي لا تطرح من يتولى المهمة. اليسار يمكن أن يقود عملية التغيير، لكن اليسار يحتاج لمن يستنهضه...

آيلين كتاب: هناك طلبة وحركات اجتماعية....

نداء أبو عواد: من يشكل المنتدى الذي تكلمت عنه؟، ومن سيعمل معه ويتابعه.. فالأنجازات السياسية متراجعة راكرة. انظري إلى طلبة بيرزيت نجد أحدهما مثل رفع تحري، والدنيا تغلي، والحركة الطلابية في بيرزيت تتفرج، رغم أنها شكلت قيادة الحركة النضالية في فترة من الفترات. هذه الحركة الطلابية من يستنهضها لتصبح جزءاً من النضال؟ كيف يمكن للنخبة أن تبني علاقة وثيقة مع الحركة الجماهيرية؟ نعرف أن النخبة بعيدة عن الحركة الجماهيرية، لكن ما آليات التواصل بين هذه النخبة والحركة الجماهيرية؟ هناك بدايات كما تقول هديل. هناك من يعمل في الميدان. أنا أعرف عن مجموعات تعمل، وتحديداً في مناطق التماس، حيث هناك صراع يومي مع الاحتلال. هذه المجموعات مضطربة لأن تضع استراتيجيات للمقاومة وللتصدي للممارسات الموجهة ضدهم. كيف يمكن للنخب أن تعمل بين الناس؟ كيف تبني أنوية جديدة، وليس فقط عملاً تطعيمياً؟ وليس فقط لجاناً كما كان في الانتفاضة الأولى. المهم كيف يتم التقاط آليات عمل جديدة؟ وكيف يتم تطويرها وتنميتها؟ يمكن للنخب أن تساعد بهذه القضية، أي كيف يمكن لها أن توجه مسار البدايات لا أن تخربها لأنه ممكن للنخب أن تدخل وتخرّب....؟

جميل هلال: يجري تركيز أكثر عن اللازم حول النخب. في الواقع الحركات الاجتماعية ذات القاعدة الجماهيرية هي التي تجذب المثقف وليس العكس. والأحزاب الناشطة والناهضة هي التي تتجنب إليها المثقفين وغيرهم. لنتذكر كيف كانت حركة حماس قبل او ١٢ سنة، حيث نجد برنامجها متخلطاً جداً، والآن باتت تستخدم، إلى حد ما، خطاباً يستهلّهم المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان. عندما تنشأ حركة ناشطة اجتماعية فإنها تولد انحيازات لها، وهذا ينطبق على الأحزاب والتنظيمات السياسية، سواء كانت من اليمين أو كانت من اليسار، أو من الوسط، وقدرة الحركة على جذب الكفاءات يطور الحركة نفسها، ويولد مثقفين عضويين...

هديل قراز: ما أود أن أضيفه أن لدى الشباب الذين أشرت إليهم ميزة أساسية وهي غياب أي خوف من غياب ياسر عرفات ولا من تغييرات جذرية للسلطة، وهي مرشحة لأن تأخذ دوراً قيادياً...

جميل هلال: لكن هل هذه مجموعات محلية أو وطنية...؟

هديل قراز: قد تبدو مجموعات محلية، لكنها ليست محلية؛ لأن لها ارتباطات تنظيمية وسياسية، وتحديداً لها ارتباطات مع القيادات الشابة في فتح ...

جورج جقمان: اسمحوا لي بأن أقول بداية إنني أتفق مع ر بما بخصوص موضوع المثقفين، إنه إذا لم يكونوا مرتبطين بحركة سياسية أو حزب أو تنظيم سياسي فإننا نتكلم عن أفراد.

فمن الواضح أن الفعل السياسي يلزمه تنظيم. الفرد يمكن أن يكون صوتاً وضميراً وغير ذلك، لكنه لن يكون فاعلاً سياسياً، وأكبر دليل على ذلك هو حيدر عبد الشافي الذي يشكل ضمير الأمة، ولكنه غير فاعل سياسياً. بخصوص ما ذكر حول الفراغ السياسي فأنا لم أقل أن هناك فراغاً سياسياً، قلت إن الوضع لا يحتمل استمرار وجود فراغ سياسي إلى فترة لا متناهية، لكن حالياً ليس هناك فراغ سياسي. مبادرة شaron حاولت أن تعّيِّن الفراغ. لم أكن أقصد أن أقي بطلال تشاومية من خلال التحليل الذي عرضته. كنت محدداً بالوقت، إذ كان ممكناً أن أتكلّم بتوسيع عن أشياء أخرى. برأيي أن لموضوع الجدار جانباً مهمّاً للعمل. لكن إذا كان هناك قرار من محكمة العدل الدولية لصالح الجانب الفلسطيني فهناك إطار شرعي لمناهضة الجدار على صعيد أوروبي. ليس فقط جداراً، فهو مشهد ورسالة سياسية في آن واحد. ويسمح بإعادة فتح ملف الاحتلال، لكن واقع الشرذمة السياسية الداخلية عامل معيق، والقضية الأساسية التي ينبغي ان تحل هي تغيير النظام السياسي. هناك دائماً توتر بين التحليل الذي يسعى إلى أن يكون متجرداً وبين التفاؤل الضروري للفعل السياسي، يعني ينبغي أن يكون هناك متسع لإرادة سياسية للعمل بغض النظر عن التحليل لأنّه في الآخر من يعمل ويسعى يرى نتائج، حتى لو كانت هناك صعوبات، ولكن عدم الفعل يعني انهياراً، ويصبح الشخص عنده مشاريع فردية. هذا ما حصل خلال فترة اوسلو. الذي يقاوم الان في غزة يقاوم بدون تحليل سياسي؛ لأنّه هناك شيء مفروض عليه بغض النظر عمّا سيحدث لاحقاً... أنا برأيي أن هناك توتراً بين المواقفين. أنا كنت اتحدث عن موقع واحد فقط. لو سألني شخص الآن: أنت ماذا تؤيد الآن؟ سأجيب بأنّي مع استمرار المقاومة؛ لأنّها في رأيي الشيء الوحيد الذي يحرك الوضع السياسي. هذا حدث في الانتفاضة الأولى، ويجري الآن في الانتفاضة الثانية. يعني أنه سيتم خلق مسار سياسي، لكن القرار بقبول أو عدم قبول المطروح سياسياً يصبح هو السؤال.

الانتفاضة الأولى جاءت بمدريد وأسلو. من سيقطف ثمار الانتفاضة الثانية سياسياً؟ من سيقطف ثمارها السياسية هو صاحب القرار السياسي، أو من سيكون في وضع يقول لا للمعرض السياسي، وهنا نعود لمشكلة السلطة، السلطة المقررة. أي عمل ميداني له أهداف سياسية. والسؤال العمل الميداني الحاصل هو عمل مفروض علينا... السلطة تعمل للحفاظ على نفسها، هذه هي الأولوية الأولى ولا أولوية غيرها، لذا أنا أقول: إنّ الأولوية هي لتغيير النظام السياسي الفلسطيني بغض النظر عمّا سنصل إليه بعد ذلك.

جميل هلال: ماذا يعني تغيير النظام السياسي؟ ليس هناك آلية غير الانتخابات، وتعديل قانون الانتخابات، وهذه تواجه إشكاليات الآن... أو هناك أزاحة عرفات، وترك الأمور تتتطور..

ایلين كتاب: أريد توضيح قضيتين. الأحزاب السياسية لا يمكن إعادة إنتاجها، هناك أزمة

ثقة في هذه الأحزاب، حتى أزمة ثقة بالأفراد الذين في هذه الأحزاب، ولذا فهي انتهت... لذا أرکر على نوع مميز من المثقفين وليس على أي مثقف. معظم المثقفين العرب انهار وأصبح متساوياً مع الأنظمة العربية. هناك أفراد انسحبوا من الأحزاب لأن هذه الأحزاب لم تتطور معهم، لأنهم تطوروا أكثر منها. إذا بقينا نقوم بتحليل كلي (ماكرو) فلن نعمل شيئاً. تذكروا بأن العمل التعاوني جلب الشباب للأحزاب. لذا أقول إن هذه هي آلية ليست البديل، لأن الحزب السياسي هو الأداه في التغيير. لكن كيف لهذه الأحزاب النائمة التي بعض أصولها طبقية فلاجية متخلفة وعشائرية أن تبدع مجدداً؟ هي بحاجة لنواة جديدة حديثة، نخبة حديثة. أنا وجدت هذا في الطلاب، عندما يأتي الشباب للسؤال عن ما العمل؟ لنمس حجم الفراغ. يريدون أحوجة وليس من يوفر لهم الأحجوجة.. وهؤلاء ما زالوا أعضاء في أحزاب وفي أطر طلابية، وهم من جبهة العمل الطلابي ومن حركة الشبيبة.. كيف يمكن أن نواجه الأصولية في الجامعة؟ رئاسة الجامعة غير قادرة على المواجهة، وتتظاهر أنها لا ترى ما يجري يومياً، أو تكتفي بنشر بيان اعتذار في بعض الأحيان مثلاً.

نريد أن يبدأ الحزب الجديد. نحن منسحبون من الأحزاب، كيف بنا نبدأ؟ لماذا لا نبدأ بمنتدى ثقافي...؟ وبعد ذلك نرى.. لدينا أزمة ثقة بالقيادات الحزبية الموجودة التي كان لها تاريخ إيجابي، لكنها باتت غير قادرة على التقدم .. لذا فكرة المنتدى.. نبدأ الآن في جامعة بيرزيت... الأحزاب غير قادرة الآن على لعب دور أساسي في هذه المرحلة لأنها في هذه المرحلة هذه الأحزاب انتهت....

تقارير

تقرير أولى

ثلاثة أحياe في زمـن الـحرب والـصراع

إعداد رولا أبو دحو، معهد دراسات المرأة

هذه المادة جزء من تقرير أشمل حول بحث يشرف عليه معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت، يتناول التغيرات التي أدخلتها حالة الحرب والمحاصرة والمقاومة على أوضاع وعلاقات الأسرة والمجتمعات المحلية في ثلاثة مواقع متقاربة. وسيعرض العدد الثالث من الدورية الذي سيصدر في العام ٢٠٠٥ على عرض بعض نتائج هذا البحث.

يسعى البحث لمعرفة كيفية تعامل الأسرة الفلسطينية والمجتمعات المحلية مع حالة الصراع الحاد الأشبه بظروف الحرب السائدة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أوائل أيلول العام ٢٠٠٠، من خلال دراسة ثلاثة أحياe متحاورة من مدینتي رام الله والبيرة. فهو يسعى إلى فحص العلاقات داخل الأسرة، وعلاقة هذه مع المؤسسات والأسر الأخرى، ويرصد، في الوقت نفسه، طبيعة العلاقات وأوضاع التفاعلات المختلفة داخل كل موقع من هذه المواقع، وما استجد على أوضاعها خلال سنوات الانتفاضة الثانية.

تشكل الأحياء الثلاثة وحدة جغرافية متصلة، رغم ما تحمله من تباينات في سماتها الديمografية والاجتماعية والاقتصادية. مخيم الامرعي المكتظ باللاجئين يتسم بأوضاع اقتصادية صعبة، ومعظم سكانه من فئات كادحة أو معdenة. وموقع أم الشرياط في مدينة البيرة توسيع بشكل كبير بعد نشوء السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤، وسكانه خليط من وافدين

من مناطق مختلفة، تتشكل نسبة عالية منهم من الطبقة الوسطى الدنيا. والموقع الثالث هو المصيون، أحد أحياء رام الله القديمة الذي يتميز ويعرف كأحد الأحياء "الراقية"، ومعظم قاطنيه من الفئات العليا من الطبقة الوسطى.

تشكل الأسرة المعيشية الوحيدة الأساسية للبحث، إضافة لمؤسسات المجتمع المحلي للموقع الثلاثة. حيث تسلط الأضواء على الأسرة في علاقتها مع العائلة الأوسع، والجيران، ومع المؤسسات المحلية والوطنية والدولية، آخذين بالاعتبار بعد النوع الاجتماعي في هذه العلاقات وتفاعلها مع العناصر المختلفة.

يركز البحث على سؤالين مركزين:

يخص السؤال الأول ما يمكن تسميته بـ "إستراتيجيات البقاء" للأسرة الفلسطينية في الظروف السائدة منذ أيلول ٢٠٠٠ وحتى الآن، ودور للشبكات الاجتماعية في هذه الإستراتيجيات، وموقع علاقات النوع الاجتماعي، ودور المؤسسات والتنظيمات في حياة سكان هذه المواقع.

ويتفحص السؤال الثاني إمكانية التعامل مع هذه المواقع كمجتمعات محلية، ودور الفئات الاجتماعية المختلفة (نساء، شباب، إلخ) والمؤسسات واللجان المحلية والتنظيمات السياسية في تشيد واقع هذه المواقع بالاستناد إلى مقارنات بين الانتفاضة الأولى والثانية.

لماذا الأمعري وام الشرياط والماصيون...؟

حالت ظروف الاجتياح والحواجز العسكرية ولتي شملت مختلف مناطق الضفة الغربية دون الاختيار الأوسع من موقع سكانية. ومن هنا وقع الاختيار على المواقع الثلاثة المذكورة، وبخاصة أنها احتوت على التنوع المطلوب لسمات تجمعات كان من أهداف مشروع البحث دراستها، وكونها تقع ضمن الحدود الجغرافية المتاحة لحركة داخليها. كما أن التواصل الجغرافي بين هذه المواقع الثلاثة أضاف عاملًا مشجعاً لاختيارها، وبخاصة أنها تتباين من حيث أوضاعها الطبقية، وتكوينها السكاني، وأسلوب حياة كلا منها.

شيء عن المنهجية

يستخدم البحث بشكل أساسي أساليب من البحث الكيفي، وعلى مسح إحصائي لمعرفة ما دخل على هذه المواقع من تحولات سكانية واقتصادية ما بين التعداد العام للسكان والمساكن والمؤسسات في نهاية العام ١٩٩٧، وربع العام ٢٠٠٤.

وعلى صعيد أساليب البحث الكيفي حرى ويحرى ما يلي:

مسح ميداني لتحديد منطقة البحث ومسح لمعالمها الأساسية: واستهدف هذا المسح رسم صورة عما هو موجود من منازل وبيوت وعمارات، وما هو مسكنون منها، ونوعية البناء والخدمات المرفقة به من حديقة وسور ومصعد، والشبكات الخدمية المتوفرة في الموقع من كهرباء ومياه وهواتف، ووضع الأرصفة والشوارع وإشارات المرور، ونوع المؤسسات العاملة في هذه المواقع (أهلية وحكومية دولية)، ونوع الخدمات الطبية من عيادات ومستوصفات وصيدليات، وجمعيات أهلية، ومدارس، ودور الحضانة، ورياض أطفال، وأنواع النشاطات الثقافية والرياضية والاجتماعية من أندية وجمعيات ولجان شعبية، إضافة لدور التنظيمات السياسية والهيئات الدينية فيها، وأخيراً أشكال النشاط الاقتصادي – الخدمي الموجودة من مجال تجارية وورش ومصنع و مقاه و مطاعم، وباعة متجرولين أو أكشاك..

إجراء مقابلات معمقة مع معرفين من الأحياء الثلاثة. فقد قام فريق البحث الميداني بسلسلة من المقابلات المعمقة مع أشخاص على معرفة بهذه المواقع يسكنون فيها منذ فترة غير قصيرة، وذلك للتعرف على تاريخ الموقع، وأهم الأحداث التي تعرض لها أو تأثر بها الموقع في السنوات العشر الأخيرة، وأهم المشاكل التي تواجه هذه المواقع، وتأثير الانتفاضة والاحتياج عليها. وكذلك لأخذ فكرة عامة عن دور المؤسسات الفاعلة فيها.

إجراء مقابلات معمقة مع أسر معيشية في المواقع الثلاثة: الهدف من هذه رسم معالم للعلاقات الاجتماعية في كل من المواقع الثلاثة من جانب، ولرسم صورة عن العلاقات بين أفراد الأسرة ومع مؤسسات المجتمع المحلي وما دخل عليها من تحولات خلال الانتفاضة الثانية، من جانب ثان. بالإضافة سجلت هذه المقابلات آراء أفراد الأسر حول عدد من القضايا العامة، بما فيها تجربتهم خلال الانتفاضة الثانية والظروف التي نشأت معها.

رسم الشبكات العلائقية لأفراد الأسر المختارة في المواقع الثلاثة، وذلك لإضاءة التمايز في أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة فيها، وتحديد تخوم الحيز المكاني لشبكة علاقات الفرد أو الأسرة في كل من هذه المواقع، وما دخل عليها من تغيير إثر الانتفاضة الثانية (مقارنة بما كان قبلها). ويمكن أن تسهم هذه الآلية البحثية (عبر تقديم مؤشرات تتطابق مع مؤشرات من وسائل بحثية أخرى) في الإجابة على تساؤلات حول ما إذا يمكن اعتباره، من المواقع الثلاثة المذكورة، مجتمعاً محلياً، وفق ما هو متعارف عليه في الأدب، أم أن هذه التجمعات المحلية لا تتعدي كونها

موقع جغرافية (سكنية بالأساس) يترتب عليها علاقات محددة (علاقات قرابة و جوار بالأساس) يقيم فيها أسر وأفراد (في فترات متباينة من اليوم). لكن محاور شبكة علاقاتهم تبقى متمرة أو مشدودة لخارج هذه المواقع، وما إذا كان هناك تبادل بين هذه الأحياء في طبيعة شبكة علاقاتها.

جلسات لمجموعات بؤرية (مجموعات حوار) مع الشباب: وقد تسهم الآلية في رصد الأفكار والرؤى المختلفة والمتباينة لدى فئة الشباب حول القضايا المختلفة المطروحة: السلطة ودورها، الانتفاضة الحالية والاجتياح، ورؤيتهم وتطلعاتهم المستقبلية على ضوء تجربة السنوات الأخيرة. وذلك اطلاقاً من أن مثل هذه المجموعات قد تكون كاشفة للتوجهات السائدة لدى فئات اجتماعية معينة، كونها تتيح فرصة للنقاش وتبادل الأفكار ضمن مجموعة تتفاعل وتناقش، مما يعطي فرصة أكبر للتعبير عن الأفكار بأقل ما يمكن من التحفظات.

أما على صعيد البحث الكمي، فقد تم مقارنة نتائج التعداد العام (نهاية ١٩٩٧) لهذه المواقع، مع نتائج استماراة مسح جديد لهذه المواقع رصدت التحولات السكانية والعمانية، والحركة السكاني، أُنجزت في ربيع ٢٠٠٤.

نحو توسيع الإيرادات العامة للصالح العام وإدارة أفضل للإيرادات والموارد العامة في فلسطين

تشكل المادة التالية التوصيات التي خرج بها بحث أجراه جمیل هلال، وبني جونسون، ورياض موسى بتکلیف من منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، الذي تولى سكریتاریته في تلك الفترة معهد دراسات المرأة في جامعة بیروت. حمل البحث عنوان "في سبيل الصالح العام؛ الإيرادات العامة والمحصصات الاجتماعية وال حاجات الاجتماعية في فلسطين"، ونشر البحث عن المنتدى بالإنجليزية عام ٢٠٠٣، وبالعربية عام ٤٢٠٠.

تبعد توصيات البحث الخاصة بالسياسات الفلسطينية من رؤية اجتماعية، صاغتها ضغوط الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. هذه الحقائق هي التي تحدد حجم ونوع الموارد والإيرادات المتواقة والمحتملة، والرؤية الاجتماعية هي التي تملّي الأولويات لدى تخصيص هذه الموارد والإيرادات. والتوصيات التي نقدمها هنا تبع من حقائق الوضع الفلسطيني الحالي، والأهداف والقيم الكامنة في المشروع الوطني الفلسطيني. لقد أعادت الافتراضية الثانية التأكيد على هذا المشروع، كما لفتت الانتباه إلى الحاجات الاجتماعية المهمة للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى القيود المفروضة من الخارج على الإيرادات والموارد العامة. وندرك أن السياسات والممارسات الاستعمارية الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية، وعدوانيتها تجاه المشروع الوطني الفلسطيني غير مواتية لتخطيط

تنموي طويل الأمد، أو للمبادرة إلى إجراء نقاش عام حول الأولويات الاجتماعية. ولكن عندما يكون مجتمعنا معرضاً لأنخطار هائلة كالتى يتعرض لها راهنا، ويكون الكثير معرضاً للضياع، فمن الأهمية بمكان، أن نعيد صياغة رؤيتنا الاجتماعية ونأخذ ما يلزم من خطوات لتطبيقها.

الرؤية التي تشكل توصياتنا تستند إلى إقامة مجتمع حر وعادل، مجتمع متحرر من القيود الاستعمارية، ويسعى لتوفير فرص متساوية لمواطنه. ويتطلب مثل هذا المجتمع دولة تعمل للصالح العام، ولا ترك ذلك ببساطة للسوق كي تقرر كيفية تنظيم المجتمع. أي أنها تتوقع من السلطة الوطنية الفلسطينية أن تستعمل السياسة الاجتماعية لتكون أداة حاسمة لإصلاح آلية السوق، من خلال ضمان الوصول إلى الاستحقاقات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها، الذين هم لأسباب مختلفة مستثنون من تلك الآلية، أو لأن هذه الآلية تعتبرهم في منزلة أدنى. مثل هذه السياسة، إذا ما أخذنا تقلبات الوضع الفلسطيني بالحسبان، هي في غاية الأهمية لقوية النضال من أجل الاستقلال في دولة ديمقراطية قابلة للحياة.

تركيزنا الرئيس في هذه التوصيات على أمرين: الأول زيادة الإيرادات والموارد العامة، والثاني استخدام الواردات والإيرادات العامة للصالح والرفاه العامين.

أولاً: توسيع الإيرادات العامة:

١. الصالح العام هو المعيار الرئيس لتوسيع الإيرادات العامة والاستخدام الصحيح للموارد العامة: لا يمكن تعريف هذه الصالح بشكل صحيح إلا من خلال العمليات الديمقراطية للمشاركة والنقاش. فالحكومة هي المديرة وليس المالكة للإيرادات والموارد العامة، إنها مسؤولة أمام الشعب. إلا أن تفعيل هذه المسئولية يتطلب مشاركة الفئات العامة المختلفة، القادرة على تفصيل حاجاتها ومصالحها.

والاستخدام الصحيح للإيرادات، ليس مسألة إدارة جيدة وحسب، على أهمية هذه المسألة، بل مسألة تحديد الصالح العام. ومعظم التوصيات أدناه، تهدف إلى توسيع المعرفة العامة والمشاركة في هذه العملية. وإلى جانب كون هذا الأمر مهمًا "للصالح العام" وللديمقراطية في كل مكان، فإنه حيوى أيضاً بشكل مطلق، في فترة بناء الدولة وتحديد العلاقة بين الدولة الناشئة ومواطنيها.

٢. زيادة نسبة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة، من خلال الاستمرار في تحسين الجباية، والتفكير في ضرائب جديدة على أرباح رأس المال والملكية

لإعادة التوزيع بشكل أوسع. ونشير هنا إلى أن الضرائب على الملكية هي ذات أهمية خاصة، بسبب تدني النسب الضريبية المفروضة حالياً. ولا يتعارض هذا مع الأهمية المالية المستمرة للضرائب غير المباشرة، وضرورة ضمان الإيرادات غير الضريبية وزيادتها. كما أن إصلاح الضرائب لتشمل المشغلين والأغنياء أمر مهم أيضاً، حيث إن معظم الضرائب تجبي حالياً من رواتب الموظفين. كما ينبغي إصلاح ضريبة الدخل، فدائرة الضرائب الفلسطينية هي على كفالة حالياً، ويجب البناء على مكامن قوتها، إلا أن وعاء الضرائب المباشرة لديها محدود، وأسهام الضرائب المباشر في الإيرادات العامة ضئيل، إذ يقل عن ١٠٪، ولهذا تأثير حتى على مسألة الحكومة أمام الجمهور وقدرة الجمهور على التقدم بمتطلبات إلى الحكومة.

٣. إصدار تقرير رقابة سنوي: كونه أداة بالغة الأهمية لزيادة مسألة الحكومة، وتحديد التبديد وسوء الإدارة والفساد، ومراقبة استخدام الموارد العامة. لقد كان تقرير هيئة الرقابة العامة لعام ١٩٩٧ جهداً مهماً، بل ومتميزاً فيما يتعلق بالقيام بمراجعة شاملة للنفقات الحكومية. وبذلك، فإن الآلية تتوافر على كل حال، لإصدار تقرير المراقبة سنوياً، لمراجعة الإنفاق والإيرادات واستخدام الموارد العامة، وينبغي تفعيل هذه الآلية. كما أن وجود تفويض واضح لفحص الإيرادات واستخدام الموارد العامة، وكذلك النفقات، هو أمر مهم لمشروع توسيع الإيرادات وتشجيع الإدارة الصحيحة للموارد العامة.

٤. تطوير وتطبيق أنظمة محاسبة مالية كاملة ومفصلة للإيرادات. يشكل قانون الميزانية الأساس لعام ١٩٩٨ قاعدة قانونية مهمة لتقديم التقارير وللمساءلة، إلا أنه لم يحر كما يليو وضع الأنظمة الضرورية التي تبني عليه بالكامل حتى تاريخه. وينبغي اعتبار وضع الأنظمة الضرورية لتفعيل القانون بشكل كامل مهمة ملحة أمام وزارة المالية، بالتعاون مع الهيئات الأخرى. كما ينبغي أن تشمل هذه الأنظمة فئات مفصلة لتقديم التقارير عن الإيرادات والأغراض التي خصصت لأجلها.

٥. إنشاء لجنة مستقلة للأراضي والموارد العامة، تتولى تقديم توصيات تتعلق بالسياسات إلى مجلس الوزراء، والمجلس التشريعي الفلسطيني، وللجمهور عموماً، بخصوص الخطوط العريضة لتحديد الأرضي العامة واستخدامها الصحيح. ويجري عمل هذه اللجنة ضمن مشروع وطني لاستصلاح الأرضي التي صادرتها إسرائيل لبناء المستوطنات وأغراض أخرى، وبهذا فإن هذه مهمة وطنية حيوية. إن إساءة استخدام الاحتلال للقانون، من أجل اعتبار أرض خاصة أرض دولة (عامة)، ومصادرتها لأغراض الاستيطان، يجعل مهمة اللجنة الأولى والأكثر أهمية، وضع

تعريف صحيح للأراضي العامة، وتشجيع عملية تمكن الملكي الأرض الحقيقيين من استصلاح أراضيهم. أما المهمة الثانية فهي اعتبار الأرض العامة مورداً وطنياً مهمًا، وتقديم توصيات لاستخدامها الصحيح من جانب السلطات الحكومية بموجب القانون القائم، وكذلك التوصية بالإصلاح عند الضرورة. كما أن هناك حاجة للنظر في سياسات تأجير وتقييم الأرض العامة. وينبغي أن يمتد هذا ليشمل موارد عامة أخرى (مثل جزء البحر الميت الواقع في الضفة الغربية، ونهر الأردن، والمياه الإقليمية عند سواحل غزة، وموارد المياه الجوفية).

٦. إنشاء لجنة استثمار عام مستقلة، تكون وظيفتها مراقبة وتقييم أية استثمارات للقطاع العام في القطاع العام نفسه، وتقديم تقارير منتظمة للمجلس التشريعي الفلسطيني ومجلس الوزراء. كما تعمل هذه اللجنة على تقييم الاستثمارات العامة الموجودة حالياً على أساس كل قضية على حدة، مع تقديم توصيات أيضاً حول الاستثمارات التي ينبغي أن تُخصص. المعيار الذي يُستند إليه في الحفاظ على الاستثمار العام، هو مدى خدمة هذا الاستثمار للتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، لا أن تملي هذا المعيار مواقفًّا أيديولوجية مسبقة حول دور الحكومة في الاقتصاد.

٧. إنشاء صندوق تقاعد لتلقي الأموال المقطعة من أجور العمال الفلسطينيين ومستحقاتهم منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك فوائد هذه الأموال طوال تلك المدة. ينبغي أن يستفيد من هذه الأموال مباشرة العمال الذين لهم الحق بالطالبة بها، وأن تستثمر الأموال المتبقية لخدمة صندوق أساسى للضمان الوطنى الاجتماعى.

٨. توحيد هيكل الضرائب في الضفة الغربية وقطاع غزة، خدمة تدفق أموال الاستثمار بين المنطقتين ولأغراض تحقيق العدالة والإنصاف. فلا تجبي حتى الآن ضرائب عن الزراعة في الضفة الغربية، بينما تفرض ضرائب مزدوجة على الملكية في قطاع غزة تفرضها البلدية من جانب، والحكم المركزي من جانب آخر. أما في الضفة الغربية فقد غيرت الحكومة الأردنية هذا النظام الموروث عن الانتداب البريطاني الذي ظل مطبقاً في قطاع غزة.

٩. إنشاء لجنة مرفاق عامة للتدقيق في الأسعار وتنظيمها. فالحالات الاجتماعية يمكن أن تلبى أيضاً من خلال وضع أسعار منصفة للمرافق الأساسية، حتى تستطيع العائلات الفقيرة الاستفادة منها، كما أن تنظيم هذه المرافق يخدم الصالح العام.

ثانياً: الاستجابة للحاجات الاجتماعية:

ينبغي، عند إقرار مخصصات الإيرادات العامة وإدارة الموارد العامة أن ننظر في الأمر وفق عنصرتين شديدين الارتباط بعضهما ببعض، وهذان هما منظور تنمية بشرية، ونظام ضمان اجتماعي يكرس حقوق وواجبات المواطنة. ويطرح مثل هذا المنظور التوصيات التالية، التي يتطلب بعضها تفريداً تدريجياً كلما توافرت إيرادات وموارد عامة إضافية:

أولاً تخطيط تنميوي، يعالج التفاوت الواسع ما بين الأقاليم والمناطق والمجتمعات المحلية في الأراضي الفلسطينية، يشمل هذا التفاوت نسب الفقر، والبطالة، والحصول على الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، وفرص العمل.

ثانياً المحافظة على التعليم الأساسي وتطويره ليغطي كل الذين يحق لهم الحصول عليه، باعتباره حقاً وواجباً. يجب أن يتوافر التعليم الثانوي المجاني للجميع، وأن يكون إجبارياً لكلا الجنسين عاجلاً أم آجلاً. كما ينبغي أن تتمكن منهجه الدراسية الشباب من الجنسين، بأن يكونوا مواطنين نشيطين، وأن تزودهم بالمهارات والمفاهيم المطلوبة لتطوير المجتمع، وخدمة صالحهم ونموهم هم أنفسهم.

ثالثاً توفير دعم عام ثابت لتعليم ما بعد المرحلة الثانوية من خلال فرض ضريبة للتعليم العالي، أو من خلال أية مخصصات ثابتة أخرى، ويرافق ذلك تفويض عام ليكون التعليم ملائماً وذا مستوى عال. من الضروري ألا يعتمد التعليم الجامعي وتعليم ما بعد المرحلة الثانوية على الميزانية العامة، إذ ينبغي أن ينظم وفق الفهم الذي يرى ضرورة أن ينتج التعليم العالي أشخاصاً ذوي كفاءة عالية، يمكنهم من أن يسهموا في التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بدل مجرد الحصول على درجات علمية. ومن الضروري أيضاً أن تقوم لجنة خاصة من المربين والمواطنين المعنيين بالنظر في موضوع الرسوم الحساس ضمن هذا السياق. كما ينبغي تمكين أبناء وبنات العائلات الفقيرة من الحصول على البعثات وقروض الطلاب (إما من وزارة التعليم العالي أو من السلطات المحلية، أو من صندوق خاص لدعم الطالب). فالتعليم كما شهدت بذلك دول عديدة، هو شرط حاسم للتنمية وللمواطنة الوعية. كما أنه أيضاً شرط ضروري للمساواة بين الجنسين وتحسين نوعية رعاية الأطفال وتطورهم.

رابعاً شمول الرعاية الصحية المواطنين جميعاً. ونوصي هنا بإنشاء نظام تأمين صحي إلزامي، حيث يمكن أن يتم ذلك أساساً، من خلال توسيع النظام الحالي

الذي تطبقه كل من السلطة الوطنية الفلسطينية، والأنروا، وبعض مؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات الأهلية الدولية والمحلية. إن معظم الذين لا يتمتعون بتأمين صحي، ويشكلون ٤٠٪ من المواطنين، هم من العائلات الفقيرة (أطفال، ونساء، وكبار في سن). وينبغي اعتبار شمول هؤلاء في نظام الرعاية الصحية العام من بين الأولويات، كما ينبغي أن يتم التمويل من خلال الضرائب المباشرة، مع ضرورة إعطاء اهتمام خاص لتوفير التغطية الشاملة لكتاب السن. إن هذا، إلى جانب التعليم الإلزامي (والثانوي)، هو مكون ضروري لأية سياسة موجهة لتصحيح عدم التوازن القائم في الفرص، سواءً أكان على أساس الطبقية الاجتماعية، أو على أساس النوع الاجتماعي، أو أية عوامل أخرى. إننا نوصي بإجراء دراسة خاصة حول التكلفة العامة لمثل هذا البرنامج، وكذلك التكلفة الضرورية لتحسين نوعية الخدمات الصحية العامة، وأفضل الآليات لإنشاء مستوى أعلى من التنسيق بين القطاع الخاص، والقطاع العام، والمنظمات الأهلية، والأنروا.

خامساً توحيد خطة التقاعد الحالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ووضع خطة تقاعد إلزامية للموظفين في القطاع الخاص وقطاع المنظمات الأهلية، لتكون الخطوة الأولى نحو نظام وطني للضمان الاجتماعي.

وقد يؤدي ذلك أساساً إلى استثناء المشاريع العائلية الصغيرة والمشاريع الصغيرة جداً، ولكنه ينبغي أن يشمل مشاريع القطاع الخاص الكبيرة والشركات، وأن يشجعها و/أو يشجع نقابات العمال، على إنشاء شكل واسع من صناديق تقاعد قابلة للتطبيق. أما أولئك الذين لا تشملهم الخطة الحالية (الأرامل، والمطلقات، وكبار السن، والمعوقون، وأصحاب المهن الحرة، أو المشاريع الصغيرة جداً في القطاع غير الرسمي)، وهم تحت خط الفقر أو أنهم غير مشمولين بأية خطة تقاعد، فمن الضروري اعتبارهم مؤهلين للاستفادة من برنامج مناسب للمساعدة الاجتماعية.

سادساً إعانت عامة لكتاب السن: إضافة إلى دمج وتوسيع مخططات التقاعد، فإننا نوصي بشدة أن يجري تفزيذ شكل ما من إعانت الضمان الاجتماعي لكتاب السن في أسرع وقت ممكن. ويمكن أن يشمل ذلك رزمة من الدعم الصحي الشامل والدعم الجزئي للدخل، وكذلك إعطاء تخفيضات على فواتير المرافق العامة، وخدمات أخرى يحتاج إليها كتاب السن. وهذه العمومية مهمة لتلبية الحاجات الحقيقية والمباشرة لكتاب السن في فلسطين، ولوضع الإعانت الاجتماعية ضمن مجال حقوق المواطن، بدل وصمها "بالضائقة الخاصة" و تهميشها تحت هذا الاسم. هناك أمل بأن تلعب الأموال التي ستجمع عندما تحول إسرائيل مقطوعات العمال منذ عام

١٩٦٧، دوراً في هذا المجال، وذلك في إطار تلبية حقوق ومطالب العمال الفردية. ولا بد من حساب تكلفة تنفيذ مثل هذه السياسة وتوسيع ودمج خطط التقاعد، عندما تحتسب تكلفة برنامج المساعدة الاجتماعية.

سابعاً برنامج مساعدة اجتماعية وطني فعال:

تسعى كل برامج المساعدة الحالية إلى تخفيف الفقر المدقع، وبذلك فإنها تساعد على إعادة إنتاج الفقر. ورغم ذلك، انخفضت المخصصات الاجتماعية لهذا الغرض فعلياً في السنوات الأخيرة. وبينما يتوجب على التخطيط التنموي أن يهدف إلى استئصال الفقر، (سواء فقر الدخل أو فقر القدرة)، فإن المساعدة الاجتماعية، ينبغي أن تهدف إلى ضمان لا يعيش فرد أو عائلة تحت خط الفقر. على الدولة أن تسعى إلى جمع إيرادات سنوية مساوية، لتتمكن من معالجة الفقر. إذ إن هذا مع التعليم والصحة العامة، يشكل الطلب الأكبر على الإيرادات والواردات.

ثامناً من الضروري أن يغطي أصحاب العمل بمشاركة الدولة، التأمين ضد البطالة والتعويض عنها، وترتيبات أخرى خاصة بحوادث العمل والأمراض المهنية، وأن يطبق ذلك من خلال قانون خاص منصف.

نعتقد أنه ينبغي إنشاء صندوق لهذا الغرض، كما نص القانون المقترن لصندوق التأمين الاجتماعي الذي اجتاز القراءة الأولى في المجلس التشريعي. وإضافة إلى التعويضات، وعلاج حوادث العمل، والأمراض الناجمة عن العمل، فإن القانون المقترن يشمل أيضاً تأمين الشيخوخة، والعجز، والوفاة، والبطالة، وكذلك التأمين الصحي للعامل وأسرته. ويشمل القانون المقترن العمال (المسجلين) في إسرائيل. يمكن تنفيذ مثل هذا الصندوق ونقطتيه على مراحل، إلا أنه من المهم إنشاء الإطار القانوني والتنظيمي، وتفصيل مراحل التنفيذ. فمن خلال ذلك فقط، يمكن لعقد اجتماعي ملائم ومفهوم أن يسهم في تطور فلسطين ومواطنيها.